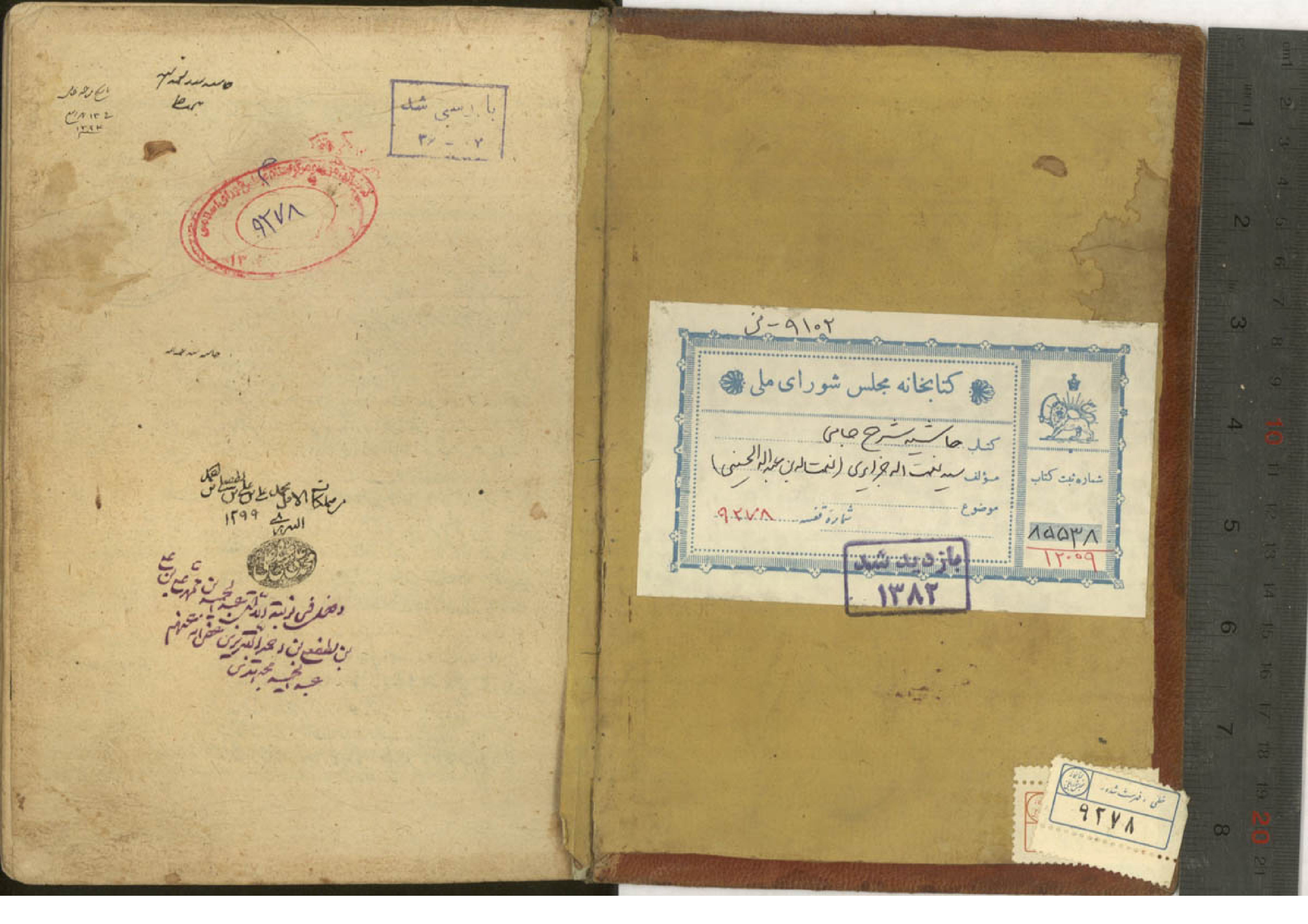


بازرسی شد
۹۲۷۸
۹۱۰۲-ن
کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب حاشیه شرح جامی
مؤلف سید نعمت الله جزایری (نعمت الله بن عبدالله الحسینی)
موضوع
شماره قفسه ۹۲۷۸
شماره ثبت کتاب
۸۵۵۳۸
۱۲۰۵۹
بازدید شد
۱۳۸۲
خطی ـ فهرست شده
۹۲۷۸

مجلس شورای ملی

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي جعل علم النحو نوراً يهدي به الى فهم القرآن المبين وميزاناً يعرف به السقيم والسمين والصلاة والسلام على من ختمت بمظهريته نبوته وفضّل على رضيه رسالته وآله مصابيح الظلام ومفاتيح المعجزات في الامام [illegible] والامم [illegible] الذين اذهب الله عنهم الرجس اهل البيت وطهرهم تطهيراً وبعد فيقول الغريب في البلدان المبعد عن الاهل والاوطان [illegible] ابن عبد الله الحسيني الحجازي الى لماراتب المذكور [illegible] وصرف النظر فيه في الايام المحزوم صرف برهة من زماني في تحصيل مقدماته وما جرت اعوامنا عن اوطاني في [illegible] وادوانه لطالما [illegible] في [illegible]
وكيف لا اما فوقت [illegible] مع ان فاضل لم اقف فيه على [illegible] حتى مددت اليه الفكر فاقتطفت منه لب ثماره [illegible] [illegible] في [illegible] فالفت فيه من صنوف [illegible] القليل وشفى العليل ثم قطعت فرايت الشرح المنسوب الى الحبر الجليل والفاضل النبيل عبد الرحمن الجامي قد احتوى في علم النحو على اللباب والنكت التي مايدهش العقول والالباب فتصعب الفرسان جياداً حاوية عليه وقصدت المشاة والركبان [illegible] يطلبون فارساً [illegible] في الطريق دليلاً [illegible] فذلك هذا الشرح العميق وانا كنت قد علقت حال اشتغالي [illegible] الاخوان [illegible] لدي ومذاكرته بين يدي ما يكشف به القناع عن [illegible] من صحيح المقفل عن مشكلاته ثم تداولت في ايدي الاغيار و[illegible] في البراري والبحار [illegible] في البصرة [illegible] بالاصفهان [illegible] عدت النظرة في [illegible] [illegible] ايام الشباب [illegible] [illegible] في معالفة الاحباب [illegible] في الاخوان في الدين [illegible] [illegible] في زمرة الامتين [illegible] اليه ولم [illegible]

ما تطرّا عليه هذا [illegible] الجواهر بلا اثمان والتصف بالانصاف به ذو الايمان جعلنا الله واياكم ممن [illegible] عليه النهار وتعاقب عليه الابكار والاكار انه قدير وبالاجابة جدير قال الشارح

بسم الله الرحمن الرحيم اعلم ان الكلام في التسمية يستدعي تحقيق امور الاول في الباء ومتعلقها قيل انها للملابسة [illegible] وقيل عليه بالمجاز [illegible] للاستعانة [illegible] كتبت بالقلم والاول [illegible] التعظيم [illegible] على كونها اسمه [illegible] يتوسل به الى الغايات [illegible] الاول الظرف مستقر [illegible] نحو والوقوف عليها [illegible] الاول ما كان متعلقه عاماً واجب الحذف [illegible] ما شغل الضمير منه الى الظرف [illegible] فيه لحذف [illegible] كالتلبس [illegible] الفاعل [illegible] عاملاً خاصاً محذوفاً كان او مذكوراً [illegible] وكونه ملغى [illegible] المتعلق [illegible] مذكوراً [illegible] واما اذا كان محذوفاً [illegible] حكم المذكور [illegible] التقدير [illegible] المقدر [illegible] من الابتداء والتاليف وقول علماء البيان يقدر ما جعلت التسمية مبدأ [illegible] ان قصد دون تقدير الافعال المدلول عليها للبيان [illegible] بالوفاق ودون قصده [illegible] الظرف [illegible] الظاهر في كلامهم [illegible] فان القائل ابتدى

بسم الله الرحمن الرحيم [illegible] ان يجعل الظرف لغواً [illegible] القاضي [illegible] فان الظرف المستقر الذي يتعلق بتمام الكلام عليه وذلك بان يكون خبراً [illegible] فيها [illegible] الاصطلاح [illegible] الثاني في [illegible] المشتق [illegible] ذهب بعض الى [illegible] والاكثر [illegible] علم للذات المقدسة [illegible] وهو مذهب المحققين [illegible] وصف ولا وصف به [illegible] [illegible] الى [illegible] فكيف [illegible] ان كل واضع لشيء لابد ان [illegible] الواضع [illegible] سبحانه وان قلنا بان [illegible] الامر [illegible] تصور الموضوع [illegible] فيكون الواضع [illegible] الاول [illegible] مشتق [illegible] العقل [illegible] وطلبه [illegible] امير المؤمنين [illegible] ما [illegible] الاخوية [illegible]

واشاره وما يجزاى ظاهرا فى لزوم كون معرفة الامام ازيد من معرفة الرسول عم فيندفع انما يحمل طلب النبى لزيادة المعرفة عم بحصول المادة بجزئها كانت مادة اكثر الكمال من مادة الامام فقد يحمل كمالها او يحمل طلب الزيادة على دوام الجواد وقيل السوال المعرفة التى لا يتصور فوقها بالنسبة الى مراتب البشر لان درجات معرفته بربه كانت تزيد يوما بعد يوم الى ان قبضه اليه والكلام فى المعرفة اللايقة بجنابه وهو قد وقع تلك العلوم لها الى الامام عم فهو بذلك العلم الكامل فى هذا القول وهذا الاول سلكه جمع هنا والجمع وسابقه سلك العلامة والمخز مافيه وجيز فى لام اى عم لا احتجابه عن الجواسى وقيل من النوب الخلافى اى سكنت اليه لان القلوب تطمئن بذكره والارواح تسكن لمعرفته واما اصله فقيل الاه فحذفت الالف واللام للتفخيم لا للتعريف او للحاق ونظائره معارف وقال سيبويه اصله الاه على وزن فعال حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف ولذلك قطعت الهمزة فى النداء الثالث فى الرحمن والرحيم وهما مشتقان من الرحمة والرحمن ابلغ من رحيم لما تقرر فى ان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى ونقض بحذر وحاذر واجيب بان المراد الكاد دها فى السوع بان يكونا من نوع واحد وقال الامام الجوينى الرحمن اسم خاص لصفة عام والرحيم بالعكس وبيانه ان لفظ الرحمن لا يطلق على غيره تعالى واما صفة عمومه فلان رحمته تعالى فى هذه النشاة على الكل موجود ومنه قيل يا رحيم الرابع فى دفع التعارض بين الحديثين المرويين فى الابتداء بالتسمية والتحميد وهو كل امر ذى بال لم يبتدء فيه ببسم الله فهو ابتر وفى اخر كل امر ذى بال لم يبتدء فيه بالحمد لله فهو اجذم الحديث فنقول من وجوه احدها ان المراد بالابتداء الابتداء العرفى الممتد وهو ما يكون من حين الشروع الى الاخذ فى المقصود ولا ريب فى صدق الابتداء عليهما بهذا المعنى فهذا يترجح تعلق الجار فى اول التصانيف بالابتداء ثم بين الحقيقى بالابتداء بالتسمية المتقدم وقيل بالمجاز لان الابتداء الحقيقى يقتضى شيئين التقدم والمقارنة وهما حاصلان فى الابتداء بها ثانيها ان الباء فيهما للاستعانة ولا منافاة فى الاستعانة بهما والتوجيه عما يرد الحال ان الراجح التقدم قال فى المطلوب بدء بالشى اذا قدمه فلا فقار بخروج التقدم عنها معاونتها

عليه

تدل رايه اذن زيادة المعرفة وما مادة الامام

بالكل

عليه الجواب

علام

واما

على ان فيه اشكالا لان الحديث مبناه فى غيره اشكالا لان حاقته ثم الى الابتداء

وهو المختار عندى ان المراد بالاسم ذكر ما يدل على الذات وبالحمد ما يدل على صفة الكمال وكما دل على الذات دل التصاقه بالكمال لاشتهار الذات به ولما دل على اتصاف الذات بالكمالات يدل التزاما على الذات فيكون الابتداء بالحمد مشتملا للابتداء على الاول لا منافيا له فان قلت الابتداء بالتسمية ليس ابتداء باسم الله لان الباء من لفظ اسم ليس شيئا منها اسم الله قلت نعم المضاف المراد منها لكن لا بخصوصه بل بلفظ دال عليه والتبرك فى جميع اسمائه والباء وسيلة الى ذكره لما على وجه يؤدى الى جعله مبتداء بالفعل منوى فى نيته ذكره على وجه يؤدى الى تحصيل الوجه المطلوب فقول شيخنا الشهيد واضافته الى اسم الله دون باقى اسمائه لانه جامع صفات غير جيد والاعتراض ايضا بان كلا من التسمية والتحميد امر ذو بال فلا بد لهما من تقديم شيء من جنسه اخر وحده فجواب ان المراد كل امر ذى بال يلاحظ اشتراك ويقصد بالابتداء والتحميد ليس الى ابتداء آخر قوله محمد وليس بلحق فيتم بذلك هذا الفقره يتم ببيان امرين الاول منها فى معنى اللام اعلم ان لام التعريف اذا دخلت على الاسم فاما ان يكون المقصود بها الاشارة الى نفس المفهوم المشترك من حيث هو وذلك لام الجنس ويسمى لام الحقيقة ايضا او الاشارة الى المفهوم من حيث تحققه فى ضمن جميع الافراد وذلك لام الاستغراق او بعضها معينا وذلك لام العهد الخارجى او غير معين وذلك لام العهد الذهنى اذا عرفت هذا فاعلم انه قد وقع الخلاف فى اللام الواقعة فى الحمد فذهب بعضهم الى انها للاستغراق لانها المتبادر من هذا المقام ولا احد غيره فلا اعتداد بها ولانه راجع الى حمده فهو فانه المختص على الاطلاق ومع تقدير حمل اللام على الحقيقة او على المختار من استفادة العموم من لام الجر اذ هو للاختصاص لان اختصاص الحقيقة يستلزم اختصاص جميع الافراد لكن الظاهر ان مرادهم فى الاختصاص مجرد الذيل فاذا كان المراد الربط بينهما من جهة انه عنده اكثر منه عند غيره لكن التلازم بينهما من جهة ان الحقيقة على شيء يوجب تحققه الافراد لانها لا توجد الا فى ضمن افرادها فلا يثبت فى غيرها الجنس فى الحقيقة الثالث الحقيقة وذهب بعض الى انها لام العهد الخارجى فالمراد بالحمد الذى حمد به نفسه او ملائكته واولياؤه او حمد به غيره وهذا يحتمل معانى احدها وهو للدوى

و الجنس محتجا عليه بانها للتعريف ما وقلت عليه وهو لا يدل الا على الحقيقة وذهب بعض الى انها ٢

ه لكن فيه لما يكون غيره فى نفس الحكم باثبات الحقيقة ٢

شرح ديباجه

انه يجلى صوتا في عالم الملكوت فيحمد نفسه في كل يوم ثلث ساعات ثانيها ان المراد حمده
الذي الفاه على السنة العباد ونالتها وهو التحقيق ان المراد بالحمد ما دل على اظهار صفات الكمال
كما سبق وهو يكون بالقول ويكون بالفعل وهو اقوى ومن هذه الحيثية حمده تعالى نفسه
وذلك انه تعالى حين بسط بساط الوجود على الممكنات التي لا تحصى ووضع عليه موائد كرمه التي
لا يتناهى فقد كشف عن صفات كماله وسمات جلاله واظهر البلاغة قطعية التفصيلية غير متناهية
فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل على كمال قدرته القاهرة وكمال حكمته الباهرة ولا
يتصور في العبارات مثل هذه الدلالات ومن ثم قال عليه السلام انا لا احصي ثناء عليك
انت كما اثنيت على نفسك الثاني في تعريف الحمد والمشهور انه في اللغة الثناء باللسان
على جميل الاختياري نعمة كان او غيرها والحق ان قيد اللسان والاختياري غير داخلين
في مفهومه اما الاول فلانه قد ثبت ثناؤه على نفسه وقوله عز وجل وان من شيء الا يسبح
بحمده ولا لسان له واما الثاني فلوقوع الحمد على الملكات النفسانية من العلم والشجاعة
ونحوها مع انها ليست اختيارية واما ما اجاب به المحقق سيتعرض بل هو فعل [illegible]
جميع الموارد الثلاثة ومع ان الفارق بين معناه لغة واصطلاحا قيد الجهة فانها ماخوذة
في المفهوم الاصطلاحي بمعنى انه لو وصف احد ان محمود بالجهة مصدرا بمعنى الفاعل
معناه الحامدية او جمع افراده قائم به والاولى انه مصدر مبني للفاعل هو
الله تعالى معناه الحامدية له مختصة به ولا يتاتى من غيره فيكون وصفا بالجميل
لا اظهار الحمد فهو ماخوذ من قوله انا لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك ولورود
[illegible] بمعنى المتولي والصاحب [illegible] بالاسم [illegible] ولانه من قبيل تعليق
الحكم على الوصف المشعر بالعلية والصلوة على نبيه والصلوة من الله تعالى بمعنى الرحمة
ان قيد الصلوة في اللغة بمعنى الدعاء وفي الاصطلاح بمعنى الاركان يحمل ابن حاجب انها
يكون بمعنى الرحمة قلت اطلاق مثل هذه الاسماء عليه تعالى باعتبار غاياتها فان غاية الدعاء
الرحمة وكذا اطلاق الرحمن والرحيم عليه تعالى ولذلك اشتهر اهل العربية ان يقولون
خذوا الغايات واتركوا المبادي والرحمة بمعنى [illegible]

الحامدية

للفاعل

عن افراده القائمة بفاعلها
يتعلق بوليه او بمعنى المقول له
ومعناه في جنس المحمودية

روحي [illegible]

باعتبار

في الا

في الانباء بجزاء جيد لانه مجبر من الله تعالى وانكار صاحب الكشاف واضرابه له مكابرة صريحة لوروده
في الكلام الفصيح وقد اطلق الكلام معه في انا لنبعثا على تفسير القاضي واما معنى معول من النبوه
بمعنى الارتفاع سمي لرفع الرتبة على سائر المخلوقات وبتقدير ماخوذ من النبي وهو الطريق الحق الذي
يوصل الى المطلوب قوله وعلى اله اسم جمع لا واحد له من لفظه ويختلف في اللفظ المستقلة من
واوا [illegible] وقال بالاول سيبويه وقال بالثاني الكسائي ويظهر اثر القولين في التصغير
اهيل [illegible] فقد اختلف في الال فقال انا نحن اقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب بن
عبد مناف لانهم اهله وال امر يؤلهم اليه وعند الامامية هم الذين يؤلون اليه
صورة ومعنى اعني ذوي القربى [illegible] وهم اهل العبا [illegible] الائمة المعصومون [illegible]
الامام الرازي في تفسيره الكبير قال الفاضل المحقق منع الشيعة ودخال [illegible] في ال على التفصيل
ونقلوا في ذلك حديثا والشراح الجسته ذكروا ردا عليهم فانها موجودة في الاحا
ديث الصحيحة فالظاهر ان ما نقلوه موضوعا الشيعي وانا اقول اما الحديث الذي
اشار اليه فهو قوله عليه السلام من فصل بيني وبين الي بعلي فقد جفاني واما نسبة ال
شيعة فان اراد به الامامية فهو كذب عليهم لعدم وروده في اخبارهم وورد منهم
الفصل بعلي وان اراد غيرهم من الفرق فالمحال على ما قال لا نا روينا بطريقنا
الى شيخنا البهائي انه رآه في كتب الاسماء عليه فائدة سيتعلق بهذا البحث انه ينبغي
[illegible] للاصحاب وهي ان التصلية عليه وعلى اله لاخلاف في انها بالنفع واما
عودها بالنفع عليهم ففيه خلاف فالاكثر على عدمه قالوا ان الله تعالى [illegible] عليهم
بما لا مزيد عليه والذي يخطر [illegible] الاخبار [illegible] العلامة عودها بالنفع
عليهم لان [illegible] كيف يؤيده ما ورد في بعض الاخبار من ان حوادث
الايام التي ينزل علمها على الامام تعرض عليها اولا على الرسول ثم على باقي
الائمة حتى ينتهي الى ذلك الامام وعلى هذا في البحر [illegible] من
على اولادهم [illegible] وكذا [illegible] حاصلا [illegible] اعدائهم فلا خلاف
[illegible] عود النفع علينا [illegible] في زيادة عذابهم بسببه [illegible] الاكثر

لا نبي الطريق

يكون

تعود عليها

قابلة

عن عدمه والتقريب بانه ونجار بشهادة العلامة زيادة عقابهم ... وهو لحق التصريح لكن يرد ضمائرهم
قوى حاصله ان الحق فيقى كلامي ... فعل احد كيف يعاقب بما قوى له غاية لقواعد العدل وقرر
الجواب بمنه في محله ... حده انه متولها قسم الاحكام قسم عذابا بازاء الجهل او تركه اخر
بازاء الاقاويل والسموم كليهما فتم يجري في ذلك العذر فقد عوض من ... العقابين مستوفا فلا يظلم
تاخيلا النهما العقاب من قبيل المقاصة الحق بان اعدائهم حيث ... في ... شيئا
حرقا فنشى بالجهل والاحتياج للارزاق الجسمية والمعنوية فهم قد غضبوا في كل لا حق حقا فالعذاب
بازائه وثالثها ان كل محب لهم اذا سمع ما صنع اعدائهم تألم واحترق قلبه حزنا فذلك
العذاب بازاء التأثير والالم قوله واصحابه جمع لصاحب بمعنى الصحابي وقيل انه لا
لا يجمع بها فعال بل هو اسم جمع لصحب بسكون الحاء كنهر وانهار وانما جمع صحب بكسر الحاء كنمر
وانمار مخفف صاحب وقد اختلف فيه فالمشهور بين العامة ان الصحابي كل مسلم
راى الرسول ... وقيل طالت صحبته وقيل روى عنه ... عند وفاته ... الف
الف ورد ... قوله المتادبين باداب المتخلقين باخلاقه الجاري ... طريقه
تخرج في صدد ... حديث مستحسن ... من الشمس في ارتفاع النهار قوله
اما بعد فهذه ... اصلها مهما يكن ... ومهما يكن من شيء فزيد قائم والظاهر ان
... بيان المعنى ... ما بعدها ...
في الاصل لكل ... في الاكثر قوله وبعد كلمة تسمى فصل الخطاب لفصلها بين ما مضى
في الكلام ... واول من تكلم بها ... داود ... واتيناه الحكمة وفصل
الخطاب وقيل ... بعض رسائله ... وقيل ... ساعدة الايادي ...
العرب فلما حذف المضاف اليه منها بنيت لفظا ومعنى ...
... في المضاف ... واما المحذوف المدلول عليها بالالفاظ الدالة عليها
المرتبين في الذهن سواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف او بعده وكانه نزل
المعقول منزلة المحسوس ... فيه ما هو من خواصه قوله وفيه ارتياح ...
له في حل المشكلات قوله الطائفة التاء ... للنقل ... الوصفية الى الاسمية

٢ للعن

فعليه

قيد الخالية

فان معنى المنقول اليه فرع المعنى المنقول عنه كما ان المؤنث فرع المذكر ... في الوصفية
حملت علامة التأنيث له قوله للعلامة صفة للطائفة بتقدير الكائنة ... منهما على طريقة
... واستعوا له ... والتاء فيه للمبالغة وحقيقتها التأنيث لان ... الموجه
في صفة ... جماعة ... الطلق ... ولا يطلق ... الا على
حقيقة الا ... من جميع العلوم العقلية والنقلية كالعلامة الحلي الشيرازي وقد قيل انه لا يجب
له جميع العلوم النقلية فوصفه به مبالغة المشتهر بكسر الهاء وقد ...
جاه ... قوله في المشارق والمغارب هما كنايتان عن جميع الارض ...
الحقيقة اما باعتبار ان للشمس ... الى الاول ... في كل يوم مطلع ...
والشتاء ... وكذا الحال في المغارب واما قوله رب المشرقين
ورب المغربين فباعتبار مشرق ... وكذا الحال في الجنوب واما باعتبار
ان المراد منها البلاد التي في جانب المشرق والمغرب فكانه سمى كل بلد في طرف به
وهذا هو الانسب بالمقام ويحتمل ان يكون ... الارض ... لكل ساعة
مشرق ... قوله الشيخ ابن الحاجب اسمه عثمان ولقب به لان
جده كان حاجبا ... والشيخ في اللغة من ...
سنة الى ... والى الثمانين وقد ... قوله نعمده
الله ... بعفو ... قوله بجوده بجنانه
... والجنان بكسر الجيم يعني ...
... قوله في سلك التقرير ... التحرير النظم ...
... بالدرر ... في سلك الخيط ...
في ... الخيط ...
... لان معناه ... كل شيء في مستقره ومكانه ... الخيط الذي
فيه الجواهر ... الكلام ... والزوائد ... ولما كان
... النظم في سلك التقرير شبه التحرير ... الذي هو ... الكلام في

قوله النوع العشرة عندنا اهل الكلام تكون بالكلام لكن اطلاقه قصد المحبة البشرية
مثنيا الدين يوسف بجوز في مثنيا الدين الاوصاف الثلثة والرفع والنصب ابلغ في المدح
والجر حال في التعذير والاضافة لامتياز في يهتدي الى الدين وهو لقبه ويوسف اسمه
مشتق من الاسف وهو الحزن فيوسف اي الحزين المغموم لما جرى عليه وسمى به اولا
قوله عن موجبات التلهف والتاسف ذهب كثير من اهل اللغة الى الترادف بينهما وهما
بمعنى الحزن المترادفات في الخطب لما ادرت حسنا وفرق بعضهم بان التلهف التحزن
على ما فات والتاسف مطلق الحزن وقال الجوهري الاسف اشد الحزن والتلهف الحزن
قوله الغيابية في غاياتهم اذ اسند الى المركب الاضافي تسند اليه الجزء المقصود منه
وتزيد بالنسبة الى ابن الزبير المقصود منه الجزء الثاني وفيها المقصود هو الجزء الاول
لان المطلوب كونه فيما يستفاد في معرفة الامور الدينية قوله لان العلة الغائية انما اتى
بطاف الترتيب لان العلة الغائية حقيقة ما تقدم في التصور وتاخر في الوجود وضياء
الدين يوسف متقدم في الوجود لكن لما كان باعثا وجوده صار كانه العلة الغائية
وهي من عبارة عن سعادة وفعل جميع المحصلين لهذا الكتاب وقبول الثواب الاخروي
قوله وما توفيقي الا بالله فاعل التوفيق هو الله تعالى واستفيد الحصر بتقديم الظرف الاداة على
بالباء للاضافة نسبة الى الالة في قولك ضربت بالعصا وجعل الكشاف بتقدير المضاف
حيث قال الا ما كون موفقا الا بمعونته وتوفيقه قوله وهو حسبي ونعم الوكيل حسب مصدر
بمعنى محسب ونعم الوكيل جملة نعتية انشائية المدح العام اي حسب مصدر
الذي لم يكن مقيدا بصفة فان قولك نعم الرجل زيد مدح على كانه استحق المدح
على جميع صفاته واما فيما نحن فيه فيمكن القول بانه مدح خاص حيث علق فيه الحكم
على الوصف المشعر بالعلية فهي اما معطوفة على الجملة الخبرية والمخصوص بالمدح محذوف
اي الله تعالى لدلالة الجملة السابقة عليه وعطف الانشاء على الاخبار معيب عندهم
الا ان يقال الجملة السابقة خبرية لفظا انشائية معنى كانه قال اللهم كن حسبي
وكافي او عطف على الجزء السابقة تاويله بالجملة الفعلية اي يحسبني ثلاثة لا يلزم عطف

الجملة على المفرد وهو غير مستحسن والمخصوص بالمدح هو الضمير السابق اي وهو نعم الوكيل لمن
جملة خبرية حذفت حال انشائية وهو ايضا معيب عندهم فيقدر الخبر مقول وجوز بعضهم كون
الواو للاستيناف وجعل الجملة اعتراضية بناء على جواز وقوعها في اخر الكلام اذا وقف هذا
فاعلم ان ما عابوه على القاعدة يتبين عدم معيب لوروده في الكلام الفصيح والا حكاية
العطف فورد في الايات القرانية وشعرا اهل التسوية كقوله تعالى وبشر الذين آمنوا في
سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف فقال ابن هشام عن ابن عصفور قال ابو حيان
واجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو واما قلنا على ان يكون العاقلان خبر المحذوف
والوضع من ذلك قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر وقوله وقالوا
حسبنا الله ونعم الوكيل وقول الشاعر وان شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس
من معول وقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم اي هذه خولان واما حكاية وقوع الانشاء
خبرا فدل عليه قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم واين زيد ومتى القتال واني كلمي
هذا وتقدير القول في جميع ذلك تعسف وتحقيق هذه المسئلة بالا مزيد عليه انشاء الله
في موضع يناسبه وجعل الجملة اعتراضية بناء على جواز وقوعها اخر الكلام كما ذهب
اليه محققو علماء البيان هذا واعلم ان ما عابوه في القاعدة تبين عدم معيب لوروده
في الكلام الفصيح اما حكاية العطف فورد في الايات قوله اعلم ان الشيخ
اشار بهذا الكلام الى دفع اعتراضين احدهما ان المصنف خالف السلف فان
عادتهم جرت بتصدير التصانيف بالتحميد وحاصل دفعه انه نفي لسفه مختلف فان
كتابه هذا في حقيقة مصنف لا مزية يشتمل على المسائل ليس ككتب السلف الثاني
مخالفة الحديث واشار الى الجواب بقوله ولا يلزم الخ وحاصله ان امتثال الحديث
يحصل بكتابة الحمد في الدفاتر او بتصوره بالخواطر فهو امتثل بالثاني فلا يخل
مطالب الكتاب هذا واعلم ان معرفة التلازم بين الابتداء او بالتسمية والتحميد
ينفعك في هذا المقام فاسرح فنقول باعتماد في صحة التسمية الان يقال المراد بالابتداء
هو ان يكون مستقلا بنفسها واجاب الفاضل الهندي عن الاعتراض الثاني بان

بتصليته

الى الجواب بقوله

كتابا ليس فوابا حتى يتبركا ويقطع وهو مبني على ان المراد من ذي بال الامر الذي يهتم
بشانه ويعتنى بمكانه مكانة تملك القلب لعظمته وجلاله ويحتمل ان يكون المراد من
هذا الوصف التعميم على حد قوله ولا طائر يطير بجناحيه فالمراد من ذي بال اي خطر بالبال
جليلا كان ام حقيرا فاذا قام الاحتمال بطل وكونه فالمراد انه ذو بال في الواقع
ونفس الامر لا في نظر المؤلف وترك التحميد وترك الصلواة والتسليم تحميدا انه ليس
في اعداد العقلاء المكلفين قوله وبدو بتوقيفنا الكلم والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب
عن احوالها لم يوقتنا فكيف يبحث عن احوالها اشارة الى ان موضوع علم النحو هو الكلم
والكلام لانه يبحث عن اثبات الاحوال لها انفسها او لاقسام منها كما يقال الاسم
معرب واما اثبات احوال الكلام الا مركب من كلمتين او فعليتين وبالجملة فتعريف
الموضوع صادق عليها لان موضوع العلم ما يبحث في ذلك العلم عن احواله واحوال
اقسامه وفي كلامه رد على من قال موضوعه اما الكلم والبحث عن الكلام راجع اليها
او الكلام والبحث عن الكلم راجع اليه وذلك هذا العلم يبحث عن احوالها كما عرفت
قوله فنحن ابتدا انما ما خذ من التوقيف او المعرفة ويجوز ان يكون الغرض
من توقيفها تميز هذا العلم عن غيره لان تمايز العلوم بتمايز الموضوعات هذا واعلم
انه قد جرت عادة المصنفين ان يذكروا في اوائل كتبهم توقيف علم النحو ليكون
الطالب على بصيرة في طلبه ويذكرون الغرض والمقصود منه لئلا يقع فيه عبث الطالب
اما توقيفه فهو علم يبحث عن احوال الكلم التي هي اعراب وبناء واما الغرض
عنه صون اللسان عن الخطاء في المقال والمصنف ما تعرض لهما وما للاختصار
ما اعتذر به الفاضل المحشي بانه كتب هذا الكتاب للصبي الذي لا يكون تحصيله
الا فرضيا فلا ينتفع في تحصيله بقصد البصيرة ولا بما يوجب الرغبة بل غاية امره
ان تعتريه الحلم عن حفظ مادة الكتاب فيفيد بل علة متعلقة عليه فان من
يؤخذ في الحسن له المطالب ويتمرن في نظره المآرب وتبين له الغايات
ليخرج من حالة الحيرة الى الرغبة هذا واعلم ان تقسيمها من تتمة توقيفها فلا يرد

لتوقيفه

ما اورده

نظائره

في ما اورده بانه قبل الا توقيفها دون تقسيمها فتامل قوله في بيان موضعه واضع هذا العلم
قال ابو القاسم الزجاج في اماليه حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري قال حدثنا ابو حاتم
قوله قال حدثنا يعقوب بن اسحاق الحضرمي قال حدثنا سعيد بن مسلم الباهلي قال
حدثنا عن ابي الاسود الدؤلي قال دخلت على ابي طالب [illegible] فرايته مطرقا متفكرا
فقلت فيم تفكرت يا امير المؤمنين قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان
اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احييتنا وبقيت فينا هذه
اللغة ثم اتيته بعد ثلث فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله
اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن حركة المسمى
والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع
لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا
مضمر وانما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء
وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت فيها ان وان
وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها فقلت لم احسبها منها فقال
بل هي فيها فزدها فيها انتهى كلام الامالي وانا اقول فقد رويت كتب الافاضل
نحو قوشي بابا فارسه من العالم المحقق السيد الكاتب [illegible] وواضع النحو قد وقع
لوالية اتفق العلماء على انه ابو الاسود الدؤلي باذن امير المؤمنين
ولما اتفقوا على ان فن وضع التصرف معاذ بن مسلم الهراء والسبب في ذلك
الوضع انه لما سمع اعرابيا قرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله بكسر اللام جاء
الى [illegible] فقص ذلك عليه فقال هذا من خلطة العرب بالعجم ثم قال الفاعل رفع
وما سواه ملحق به والمفعول منصوب وما سواه ملحق به والمضاف اليه مجرور وما سواه
ملحق به فقال انح [illegible] فلاجل هذا سمي هذا العلم نحوا تبركا وتيمنا بلفظ الشهر
وهذا الابناء في ما نقلنا معنى الاما [illegible] يذكره وذكر بعض المتأخرين وههنا
تحرير [illegible] ان يكون الواو للقسم قوله لكونه اخذا وماخوذا من افراد

ومفهوم الكلام جزء من مفهومه فهذان وجهان لتقديم الكلمة على الكلام اما الاول فلان زيد الجزء
في زيد قائم واما الثاني فلان مفهوم الكلمة كما سيأتي عليك في قوله الكلمة لفظ وقد اخذ في مفهوم
الكلام الذي هو قول مركب من كلمتين بالاسناد الكلمتين اللتان كل واحدة منهما كلمة والمراد
ههنا المفهوم ان يتدرجها المحققة بيان الوجه في تقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام
فبيانه بان افراده جزء من افراده لا يدل على التقديم تعريفها الا اذا كان تعريفها الى افراده
كما ذهب اليه الفاضل المحشي وجعله من باب اللف والنشر المشوش مستدلا عليه بان
تقديم الافراد على الافراد يستلزم تقديم المفهوم الا ترى ان افراد المفرد جزء من افراد
المركب واهل الميزان قدموا تعريف المركب على المفرد قلت استلزام تقديم الافراد
على الافراد تقديم المفهوم على المفهوم حيث انهما متلازمان فما يدل على تقديم احدهما
يدل على تقديم الاخر واما تقديم مفهوم المركب على المفهوم المفرد فلامر خارجي حيث
ان مفهوم الاول وجودي ومفهوم الثاني عدمي ومعرفة الاعدام موقوفة على
معرفة ملكاتها قيل هو والكلام مشتق من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح

قوله م

اقول الاشتقاق على ثلثة اقسام صغير وكبير واكبر فالصغير هو ان يكون بين المشتق
والمشتق منه تناسب في الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب يسمى به لانه
في نظر الحس بعيد بدون التامل الا يشتق من الضرب والكبير ان يكون بينهما
تناسب في اللفظ دون الترتيب نحو جبذ من الجذب يسمى به لان مع كون
احدهما مشتقا والاخر مشتق منه لا يعرف الا بعد تامل كثير لانعدام التناسب
في الترتيب والاكبر ان يكون بينهما تناسب في المخرج نحو نعق من النهق سمي به
لان معرفة الاشتقاق هنا يحتاج الى مزيد تامل وتفحص ادرج الكبير في الاكبر
تبعا للامام الرازي وجعل اقسام الاشتقاق قسمين صغيرا واكبر ولا مشاحة في الاصطلاح
هذا واعلم ان المشهور المعروف في الاطلاق بلا قيد وقرينة هو القسم الاول
ووجهه ارباب الصناعة بان يكون اللفظين متناسبا في احد المدلولات الثلث
المعنى المطابقي والتضمني والالتزام فالمناسب الاول كما بين مصادر المزيد الماخوذة

مع اتحاد الحروف الاصلية او وجود اكثرها مع المناسبة في الباقي وزادوا والدلالات م

في مصادر

في مصادر المجرد كالاخراج والخروج والثانية الثالثة كما بين ضرب ومصدره
فانه يناسبه في مدلول التضمني اعني الحدث وفي المدلول الالتزامي اعني الرجل
والمكان واضرابها واعلم ان نسبة الى الثقيل الشعر متزيقة ونظرنا له الملك نسبه
عليها ليس الا باعتبار التاثير المخصوص الذي هو لازم معنى الجرح وهو التاثير
الذي يحصل الالم وهو ليس مدلولا مطابقيا للمسمى ولا تضمنيا وهو ظاهر ولا التزاميا
ايضا حيث لا يفهم منه عند اطلاق الملفوظ بل هو حاصل في بعض افرادها وهذه مناسبة
بعيدة والجرح بفتح الجيم مصدر جرح يجرحه بفتح العين واما الجرح بالضم فهو اسم
بمعنى الجراحة **قوله** وقد عبر بعض الشعراء المتقدمين في انشاد الشعر ان الكلام يعني
المسمى والمسمى منه معبرة حتى انهم اطلقوا الجرح على كلم اللسان قال الشارح
الكاذروني قاله امير المؤمنين علي ابن ابي طالب ع ولم يبلغ ذلك الشارح
ولو بلغه لم يرض ان يعبر عنه ببعض الشعراء واشهر واول في تصنيف ديوان
المنسوب لامير المؤمنين ع فيما احدوه ولكن حقيقة معناه وعلو طبقة شاهد
عادل على صدوره في ذلك الامام اما نظما كما هو منظوم الآن او نثرا فنظمه
قطعة الشعراء كما في كثير من حكمه ولو اليه ورده بانه ع لم يتكلم بالشعر
لعلو رتبته ونقص رتبة الشعر مردود اما الاول فلانه ع تمثل باشعار الغير كثيرا
في خطبه الجليلة البليغة واما ثانيا فلانه وان كان نقصا بالنسبة الى مقام الشريف
ولكنه كما قال في نفسه ولو اردت هذا لهذا للزمك ردا كثيرا في اطواره في
المعاشرات والمحاورات التي هي كمال في حد نفسها نقص بالنسبة اليه واما
ثالثا فقد قال ان الكلام الموزون الكلام الموزون المسجع مثل الشعر لا يسمى
شعرا حتى يقصد قائله انه شعر ولعل فصاحته وبلاغته ع اوجب المتانة
شعرا هو عنده مقصود له ع وقد رايت مثل هذا في شرح مغني اللبيب منقولا
عن النبي ص **قوله** والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة اعلم ان المذاهب
هنا ثلثة احدها انه اسم جنس واليه ذهب الجمهور وثانيها انه جمع واليه

صاحب

الصحاح

وذهب الكشاف وصاحب اللباب وشارح النهاية انه اسم جمع ونقل الازهري في التصريح
عن بعضهم والتحقيق الحق يتوقف على بيان الحقيقة والفرق بين هذه الثلثة فلا بد من
ان نحققه فنقول الجمع هو ما دل على احاده بالمطابقة فاذا قلت جاء الزيدون
فكانك قلت جاء زيد وزيد وزيد لانه موضوع للاحاد بشرط اجتماع بعضها
الى بعض واسم الجمع ما دل على كل واحد واحد من تلك الافراد بالتضمن كقوم ورهط
فانه موضوع لمجموع الافراد فدلالته على كل واحد من قبيل دلالة المركب على كل واحد
من اجزائه واما اسم الجنس فهو على قسمين اسم جنس افرادي واسم جنس جمعي فالاول
ما وضع للماهية ملغى فيه اعتبار الفردية ويصدق على القليل والكثير كالماء والعسل
والثاني ما وضع للماهية ولكن باعتبار وجودها في الكثير من فردين كالكلم ولا يلزم
من استغراقه صدقها على الواحد والاثنين اذا عرفت ما تلونا عليك ظهر لك ان الحق
انه اسم جنس وان ما استدلوا به على الجمعية لا ينهض حجة لما عرفت من انه اسم
جنس جمعي هذا وقد اجاب عنه نجم الائمة بطريق اخر حيث قال وقد يكون
لبعض اسماء الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين
وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم اشهر والظاهر ان مثل لفظ
حمام واخواته على القول بانها اسم جمع جنس من قبيل الثاني منه مما استشكله
بعض علماء ما في الحاق قيد الحمام الواحدة بكفارة قيد الثلث فصاعدا
حيث ان الوسطاء دخط الحمام غير مشكل قال ان كان الحمام اسم جنس كان
الواحدة حكم الثلث وان كان جمعا فلا يطلق الواحدة بالثلث وقد عرفت الحكم
قوله اليه يصعد الكلم الطيب فلو كان الكلم جمعا لوجب تانيث الصفة لان
الجمع بمعنى الجماعة فاذا قلت جاءني رجال ثلثة فكانك قلت جماعة ومما
يلينني على جمعيته ايضا كونه على وزن لم يبن عليه الجموع بتصغيره على كليم
وهذا الوزن مختص بالمفرد والصعود الحركة الى المكان العالي المحسوس

اليه

تويه الكله

بينه وبينه [illegible] والصلاة حبه

العالي قدرا ومرتبة والكلم الطيب ما قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
والله اكبر اذا قالها العبد عرج بها الملك الى السماء فاذا لم يكن له عمل صالح لم يقبل منه
قوله حيث لا يقع الا على الثلث لو تم هذا التعليل لدل على ان مثل القوم والرهط و
اضرابهما مما يدل على الثلث فصاعدا جمع ولم يقل به عاقل فضلا عن فاضل **قوله** والكلم الطيب
باول ببعض الكلم الطيب اما بان يقال اطلق الكلم واراد به بعضه او يكون لفظ البعض
مقدرا وعليه فيكون الصفة كاشفة مثلها في قولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج
الى فراغ يشغله وهو بعيد عن ادب اهل اللغة هذا وقد قال فاضل المحشي ويمكن ترجيحه
الجنس بان يقال قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف تبطل
معنى الجمعية كما انها معنى الجمعية لم يؤنث نعته فكيف لا يكون معنى الجمعية **لا** انها
متروكة ولو كانت باقية ولزم ان يصعد الكلم الطيب الواحدة وما يقرحها
اشهر كلامه وانا اقول ان الجمع الذي بمعنى الجماعة له جمعيته باعتبار لفظ الجمع
وهو جمعيته باعتبار معناه واراد ان المراد به جماعة الاستغراق لما دخلت عليه الكلم
جمعيته معناه صار محفوظ بلا خلاف وهذا بعيد ان لان لكل جماعة جماعة وان جماعة
لفظ مكونة على اوزان الجموع فهي باقية ابعد اميز والتوابع كالوصف والبدل
واخواتها انما تتبعان من حيث اللفظ فلو كان لفظ الكلم جمعا والحال انه لم يعتبر
معنى لوجب جمع الصفة ولو كان الحال عكسه قال ووجب ان يقال جاءني الرجل العالم
ان الكل من الافراد للاشتباه يكون جماعة فاذا الاستغراق لم يبطلها بهذا الاعتبار
بل باعتبار اخر كما صرح به المحقق التفتازاني والسيد السند واضرابهما من المحققين **قوله**
واللام فيها للجنس اي للعهد لان التوصيف انما يكون لبيان الحقائق والماهيات
لانها معقولة حال التوصيف لوحدتها الافراد ولانها جزء معقولة العموم مشابهها فتامل
قوله والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما الوحدة على ثلثة اقسام احدها وحدة
الجنس كوحدة التمر ثانيها وحدة النوع كوحدة الحيوان والانسان ثالثها وحدة
الفرد وتسمى وحدة الشخص كوحدة زيد وعمرو ولا يتوهم المنافاة بين الجنس والتاء

جمعيته

الوحدة نوعي لكن منها صفة للآخر كما يقال الحيوان واحد والواحد حيوان وانما يتوجه لو ثبت
وحدة ثالث مغايرتها وهو ممنوع ايضا بانها وان كانت جزئية فيما صدق عليه الا انها
كلية معنى لما عرفت فتأمل هذا الوحدة على احد الاولين ويمكن الجواب بالتزام تجرد
التاء عن معنى الوحدة لانها ليست صافية كما في تمر الفاصل الهندي لكنها ولو كانت
لكن لم يصح جعلها ان ويحرر ان الا اقتضاء التسمية التعدد واقتضاء تاء الوحدة ويؤيده
قوله فيما بعد واحد لفظ لانه لم يقصد الوحدة هذا والحق ان ما ذكر في مقام الجواب تكلف
مستغنى عنه لان المحقق في الكلمة هو الحقيقة وهي واحدة حقيقة والتعدد في افراد كما
حقق في الحكمة وتاء الوحدة مطابقة لها قوله ويمكن حملها على العهد الخارجي لان للكلمة
افراد وحقايق احدها الكلمة اللغوية والثاني الكلمة المنطقية والثالث الكلمة النحوية
الى غير ذلك من الافراد المتكثرة بحسب تكثر الاصطلاحات وارباب كل صناعة
انما يعرفون ما هو مستدام ولهم قصد به ملاحظة الامكان يشير الى ان فيه ضعفا
وبينه الفاضل المحشي بوجهين احدهما ان اللام الداخل في المدونات لغير الجنس
خروج عن جادة التوجيه وثانيهما ان لام العهد يكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها
والكلمة الجارية على السنة النحاة ليست قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها واقول
الظاهر انه فهم من قولهم لام الجنس الجنس الذي اصطلح عليه المنطقيون وليس كذلك وانما
المراد هو الحقيقة الاعم من الجنس وغيره الا ترى انهم حيث قالوا انها في [illegible]
معقول على كثيرين الخ حملوا اللام في الانسان للجنس على الحقيقة ولا جنس هنا ولما
كانت الكلمة مختلفة الحقايق كما سبق عرف الحقيقة المصطلح عليها في هذه الصناعة وكأنه
قال تلك الحقيقة المعروفة بين ارباب الصناعة قوله هي لفظ الخ فلام العهد هنا لا
تخرج عن لام الجنس باعتبار ان تلك الحقيقة الحاصلة فرد من افراد مطلق الحقيقة
نعم لو كان المعهود فردا من الحقيقة لاتجه ما قال هذا جواب الدليل الاول ويفهم
منه الجواب عن دليله الثاني ايضا فان قوله والكلمة الجارية على السنة النحاة الخ ممنوع لم لا يجوز
ان المعهود قسما وحصة من حقايق مفهوم الكلمة فتامل [illegible] فانه ربما [illegible]

الكلمة

صله

دل

١٠

لكن ظاهر انه مخالف لاصطلاح اهل العربية وليس كذلك بل هو صحيح باعتبار ما قصده فان
قلت فما وجه التضعيف المشار اليه بالامكان قلت تطويل المسافة وارتكاب ما لا حاجة
اليه اذ التوجيه في تلك الجهة من حيث انها حقيقة كلية مع قطع النظر عن كونها حصة
من مطلق الكلام فاعتبار كونه حصة منه وحمل اللام على الاشارة اليه بهذا الاعتبار ارتكاب
ما لا احتياج اليه بل مقام التعريف يأباه فليحمل ابتداء على الحقيقة من حيث هي وانما
حمل اللام على العهد الذهني فيوجب جهالة المحدود وان يعتبر التعين بقرينة المقام
قوله اللفظ في اللغة الرمي اللفظ في اللغة يطلق على معان ثلثة احدها الرمي مطلقا
ثانيها الرمي من الفم ثالثها النطق وقد اطبق المحشون على ان الشارح قصد
المعنى الاول حيث اطلق الرمي ولانه الحق ثانيا بقوله ارمي به لئلا يتوهم
ان المراد بالرمي من الفم على ما زعموه واقول وان كان ظاهره كما قالوا
الا انه عند التحقيق قصد المعنى الثاني وانما قلنا ذلك لوجهين احدهما تمثيله بالاكل
الذي هو من لوازم الفم والا لما المناسب تمثيله بالحجر ونحوه وثانيهما ان ترتيب
اللفظ من الاول اعتراضات بعدما تقدم ولا دليل عليه فاللفظ لا يتصور الا
من الفم وقول المحشي يقال لفظت النواة اذا رميت النواة لا من الفم بل من
من التمر قبل اوصالها في الفم بعيد معقول لان المناسب ان تقول لفظت
النواة وتجعل هذا ويترتب عليه الكلام التمرة مع ان المعنى الثالث انسب
بالمعنى الاصطلاحي والمعنى الثالث وان كان فيه انطباق الا انه لما كان
مستعملا بالحرف فالمناسب للمعنى الاصطلاحي للفظ به ولكونه اخص من المعنى
الحرفي لان اللفظ الاصطلاحي يتناول الالفاظ المحكية التي لم ينطق بها ومن
قاعدتهم النقل من الاعم الى الاخص هذا وقد قال نجم الائمة ان اللفظ في الاصل
مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد هنا كما استعمل القول بمعنى المقول
منه وهذا لا يكون فيه نقل في عرف النحاة الا ان يقال انه في عرف اللغة بمعنى الملفوظ
به حقيقة وفي هذا العرف [illegible] له معنى المحكي قوله ثم نقل في عرف النحاة ابتداء

وبعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق لا ما يتلفظ به الانسان ففي الاول
يكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب فان اثر الحرف فيه من خارج باب
التكلم والتلفظ بها وعلى الثاني من قبيل تسمية الخاص باسم العام فان الملفوظ
بمعنى المرمي مطلقا حرفا او غيره وهو اخص بالمعنى الاصطلاحي حيث ان
كليهما بمعنى المفعول واورد ولد المحقق الشريف على هذا التوجيه دورا لان
معرفة ما يتلفظ المأخوذة في توجيهه موقوفة على معرفة اللفظ الموقوف والجواب
ان يتلفظ به بمعنى ينطق به فهو من المعاني اللغوية والموقوف هو اللفظ الاصطلاحي
واعلم انه قد اضطرب كلام شارح في هذا الكتاب في الحركات والحروف الاعرابية
بانها ان كانت كلمات يلزم ان يكون زيد في جاءني زيد مركبا فلا يكون اسما
معربا لانه كان من اقسام الكلمة وان لم يكن حد الكلمة مانعا فذهب بعضهم
الى انها كلمات فالمركب من الاسم والحركة لفظ مركب عندهم والمعرب هو الاسم
المعروض لتلك الحركة وبعضهم الى انها ليست الكلمات واخرجها عن التعريف
بان المراد من اللفظ ما يتلفظ به اصالة وهذا الجواب مع بعده غير مخرج
لخروجه بل هو مخرج للضمائر المستترة واشباهها والحق انها ليست الكلمات في الاصطلاح
لكنها خارجة بقيد الوضع فان المراد به ان يكون الكلمة موضوعة برأسها
الا في ضمن كلمة اخرى والا لزم ان الف المفاعلة كلمة على المفاعلة قوله فهلا كان او موضوعا
كما في الحاشية وانما قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عباراتهم المشهورة
تنبيها على ان مرادهم قوله بالمستعمل هو الموضوع والا لزم الواسطة بين
المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع قبل ان يستعمل اصلا وقدم المجاز لكون
الموضوع اشرف منه لا انه في الاصل اكتفاء عنه بالحاق والواو اذ
ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا وهذه كبرى لصغرى مطوية من الشكل
الثاني ترتيبه ان كل لفظ حقيقي فهو من مقولة الحرف والصوت والكثير في الثور
بمقولة الحرف والصوت فلا شيء من اللفظ الحقيقي بمقولة ولا ينعكس كالشيئي

من المسوى للفظ الحقيقي وهو الملكة كما في المحشي ولا ادري انه من اي مقولة ولم
نعلم انه من مقولة الراجع اليه فان كان راجعا الى الواجب فهو واجب وان كان
راجعا الى الجسم فهو من مقولته وان كان راجعا الى الصوت فهو من مقولته ففي المثال
المذكور هو من مقولة الجوهر لرجوعه الى زيد فعلم انه ليس من مقولة الحرف والصوت
ليس بالجنس قوله ولم يوضع له لفظ بل لما كان عمدة في الكلام اكتفي عن اخذه
من غيره لفظ عن حسب اللفظ وما قيل من ان الضمير اذا كان راجعا الى زيد
يكون الراجع المعقول هو زيد فلا يخفى ما فيه قوله وانما عبر عنه باستعارة المدرجة
لا يتوهم من انه لما عبر عنه بهذه العبارة كانت موضوعة فظهر فتبين ان التعبير
بطريق الاستعارة قوله واجروا عليه احكام اللفظ اي الحقيقي لكونه يحكم عليه
كضرب ولما كذا كقوله ثم اسكن انت وزوجك الجنة ومعطوفا عليه لا بغير ذلك
من الاحكام فلما اجريت عليه احكام اللفظ الحقيقي علم انه سمي لفظا حكميا قوله كالمحذوف
لفظا عبر عنه اما ان يكون هذا الكلام منه في مقام التحقيق وبيان ان المحذوف
من اي القسمين واما يكون اشارة الى رد ما ذهب اليه المصنف في الايضاح
من ان المستتر هو المحذوف لكن يجري على المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صونا
للسان عن حذف الفاعل وبيان ان المراد ان المستتر لفظ حكمي فلو كان المحذوف
لكان لفظا حقيقيا فلا يكون من اللفظ الحكمي مثالا له قوله لانه قد يتلفظ به الانسان
في بعض الاحيان هذا هو التحقيق لظهوره بعض الاحيان لان المحذوف ان كان
جائزا فيتلفظ به فظ وان كان واجبا فالمحذوف وضعي يمكن التلفظ به وان
كان غير محتاج اليه وانه يتلفظ به حال اختلال الصفة في حفظ الوجوب
كان لا يقوم مقامه غيره وان يلتفت القرينة الدالة عليه وفي هذا الكلام
رد على الفاضل الهندي حيث قال والمحذوف حقيقة لصدق ماهية اللفظ
عليه لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان وصدق الماهية كمبتدأ في الوصف
فالمحذوف لا ينافيه فهو قد حد اللفظ بما من شانه ان يتلفظ به الانسان

والمحفوظ لحمه

وظني انه تعليل مستحسن لا غبار عليه قوله وكلمات الله فهي داخلة فيه الى اخره
لما عبر المصنف في تعريف اللفظ ورد عليه كلمات الله والجن والملائكة
فان المتلفظ بها كل واحد منهم وحاصل الجواب ان الانسان يتلفظ بها
واما المحذور فليس بمدخل في هذا للصناعة ايضا اذ فهي داخلة باعتبار تلفظه بل
دخول كلمات الله تعالى فيه انما هو باعتبار صدورها من الانسان فلهذا قال
كلمات الله تعالى ولم يقل الفاظ الله قوله والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود
والنصب والاشارة غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجه الدوال مبتدأ
وغير داخلة خبره وهي جمع دال والخطوط جمع خط وهي الرسوم الحسابية والعقود
جمع عقد وهي عقد الاصابع لان لكل عقدة موضوعة لعدد خاص في اصطلاح
ارباب الحساب والتجار والنصب جمع نصبة وهي ما وضع لمعرفة الطريق وهذا
الكلام كما قال بعض المحشين تعريض ببعض الائمة حيث قال واحترز بقوله لفظ
عن الخط والعقد والنصب والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد
وليست غير الخط ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذ الكلام احق في الفصل
وهو هنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون كالنصب
ووجه الرد ان الاحتراز عن الشيء فرع دخوله في التعريف وظني ان الشارح
ان قصد بهذا الكلام في غاية السماحة لان مراد بعض الائمة الاحتراز عن
دخوله لا اخراجه بعد الدخول والاصوب ان يقال انه قصد بما قصده ذلك
الفاضل وهو دفع الاعتراض من يقول ان الدوال الاربع داخلة تحت
جنس المعرف كالاحترازية فلابد لاخراجها من قيد فاجاب بانها خارجة بقيد
اللفظ وان كان جنسا لما هو فصل فلا حاجة الى ان يراد في الفصول قيد لاخراجها
وهذا منطبق على عبارته غاية الانطباق قوله وانما قال لفظ ولم يقل لفظة
الى اخره اعلم ان صاحب المفصل عرف الكلمة بانها لفظة والحامل له ان جعلها
ان الكلمة لا تكون كلمة حتى يكون كلمة واحدة عرفا وناسبه المطابقة بين المبتدأ

والخبر كان سابقا لا يقول لا يجوز المصنف بمحذوره للامرين المذكورين فاجاب
الشارح بلسان قصد والعدين اما الاول فلان المصنف لم يقصد في اللفظ الوحدة
التي هي مقصودة في العلامة لخروج بعض الكلمات النحوية عن التعريف كعبد الله علما فانه
لانه لفظان عرفا واما الثاني فان وجوب المطابقة مشروط بان يكون الخبر صفة مشتقة
نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب نحو زيد بصري فبصري مؤول بالصفة اي منسوب
الى البصرة واما في الجوامد فلا تلزم المطابقة نحو هذه الدار مكان طيب واللفظ
وان كان بمعنى الملفوظ الا انه في الاصل مصدر ولانه مصدر ويجري مثل الاصل
نحو امرأة صوم ولوجوب المطابقة شرطان اخران احدهما ان لا يكون مما يتحد
فيه المذكر والمؤنث كجريح بمعنى مفعول تقول زيد جريح وهند جريح وثانيهما
ان يكون رافعا لضمير المبتدأ فلا تؤنث في هند حسن بخلاف هند حسنة الوجه
ولم يتعرض لهما لان منظوره دفع حصل بما ذكر وليس المقام مقام بيان
والتفصيل قوله مع كون اللفظ اخصر لان فيه حذف تاء بين قوله وضع الواضع
في اللغة جعل الشيء في حيز اي المكان ولما كان الواضع بسبب تعيينه اللفظ
بازاء المعنى كانه يجعل المعنى ظرفا للفظ ومكانا له سمي به قوله تخصيص شيء
بشيء لم يقل تخصيص اللفظ بالمعنى ليدخل فيه الدوال الاربع كما سيأتي
فان قيل المراد ان خص الثاني عن الاول او الاول عن الثاني وايا ما كان يلزم
منه خروج المشترك او المترادف قلنا ليس المراد بالتخصيص هنا القصر قوله
كما هو مصطلح ارباب المعاني بل المراد به الاناطة وكانه قال الوضع دلالة اللفظ
مثلا على المعنى بتعيين الواضع ولهذا عرفه بعضهم بقصد المتكلم افادة
السامع سلمنا لكن عدم التخصيص فيهما ممنوع فان الوضع لما كان متعددا
فيهما متعدد الازمان فكان الواضع في كل وضع وقع في زمان خصص فيه
احدهما بالاخر فتامل قوله متى اطلق كما في لفظ زيد فانه اذا اطلق فهم
الشيء الثاني وهو الهيكل المحسوس قوله او حسي اي مشاهد بالعين

كما في الدوال الاربع فانا عندمشاهدتنا التصحيف نفهم الشيء الثاني وهو الضعف
النوع او اربعه مثلا قوله فهم منه الشيء الثاني اى بعد العلم بالوضع والمراد بفهم
منها التفات الذهن اليه فلا يرد انه يلزم تحصيل الحاصل على تقدير الفهم سابقا
قوله فوله فيتقابل هو الناصر الهند قوله يخرج عنه والوضع الحرف وكذا وضع
الفعل على القول بانه موضوع للحدث والنسبة الى فاعل معين كما ذهب اليه اكثر
المحققين والحق انه موضوع للنسبة الى فاعل ما فلا يخرج وحاصل الاعتراض ان
توصيف الوضع غير جامع قوله واجيب حاصل الجواب انه لا يطلق الطلاقا
صحيحا الا مع ظم صحيحه يفهم معناه فسببها وهى سرت والبصره مثلا في قولك
سرت في البصره ويمكن الجواب بان الضميمة يحتاج اليها لا للدلالة على المعنى التبعيه
قوله ولا يبعد حاصل الجواب ان المراد بالاطلاق الاطلاق المتعارف
بين ارباب الفصاحة البلغاء المعبر عنهم باهل اللسان فيتجه السبب بهم الحسب
واذا اطلق الحرف لا يكون الا مع ضميمة فح لا يحتاج الى قيد زايد وهو قيد
صحيحا كما احتيج اليه على التقدير الاول قوله المعنى ما يقصد بشيء هذا
معنوية اصطلاحا حاول الى ما يقصد باللفظ لانه قد يقصد باللفظ وقد يقصد بغيره
كما في الدوال الاربع قوله فهو اما مفعل اسم مكان العاصفيه اى اداء في
معنوية اصطلاحا وهو في اللغه اما مفعل اسم مكان اى مكان القصد سواء
كان قصد لشيء ام لا في المطابقة الى المعنى اليه لعلاقة المناسبة لانه لا مكان
العاصرته او المصدريه قوله او مصدر ميمي بمعنى المفعول كمعنى بمعنى عناية
وعناية بمعنى معنوى اى مقصود نقل الى المقصود شيء وهو في قيد نقل العام
الى الخاص قوله او مخفف معنى اى فاصله معنوى كمرمى اجتمع الواو والياء
في كلمة واحدة وسبقت احديهما الاخرى بالسكون فقلبت الواو كسرا ما قبل الياء
والدعمت فصار معنى كمرمى فخففت احدى اليائين وقلب الاخرى الفا لعد
فتح ما قبلها وهذا الاحتمال وان كان بعيد في جهة اللفظ بعد وجه نظير له ملذا

اذه

اىقل؟
اعانى

اذة الا انه ادفع بغير جهة المعنى بمعناه الاصطلاحي لاشتراكهما في المعقول اليه
وان افترقا بالعموم والخصوص قوله لما كان المراد الجواب بسؤال مقدر وهو ان
المعرف اخذ في توصيف الوضع لانه المعبر عنه بالشيء في قوله تخصيص شيء بشيء والمقام
مقام اختصار فلا يناسب ذكره ثانيا وحاصل الجواب ان ذكره بعده يشير
الى عدم دخوله في مفهومه فكانه اوقع الوضع بانه تخصيص وتم بغير الشيء الثاني
والحاصل له على هذا انما صح توصيفه بمفرده وهذا في موليات كونه صنوان اللفظ
كما يأتي واخراج حروف الهجاء بعد بقيد صريح والذي يخرجه الى عدم الاحتياج
الى ما ذكره الشارح لا الحق في الجواب ان لشيء لما اخذ في توصيف الوضع وان كان
المراد به المعنى يحسب نفس الامر الا انه مفهوم عام يكون له وغيره فبينه بقوله
لمعنى قوله فخرج به اى بقيد الوضع والاتمام لخروج عنه ذكره لان الاحتراز به
عن هذا النحو يتم بتجريده عن المعنى حتى قيد ذكر المعنى لا منزله قوله والالفاظ
الدالة بالطبع اى الدلالة على معانيها بتوسط الطبع كدلالة اح اح على وجع
الصدر بملاحظة اللفظ وتحقيق حاله لا يقتضى هذه الدلالة بل ملاحظ من ان
كان به وجع الصدر فطبيعته يقتضى التلفظ بهذا اللفظ كما تخرج هذه الالفاظ تخرج
الالفاظ الدالة بالعقل كدلالة لفظ زيد المسموع من وراء جدار على وجه اللافظ
ولم يذكرها لانها داخلة تحت الالفاظ المهملة اذ المراد بالمهمله ما ليس بموضوع
وحينئذ فذكر الالفاظ الدالة بالطبع بعده من قبيل ذكر الملائكة وجبريل
قال الناظرون في هذا الكتاب وظن ان الحال النسبي عليه ما قالوا الاولى التوفيق
واسمع فان المهملات من الالفاظ التي لا تدل على معنى اصلا والدالة بالطبع
دالة على معنى كوجع الصدر لكن بتوسط الطبع كما عرفت والالالفاظ الدالة
بالعقل كزيد فانه موضوع للذات المعلوم الا ان دلالته على وجه اللافظ
بتوسط وحينئذ فالواضح ان الالفاظ الدالة بالعقل اما لانه مقام اختصار او لانه
معلوم بالظهور قوله اذ لم يتعلق بها وضع بتخصيص اصلا لا ينحصر الوجه لما كان المراد

وعطف المخصص على الوضع فرحينئذ ذكر العام الى الخاص قوله حروف الهجى الهجا تقطيع
اللفظ بحروفه وحروف الهجى حروف تقطع اللفظ بها اى حروف يركب منها اللفظ
قوله الموضوعة لغرض التركيب اى لا يقال انها لما كانت موضوعة لهذا الغرض
كان هذا الغرض معناها فلا وجه للاحتراز عنها بهذا القيد لانا نقول ان الغرض
من الشيء لا يكون معنى ذلك الشيء اذ المعنى لا يقصد بايقاع الالفاظ ليقصد
لا لاجله اللفظ والا لكانت حروف الهجى كلها ذوات المعانى فاللام في قوله لغرض
ليست صلة الموضع حتى يكون من قبيل قولهم وضع اللفظ لمعنى بل للتعليل و
الغاية متعلقه قولهم وضع اللفظ للدلالة على المعنى او لتنبيه انه قيد مخصصة لانه ح
لان بعض حروف الهجا الموضوعة لمعنى كلمات كاللام الجارة وهمزة
الاستفهام وان شئت اخراج مثل هذه فاخرجها بالجملة الحيثية فانها من
حيث انها حروف الهجا ليست موضوعة لمعنى ادعا تحقيقه لك سابقا
فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء معنى آخر كلفظ الاسم والفعل والحرف
وهو الاعتراض بعدم حصر المعنى على ما تقدم ليس في محله لكنه على تحرير ذلك
المعنى لا يكون لعطف الكثرة استعمال اللفظ في مقابلة المعنى قوله فان
قلت قد وضع لما كان هذا الاعتراض متفرع على الجواب عن الاعتراض
الاول لانه اجاب بتعميم المعنى ورد هذا او دفع ذيله والا كان
المناسب ذكره بعد شرح قوله مفرد قوله كلفظ الجملة والجزء والمراد بالجزء
ما ليس بانشاء لا الجزء المصطلح وهو موضوع لزيد قائم وقام زيد
واضرابها والجملة ما ليس بمفرد وهى اعم من الجزء فذكره بعده من قبيل عطف
الخاص على العام وهذه العبارة اوسط من عبارة المتوسط حيث قدم
فيها الجزء على الجملة فانه عطف العام على الخاص نادر قوله هذه الالفاظ
اى الالفاظ المذكورة في قوله بازاء الالفاظ المركبة التى هى المعانى

وحاصل

تعريف الكلمة

وحاصل الجواب ان هذه الالفاظ التى هى معان للالفاظ المفردة وان
كانت مركبة بالقياس الى معانيها لدلالة جزء لفظها على جزء معناها الا انها
مفردة بالقياس الى الالفاظ التى هذه الالفاظ معان لها فان المعنى المفرد
كما ثبت في ما لا جزء ولفظ على جزئه ولا ريب ان جزء لفظ الجملة جزء الجسم مثلا لا يدل ل
على جزء معناها كزيد من زيد قائم بل مجموع هذه الحروف يدل على مجموع ذلك المعنى
مثل دلالة عليه كدلالة لفظ زيد على معناه قوله وقد اجاب المحقق السيد ركن الدين
في شرحه الموسوم بالمتوسط قوله ليس حتى اى في مقام النقض على تعريف الكلمة
قوله مفردا كان او مركبا لاحظ بقوله مفردا الاعتراض الاول وبقوله او مركبا
الاعتراض الثانى قوله بل بازاء معنى كلى فالاسم مثلا موضوع لمفهوم وهو قولنا
كلمة دلت على معنى الخ واعترض ايضا بان هذا مفهوم مركب واجيب بما سبق
بانه وان كان مركبا بالنظر الى معناه الا انه مفرد بالقياس الى اللفظ الموضوع ع
بازائه وفيه انه يرجع الى ما سبق فلا حاجة الى اعادته والاصوب في الجواب
انه موضوع لمفهوم اجمالى مفرد يعبر عنه بهذه الكلمات وجعلت آلة لملاحظته
فهو في حد ذاته مفرد قوله افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل [illegible] لهذه
العبارة محلان احدهما ان يكون قوله كلفظ الاسم بيان للالفاظ المجملة
وعلى هذا يكون البيان مخصوصا بمفهوم الاسم فكانه قال الكلام موضوع كلى
ولذلك المفهوم افراد وهى الفاظ مثل لفظ اسم وفعل وحرف وزيد ونحوها
فان لفظ الفعل والحرف والخبر والجملة اسماء ولذلك يخبر عنها كقولك ضرب
فعل ماض ومن حرف جر والجملة اسم فذكر مفهوم الاسم واحال عليه مفهوم الخبر
والجملة وغيرهما ومفهوم الخبر كلام يحتمل الصدق والكذب وافراده الفاظ
كزيد قائم وقام زيد وثانيهما ان يكون قوله كلفظ الاسم الخ متعلق ومتمم
للفظ السابق والتقدير ليس منها لفظ كلفظ الاسم والفعل والحرف ونحوها
وضع بازاء لفظ آخر بل بازاء مفهوم كلى افراده الالفاظ وهذا الذى اعتمد عليه

في حل هذه العبارة وان كان الاول اقرب لفظا فتأمل في هذا المقام فانه
من مزالق الاقدام قوله ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضماير
الى اخر الحكاية يعني في مقام كون الكلمة موضوعة لمعنى لفظ وضع بازاء لفظ
قوله منقوض بامثال الضماير وامثالها لما شمل الموصولات ونحوها الاجمه(؟)
الا الالفاظ موضوعة له كما اذا قلت زيد حقيقة لك الامر قلته الكلام مفرد
وقلت زيد قائم حقيقة لك الامر قلته مركب خبري قوله فان الوضع فيها امنة(؟)
كل واحد من الضماير وامثالها والجمع باعتبار العقل والاشتمال الا ان
الموضوع له خاص لان الموضوع له الافراد بملاحظة ذلك المفهوم قوله
فليس هناك اي في مقام الضماير وامثالها الالفاظ المخصوصة او في مقام
رجوع الضمير اليها قوله هو الموضوع له في الحقيقة وانما اتى بهذا القيد لان من
كل مفهوم كلي ليس الموضوع له مجازا كما في ضمير الغائب موضوع لما تقدم
ذكره فيجعل هذا المفهوم موضوعا له مجازا او المراد انه موضوع لجزئيات
هذا المفهوم والذي موضوع له حقيقة بعينه والمراد افراده وان اردت
تحقيق معنى الوضع العام فاستمع لما يتلى عليك فنقول لا بد للواضع في الوضع
من تصور المعنى فان تصور معنى جزئيا وعين بازائه لفظا مخصوصا
كان الوضع خاصا لخصوص التصور المعتبر فيه اعني تصور المعنى والموضوع
له ايضا خاص كزيد وان تصور معنى عاما يندرج تحته جزئيات فله
ان يعين لفظا بازاء ذلك المعنى العام فيكون الوضع عاما والموضوع
له عاما كالانسان الموضوع للحيوان الناطق وله ان يعين اللفظ
بازاء خصوصيات الجزئيات المندرجة تحته لانها معلومة اجمالا اذا
توجه العقل بذلك المفهوم العام نحوها وهذا العلم الاجمالي كاف في الوضع
فيكون عاما لعموم التصور المعتبر فيه والموضوع له خاص واما عكس
هذا اعني ان يكون الوضع خاصا لخصوص التصور المعتبر فيه والموضوع له

علما

عاما فغير ممكن لان الجزئي ليس وجها من وجوه الكلي ليتوجه العقل به اليه
فيتصوره اجمالا انما الامر بالعكس اذا تمهد هذا فصحيحه بالك فاعلم
ان لفظ انا مثلا لا تستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم
لا بعينه ليست موضوعة لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها
والا لكانت مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد المتكلم فوجب ان يكون
موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض من وضعها له استعمالها
في افراده المعينة كذا قال جماعة من الفاضل والحق ما افاده العضدي وتحقيقه
الشريف وتبعه الفاضل الشيم وهو انها موضوعة لكل معين منها وضعا واحدا
عاما فلا يلزم كونها مجازا في شيء منها ولا اشتراك ولتعدد الاوضاع ولو صح
ما ذهبوا اليه لكان انا وانت وهذا ونحوها مجازات لا حقائق لها اذ لم
تستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا
وهو بعيد في النظر كيف لا ولو كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام
المجاز الحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى ان يتمسك في اثباته بامثلة
نادرة كالرحمن وقامت الحرب بنا على ساق وشابت لمة الليل قوله يعم جزئية وانما
لم يقل جزئيه معناه لانه بصدد تعريف المعنى المفرد ملاحظة لما ذكرت من ان
المعنى عين قوله وفيه انه يوهم الخ اي في جعل المفرد صفة للمعنى توهم ان يوضع
المعنى كان متصفا بالافراد قبل الوضع وذلك لان الوضع تعلق بالمعنى المقيد
بقيد الافراد والتعدد وشبهه اذ التعلق بشيء مقيد بصفة يستفاد منه
في عرف اللغة ان تقيد هذا الشيء بالصفة مقدم على تعلق الفعل به لا يجب
ان يكون المعنى سابق على وضع اللفظ له لامتناع وضع شيء لامر معدوم
واذا كان المعنى المتقدم متصف بصفة يجب ان تكون تلك الصفة متقدمة
ولما اعترض على هذا الامام المحقق بالتوهم لظهور المراد في هذا المقام فان اتصاف
المعنى بالافراد والتركيب انما يكون بعد وضع اللفظ له بل بعد استعماله

فيه لان المعنى المفرد على ما عرف ما لا يدل جزء لفظه على جزئه والمركب بالعكس
والدلالة وعدمها فرعان لها والاحتمال المذكور مؤيد بما نقله نجم الائمة
الاسترابادي من ان الافراد صفة للمعنى عند النحاة وانما هو صفة للفظ عند
المنطقيين هذا واعلم ان ذكر التركيب طرد للباب قوله فيجوز ان يتركب
فيه يجوز اي فيه كون المعنى متصف بالافراد قبل الوضع والتجوز ان يقال
للالفاظ قبل المفرد الاتصاف به بعد الوضع سماه قبل الوضع به تسمية للشيء
باسم ما يؤول اليه كما قال عم من قتل قتيلا فله سلبه اي من قتل شخصا حيا
في اهل الحرب فله سلاحه وثوبه فسمى الشخص الحي قتيلا لانه يؤل الى القتل
تقديرا قوله ما لا يدل جزء وانما لم يقل ما جزء لفظه لانه يلزم حينئذ ان
يكون اللفظ لفظا اخر ما لا يخفى قوله ولا بد حينئذ من ابراز نكتة الخ اي حين
صار المفرد صفة للفظ ~~لفظ الخ~~ صار للفظ صفتان احدهما حقيقة
فعلية عرض والاخرى مفرد اعتبر لفظ مفرد والاحسن في الوصفين
التشابه ليكون على نسق واحد وكان يمكنه ان يطابق بينهما بتعبيرهما
بالفعل او بالاسم مخالفة الاحسن لا بد لها من نكتة وهي بيان تقدم الوضع
على الافراد بحسب المرتبة لان التقدم الزماني غير معقول هنا لمقارنتهما
فيه ما يشعر بما يدل على التقدم الزماني اعني صيغة الماضي للدلالة على تقدم
الاعتبار وقوله في التنبيه اشارة الى انه يكفي ان تكون النكتة مجرد الذكر
وهو ان المصدر الاول لما كان لها معمولا اعني الجار والمجرور اختار الاصل
في المحل بجره غير بابه قوله وان ما اعتبره رسم الخط لان من قواعدهم
ان يكتبوا الكلام على صورة الوقف بها واذا وقف على المنون تقلب
تنوينه الفا نحو رايت زيدا فلذلك كان المفرد منصوبا يكتب بالالف
قوله فان منعوا [illegible] بواسطة اللام الوجه فهذا دفع اعتراضين احدهما
ان الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول وثانيهما انه لابد من اتحاد

العامل

تعريف الكلمة

العامل في الحال وصاحبها وهو هنا مختلف لان العامل في الحال وضع وفي معنى
حرف الجر ووجه الدفع ظاهر ولم يقدم الحال على صاحب مع انه نكرة لانه ظرف
ولا يجوز تقديمه عليه على ما سيتلى عليك قوله ووجه صحته الخ اي وجه صحة وقوع
المفرد حالا سواء كان من الضمير او من المعنى والوجه دفع ما يتوجه من انه
يجب ان يكون الحال وعاملها مقترنان والوضع هنا مقدم على الافراد فما
رتبته الا انهما مقترنان بالزمان فان اتصاف المعنى بالافراد حال الوضع
وهذا القدر من الاقتران كاف في صحة الحالية قوله وقيد الافراد لاخراج المر
كبات وما قيد انها خارجة بقيد الوضع لان الوضع للمفردات لا للمركبات مردود
بما اخترناه في غير هذا الكتاب من انها موضوعة وتحقيقه احدهما ان المراد بالوضع
الوضع بمعنى اللفظ لمعنى الخ كافة المفردات ووضع اجزائه لا لاجزائه
كافة المركبات وثانيهما انها موضوعة بالوضع النوعي ومعناه ان الواضع وضع
قانونا كليا ليعرف به الالفاظ كما يبين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه
والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام التي يحتاج في مع
له علم النحو قوله كلامية او غير كلامية الياء للنسبة اي مركبات منسوبة الى الكلام
بان يقال لها كلام عند ارباب هذا الفن وهي المركبات التامة كزيد قائم
وغير الكلامية ما عداها سواء كان مركبا اضافيا او عدديا او مزجيا او كلها
قوله فيخرج به الخ وكذا يخرج نحو رجل بالتنوين فان التنوين فيشابه الكلام
في كونه من حروف المعاني قوله مثل عبد الله علما اي كل مركب اضافي
صار مفردا بسبب العلمية وانما صار مفردا لان المقصود من الشخص المسمى بهذا
الاسم لا العبودية والذات المتصفة بجميع الكمالات مع انه معرب باعرابين
اعراب على المضاف والاخر على المضاف اليه وانما اعرب باعرابين مع
كونه مفردا لانه منقول عن مركب اضافي وعلم بالاستقراء ان كل لفظ منقول
فاعرابه باعتبار المنقول عنه ومعناه باعتبار المنقول اليه قوله بالوضع

فيها

الكلام التام

في علم النحو لان الغرض منه معرفة احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فالمناسب
له ان الكلمات اعرب باعراب واحد يكون كلمة وكلما اعرب باعرابين يكون
كلاما فترك رعاية اللفظ والميل الى جانب المعنى يناسب اصطلاحا اهل الميزان
قوله وما اورده صاحب المفصل لما ذكر ان تعريف المص مختل في وجهين
احدهما خروج مثل قائمة والاخر دخول مثل عبد الله علما اراد ان يذكر ان
تعريف المفصل مختل من وجه واحد قوله فانه لا يقال لفظ واحد قوله الكلمة
ان المراد الواحد ما لو فيه عند ارباب
عبد الله وقال العلا
هذا المحشي المراد باللفظ الواحد ما يتلفظ به مرة اى دفعة بحيث لا يمكن
ان يتلفظ به مرتين باعتبار ما فخرج عبد الله لانه يتلفظ بكل واحد
من جزئيه باعتبار وضعه الاضافي وهو بعيد قوله فمثل عبد الله يخرج عنه اعلم ان صاحب
المفصل بعد ما عرف الكلمة الكلام ذكر انه جعل عبد الله من اقسام الاسم العلم
المركب فالظاهر ان كلام الشارح معه على سبيل الاعتراض فتنبه الفاضل المحشي
كلام الشارح الى الافتراء افتراء ولا يحتاج الى الجواب بان المراد باللفظ
في تعريف المفصل اللفظ وزيادة ليتم المطابقة لا بعيد غاية البعد قوله
اعلم ان الوضع الخ في هذا الكلام دفع ما يقال لم ترك المص في التعريف قيد
الدلالة … الاثبات كما فعله صاحب المعتقد ومحصل الجواب ان المص لما قدم
قيد الوضع وكان مستلزما للدلالة اكتفى به عنها وصاحب المفصل لما قدم
الدلالة وكان شاملا لغير الوضع لانها وان كانت بحسب الجاعل فوضعية ان
كان بحسب كون الشيء الاول مقتضى للطبع عند عروض المعنى فطبعية ان
كان بغير ذلك فعقلية احتاج الى قيد الوضع قوله دير المسموع في وراء الجدار
قيد بل في تحقق الدلالة العقلية لان ذكر زيد يوهم الدلالة الوضعية الا
فلا فرق في هذه الدلالة بين المهملات والموضوعات وقيد بقوله
في وراء الجدار لانه لو سمع منه هذا اللفظ حال المشاهدة لعلم فيها

اى

عد الكلمة

قوله اى منقسمة اعلم انه وقع الخلاف في الغرض في هذا التقدير فقيل اشارة الى ان
هذا الجزم يقصد به تجويز تعريف الكلمة بتصويرها ثانيا القسم قيود … ملاحظة تفصيل
الاقسام وقيل اشارة الى تصحيح الحمل فانه … الظاهر ان كل واحد من اقسام الثلثة خبر لها
وهو لا يصح لانها اعم من كل واحد منها ومن شان ان يكون اعم من المبتدأ او مساويا
له فحذف الخبر مقدار الوجه شرط صحة الحمل حينئذ وقيل ان الضمير اذا كان مرجعه
مذكرا وخبره مؤنثا او بالعكس كان رعاية الخبر احسن واولى وههنا مذكر
فالمناسب ان يعبر بضمير المذكر فاجاب بان الخبر محذوف والظاهر ان مراده
ان ضمير هي راجع الى الموضوع للكلمة لا الى لفظها والمفهوم لا يكون اسما وفعلا وحرفا
المفهوم في واو الجمعية ما اجاب ان المقصود ان هذا المفهوم منقسم ومعنى انقسامه
اليها ان ينضم اليه قيد الدلالة على معنى في نفسها مع الاقتران ويكون مفهوم
الفعل وحتى عليه حال اخرى واليه اشار نجم الائمة حيث قال قيل يجب ان
تكون الكلمة هذه الثلثة معا لان الواو للجمع واجاب بان هذا يلزم
لو كانت هذه القسمة من قبيل قسمة الشيء الى اجزائه وليس كذلك وانما هي
من قبيل قسمة الشيء الى جزئياته ويكون ما اشار اليه الش جوابا اخر وهو
ان المقصود لقوله هي اسم الخ اى ينقسم الى الاسم فافهم قوله لانها اى الكلمة
غرضه من هذا الكلام شيئين اولهما ان التقسيم وقع باعتبار الدلالة وهي
لم تذكر في مفهوم الكلمة والتقسيم انما يكون بفصل ما خذ في تعريف ذلك
النوع كما يقسم الحيوان الى ناطق او غير ناطق فاشار بهذا الكلام الى انه
وان لم يذكر صريحا الا انه مذكور ضمنا والتزاما وثانيهما ان قوله في اثناء
التقسيم او لا يدل لصدق على امرين احدهما ما لا يدل اصلا والثاني
ما يدل على معنى ولكن لا على معنى في نفسها والقسم الاول ليس بحرف
فلا يصح حمل الثاني الحرف فبين ان المراد بالدلالة هي الدلالة الاولية
الوضعية وهي لا يكون الا المعنى قوله اما في ضمنها انما قدره في نظم الكلام

لتصحيح الحمل لان قوله ان تدل في تاويل المصدر ولا يصح ان الكلمة اما دلالة او لا دلالة
لكن يصح ان يقال صحتها اما دلالة او لا دلالة قال سيد المحققين لا حاجة الى التقدير
شيء في هذا المقام فانه فرق بين المصدر الصريح والفعل المضارع المصدر بان وفي
فانه في تاويل المصدر باعتبار الاحكام اللفظية من صحة دخول حرف الجر عليه والاضافة
او نحوهما وذلك ان معنى الفعل مربوط بل تقدير انتهى وهو محذوف شيء اشهر وقال
بعضهم انما قدمه مع ان المقسم نسبه بدونها للتنبيه على كثرة اوصاف الكلمة وفيه
نظر لان معنى حصر التقسيم ليس الا انه ليس المقسم خارجا عما ذكر في التقسيم لا انه
ليس له اوصاف غيره الا ترى ان معنى قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم ليس
الا ان الانسان لا يخرج عنهما الا انه لا يكون له غيرهما فتدبر لترتيب اللفظ تنبيه
قوله كما بين في غيرها اشارة الى ان الظرف مستقر **قوله** اعني الابتداء والانتهاء
اراد بالابتداء والانتهاء المخصوصين لانه معناهما والا فالابتداء والانتهاء
المطلقين معنيان مستقلان ان يحكم عليهما من غير توقف على ذكر متعلق كقولك
الابتداء خير من الانتهاء سيرد عليك كمعصم ... فانتظره اذا وقفت
هذا فحاصل قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره على ما ذكره الشيخ ان المعنى
الذي دل عليه الحرف له متعلق لا بد من ذكره فكان معناه حاصلا في غيره
لانه لو اشتغل لفظه الى ذهن السامع لم ينعقد معه الحرف فكان قالب الحرف
خال فلا يتحقق معناه فيه بل في غيره بخلاف قسيميه فانه اذا اشتغل لفظها
الى ذهن السامع ينعقد معه الحرف فكان قالب كلمتها ظرف اذا اشتغل اشتغل
ما فيه فلذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة اذا عرفت هذا فالحق الصواب
ما علل ان له تعبيرات اخرى في كلام الافاضل احدها قول بعضهم معنى دلالة
الحرف على معنى في غيره ان تصور معناه يتوقف على خارج عنه الا ترى
انك اذا قلت ما معنى من لعلك في الجواب انه للتبعيض وجدت تصوره
متوقفا على الغير لا يمكن تصور التبعيض الا بعد تصور الجزء والكل وهذا

معنى

وهذا المعنى باطل لان سائر الامور النسبية كالقرب والبعد ونحوهما كذلك فيلزم
ان يكون حروفا ولا قايل به ثانيهما قول آخرين المراد من دلالته على معنى
في غيره انك اذا قلت من مثلا لم يدر ابتبعيضه ام بتبيينه ام غيرهما فاذا ذكرت
مجرورها تبين معناه وهو مساعده في الضعف لانه يدل على انه مشترك فان الاشتراك
لا يقتضي كون معنى الموضوع في غيره والا لكانت الاسماء المشتركة حروفا ورد
عليه بانه لا يتم في حروف الغير المشتركة لانها ما ذكره نجم الائمة الاسترابادي
حيث قال الحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغيرها صفة للفظ واراد
في تفصيله هذا المعنى بالامثلة التي حجتها فرد فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل
بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه
على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد وفيه بحث لانه ان اراد بثبوت معنى الحرف
في لفظ غيره ان معناه قائم بلفظ الغير فهو ظاهر البطلان لان الاستفهام
قائم بالمتكلم حقيقة ومتعلق بمضمون الجملة وان اراد قيامه بمضمون غيره قياما
حقيقة فباطل ايضا لما مر ولانه يلزم ان يكون الاعراض مثل البياض و
السواد ونحوه حروفا لدلالتها على معان قائمة بمعاني الفاظ غيرها وان اراد به
تعلقه بمضمون الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة
على معان متعلقة بمعان غيرها حروفا وهو ظاهر الفساد **قوله** كالبصرة والكوفة
اشار بذلك الى ان البصرة غير تمامها لان ضميمه معنى من لفظ سرت والبصرة ومن
الى لفظ انتهيت والاولى ولكن حمل قوله كالبصرة اشارة الى ذلك **قوله**
ان يقترن ذلك المعنى ارجع الضمير اليه لانه المقترن حقيقة باحد الازمنة
ووصف الكلمة فيه بتبعية بحسن الكلام **قوله** في الفهم الظرف متعلق بقوله
يقترن اي يقترن ذلك المعنى في فهمه من اللفظ **قوله** اي حتى يفهم منه
بيان لما سبق صرح به بما يقترن باحد الازمنة بحسب التحقق كالمصدر فانه
لا يتحقق خارجا بلا زمان لكن الزمان لا يفهم من لفظه وما يدل على الزمان

بقرينة لفظية كضارب أمس وما يكون مقارنا للفهم لكن يكون فهمه فرع قرينة
حالية كما اذا اطلق ضارب وفهم الزمان قوله ماخوذ من المستوفى اختاره ابن برهان
وما نجده مختار الكوفيين وهو الملازم واحد في التوقيفيين دلايل اضربنا عن ذكرها
مخافة التطويل قوله لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر قال الفاضل المحشي
فيكون من باب تسمية الدال باسم المدلول والاحسن انه من باب تسمية الكل
باسم الجزء لان من عادتهم ان يسموا الدال باسم المدلول اذا كان مدلولا
مطابقيا اذا عرفت هذا فاعلم ان حصر الكلمة في اقسامها حصر عقلي مردد بين
النفي والاثبات ولا استقرائي كما ذهب اليه بعضهم قال الشيخ جمال الدين
بن هشام في شرح اللمحة اجمع الائمة الا من لا يعتد بخلافه على انحصار اقسام الكلمة
في ثلثة الاسم والفعل والحرف وقال ابو حيان زاد ابو جعفر بن صابر قسما
رابعا سماه الخالفة وهو اسم الفعل انتهى ووجه التسمية انه خلف الفعل
وقام مقامه وهو مردود بانه اسم لصدق التعريف عليه فان قولك قوله
مثلا اسم لقولك اسكت او اللفظ عن الاتيح فهو بمنزلة ضرب في قولك ضرب
فعل ماض فانه في هذا التركيب اسم مسماه قولك ضرب في نحو ضرب
زيد فقام مقام الفعل حالا اختيارا عنه باعتبار معناه واما لفظ قائم والالتزام الضافي
في حال الاخبار قوله وقد علم بذلك الواو فيه عاطفة على محذوف اي قد
تبين وقد علم واعتراضية لمدح الدليل المذكور بزيادة عظيما للطالب اولاد
من ظني ان هذا حصر بدون توقيف في الاقسام او لشبهه فلا يكتفوا بالاثارة
كذا قال الشيخ الهندي وفيه نظر وقد يجوز ان يكون ابتدائية وقد افاد للتقريب
او للتحقيق والبالبلبية قوله والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها اي ان
المتاخرين قد اطبقوا على ان يدل على الحدث والزمان ونسبة الحدث
الى فاعل ما وهو معنى حرفي يحتاج الى الطرفين ما استقلال معناه باعتبار
معناه التضمني وظني انه غير موافق للتحقيق لان النسبة وان احتاجت

حد الكلمة

الى الطرفين الا انها جزء ان للفعل فهو لم يخرج الامر خارج عن مفهوم الفعل
لا افتقار مفهوم الحرف اليه الا ترى ان معاني الاضافات كالمقاربة والمباعدة
والمجاورة من شانها ان الجبنة مع احتياجها الى الطرفين الا ان في نفسها الطرفين
معنى مستقل اللفظية قياسي كما عرفت وكلام المتقدمين في عدا الزمان
من اجزاء معنى الفعل مضطرب فمنهم من وافق المتاخرين ومنهم من ذهب
الى ان دلالته عليه بطريق الالتزام ولهم استدلال على جزئيته في كتابنا الموسوم
بمصباح قوله اللبيب ونذكر منها بعضها اولها ان الزمان ظرف لتعلق الفعل
بالفاعل ومعلوم ان الظرف لا يكون جزء من المظروف ثانيها انهم يتفقون
على ان اقتران مشتق اسم الفاعل والمفعول بالزمان ليس جزء لمفهوم اسم
الفاعل فكذلك في الفعل ثالثها انه لو كان الزمان جزء للفعل لما يكن
تحقق الفعل بدونه وقد تحقق في جميع المشتقات رابعها لو كان الزمان
الماضي جزء للماضي وكذا في المستقبل لما امكن اخلاؤه عنهما مع وقد يخلف
كما في قولك ان قمت قمت ولم يضرب فلا يكون جزء لان ما بالذات لا يختلف
بالعارض ونحن حيث اخترنا مذهب المتاخرين لا بد لنا من الجواب عن هذه
الدلايل فاجابوا عن الاول ان ظرفية الظرف مابث قوله الفعل اللغوي بالفعل
الاصطلاحي وعن الثاني بالفرق بين الاقترانين اقتران الفعل به
باعتبار انه جزء معناه واقتران اسم الفاعل به باعتبار تحققه لان كلا
منهما في ضرب وغيره لا بد له من زمان ولم يفهم من لفظ ضارب الا ذات متصفة
بالضرب من غير اعتبار زمان مطلق او مقيد ولذا عرف اسم الفاعل بما
اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث من غير زيادة زمان مطلق وعن
الثالث بعدم تسليم عدم دلالتها على زمان الحال لجواز ان يجرد الشي
عن جزئيه فيصير مدلول الجزء الاخر كما جرد والوضع عن المعنى وعن
الرابع ان الزمان الماضي مثلا جزء لفعل الماضي صورة ومعنى وقت

في المثال وان كان ما في صورة الا انه مستعبد حقيقة لكان ان تشرطه
وعليه فقس المضارع ومثل هذه التحقيقات وان كان المحل اللايق بها بحث
العقد الا انا ذكرناها هنا خوفا من مصايب الزمان قوله وليس المراد بالحد
الغرض من هذا الكلام دفع اعتراض الامام الرازي حيث قال مثل هذه التعريفات
لا يكون حدودا لان الحد هو المركب من جنس وفصل وجوديين وفصل الحد المحدود
لا علم به عدم وكذا فصل الاسم الذي يمتاز عن الفعل وحاصل الجواب ان ما ذكرت
من الشرط قد اعتبره اهل صناعة الميزان اما الادبا فليس المراد بالحد عندهم
الا المعرف الجامع المانع واذا كان فصله عدميا فهو حد عندهم رسم عند اهل
الميزان قوله ولفظ الكلام عند اهل اللغة ما يبدو في الفرح كاللعب وفيه خبر
عند العرب ويراد به الخبر مجازا فيقال ذو كثرة الخير ويستعمل في مقام المدح والتعجب
كما هنا فاما ان يكون الذكر كناية عن فعل الممدوح الصادر منه ونسبه الى الله تعالى مع انه فعل غيره
وهو قوله سبحانه العجائب فكأن هذا الفعل لله لا له واما ان يكون الذكر باقيا على حقيقته والمراد
بل بين اسمه الذي عقيبه منه حتى صار بحر بركاته كاملا والمعنى ان ذلك اللعب كان لم يقصد بعد من
اثر بل كان اثر له هو الله تعالى قوله الكلام في اللغة الخ الالف واللام في الكلام
في الكلمة قال بعض المحققين ومن الشيخ اللغوية للكلام ما يكون مكتفيا به اذا المراد ما عليه الوارد
لا يخفى انه شديد مناسبة لما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل عنه اليه اشهر وهو كلام عجيب
اشار اليه الشهيد الثاني في شرح اللمعة قوله اللفظ فسر بالعام باللفظ ان الكلام
الكلام المحسوس عنه هو اللفظ وقيل يخرج عنه التوقيف زيد قايم اذا قيل هو لفظ مهمل لانه
متضمن كلمتين بالاسناد ولكنه ليس بلفظ ان المركب من اللفظ وغير اللفظ ليس بلفظ قال السيد

قال السيد الشريف في حاشية المطالع في الامور المعلومة بالضرورة ان الاشياء
المعدودة لا تعبر اما واحد اما لم يعتبر معها هيئة وحدانية وهي جزء صوري
للمركب فعلى هذا لا بد لتحقق الكلام من جزء صوري هو الهيئة وهي ليست
بلفظ فالمجموع ليس لفظا لما عرفت فتفسير الشرح يخرج جميع افراد الكلام



الكلام

الا ان يقال التسمية لفظا باعتبار اغلب اجزائه قوله حقيقة او حكما اما قيد للمتضمن والمتضمن
الحقيقي ما كان جزئيه حقيقيين كضرب زيد والمتضمن الحكمي ما كان احدهما كلمة او كلاهما
حكميا كما في الضماير واما ان يكون حقيقة غير حقيقة وحكما بمعنى حكمية فان تركب من
كلمتين حكميتين مثل قولك غلام زيد ابوه فان كل واحد من الجزئين وان كان
مركبا الا انه في حكم كلمة واحدة عند هذا وذاك وهذا هو الظاهر في تحقيقه اللام بعيد
هذا قوله فالمتضمن اسم فاعل اجراء الاعتراض يرد على المصنف واول من تصدى لدفعه
الشيخ الهندي وتقريره انه يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن لان الكلمتين اجزاء الكلام وحاصل
الجواب ان المتضمن هو المجموع دون كل واحد الذي هو المتضمن فلا اتحاد قال
بعض الافاضل لو جعل قوله بالاسناد للاستعانة لم يحتج الى هذا الجواب لان
المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد ولو جعل بمعنى مع احتيج اليه وظني انه لو
عكس لكان انسب مع ما تقرر ان الاسناد ليس لفظا وفيه قد خفي الخط فيه نحو ديغه
والمراد تضمن الكلمتين منهما معه وشمولها لشمول الافراد قوله الى التضمن حاصلا
بسبب الاسناد وجوز الشيخ الهندي مع هذا ان يكون الباء للاستعانة والالصاق
او المصاحبة وقوله اي تضمنا بيان لكون الظرف صفة مصدر محذوف
وجوز الفاضل الهندي تعلقه بتضمن وكونه صفة كلمتين اي كلمتين متلبستين
بالاسناد قوله حقيقة او حكما اي سواء كان احدا لكلمتين حقيقة او حكما والكلمة
الحكمية ما وقع وقوع المفرد موقعها قوله وحيث كانت الكلمتان
اي الغرض من هذا دفع اعتراض نجم الائمة الاسترابادي على المصنف حيث قال
كان على المصنف ان يقول كلمتين او اكثر ليعم زيد ابوه قايم وزيد قام
ابوه قوله بحيث يفيد المخاطب المراد فرشه افادة المخاطب ليصدق
الاسناد على الاسناد الواقع في الجمل الخبرية والوصفية لعدم المخاطب بمضمونها
او تخلف الافادة عن التفات الذهن كما سبق تحقيقه قوله وقايم ابوه اي زيد
قايم ابوه قال الفاضل المحشي في كون الجزء في زيد ابوه قايم مركبا نظر

لان الجزء منفهم تابع وفاعله خارج عن الجزء اذ الجزء المتعلق به فكلام ايضا فتوجه
قوله اعتراض الخ ليس المراد ان الجزء هو المجموع للزوم المحذور بل المضاف
والمضاف اليه خارج عنه في حكم هذا اللفظ فيكون ذا اتباع مقام لفظ اخبرتني قوله
على ان الكلام المصطلح لانه قال ما تضمن كلمتين بان يكون الكلمتان في
ضمنه فيتناول ما اكثر منهما والحق ما ذهب اليه صاحب المفصل لوجهين احدهما
توقف المسند على المسند اليه توقف ذاتي وعلى غيره توقف عارض وثانيهما ان
الاسناد نسبة لا تتقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه لا باكثر وهما كلمتان او ما في حكمهما
في قبول الاسناد عنه وبه او اليه وانما قال ظاهر لانه ان يقال اراد تضمن كلمتين
فقط او اراد بالتضمن التركيب قوله ثم ان صاحب المفصل الخ اعلم ان صاحب
المفصل واللباب جعلا مرادفا الكلام ومثلا بضرب زيد وانطلق بكر وكونهما
قال صاحب المفصل ويسمى الجملة وقال صاحب اللباب ويسمى كلاما وجملة وفظ
ايضا لما فهم الشارح لكن قال ملا جلال الدين المحقق الشريف واعلم انه قد وقع في عبارات
المتقدمين ان الكلام يسمى جملة فتوهم من ذلك بعضهم انهما مترادفان والحق
ان الجملة الخ وهذه العبارة نظير ان يقال يسمى زيد انسانا انتهى وكانه
اراد تطبيق ظاهرها على مذهب الجمهور وان كان مخالفا لما قاله ولكلام
الشارح كما ذكرنا ظاهرا الخ عبارتهما فللطلق وجه قوله ثم مصدق بجملة على
الجملة الخبرية الخ انما قيد بالخبرية لان الجملة الانشائية عنده لا تقع خبرا
ولا اوصافا الا على تاويل والحق الجواز لوقوعه وقد سبق تحقيقا سابقا في
ان انتم تقم متصلا فالجملة الخبرية مثل اضرب في قولك زيد يضرب والواقعة
وصفا في نحو يضرب او صفة قولك جاءني رجل يضرب ابوه فان اسناد
يضرب الى ضمير المبتدا ليس مقصودا بالذات والاصل بل المقصود
اسناده الى المبتدا ولما كان الضمير متصلا للربط بين الخبر والمبتدا في مسند
اليه وكذا في الثاني فتامل قوله وفي بعض الحواشي اي الحاشية المنسوبة الى المصنف

فان

فان المصنف كتب حواشي على بعض الكتاب حال المذاكرة او الحواشي التي كتبها
لتلامذته باملائه وهي المسماة بالاملاء غير الايضاح شرح الكتاب لكنه قال في بحث
حروف الاستفهام ان لها صدر الكلام وهو يدل على كون تمام الجملة في قولنا ازيد قائم
ابوه كلاما عنده والا لم تقع حروف الاستفهام في صدر الكلام مع ان الكلام فيه ليس
مقصودا لذاته الا في ضمن الجملة انما احتيج الى تقدير هذا اللفظ لدفع الاعتراض
الذي اورده الفاضل الهندي واجاب عنه حيث قال ولا يبعد ان الكلام او ما
تضمن كلمتين او التضمن المذكور والاسناد الاصلي المقصود لذاته [illegible] الا وليس
ليشمل الاعتراض [illegible] بان الكلام كلي يصح [illegible] الخ وحاصل الاعتراض
ان يكون الكلمتين ظرفا للكلام يستلزم كون الشيء ظرفا لنفسه لان الكلمتين
هما الكلام وحاصل الجواب ان الكلام العام [illegible] الكلام الخاص
واجاب عنه الفاضل جوابا اخر [illegible] قوله فان التركيب الثاني
الخ هذا انما يفيد انحصار الكلام [illegible] والمتنازع فيه فانه على مذهب المصنف
يكون ثنائيا [illegible] قوله وفي بعض النسخ او في فعل واسم ووجهه ان
المركب من فعل واسم يلزم فيه تقدم الفعل فقد تنبه على الاخر قوله ونحو يا زيد جواب
عما يقال ان يا زيد مركب من حرف واسم وهو كلام مفيد واجاب بان كلمة الكلام
فيه مقدر ان والمبرد ذهب الى ان احد جزئي الكلام مذكور وهو حرف
النداء القائم مقام الفعل والجزء الاخر مقدر وهو الفاعل فيكون على
مذهبه من تركيب الاسم والحرف الا ان يقال الفعل [illegible] الفعل المحذوف
لتقدم مقامه فيقول الى ما ذكره الشارح قوله الاسم ما دل اي كلمة دلت اللام للعهد
الخارجي والمراد الاسم الذي سبق ذكره صريحا وهو الذي [illegible] ما موصوفة
بمعنى الكلمة لئلا يرد عليه الدوال الاربع وبعض المركبات قوله على معنى
كائن في نفسه صفة الظرف مستقر صفة لمعنى وهو مبني على ان كلمة في بمعنى
الباء اي ما دل بنفسه [illegible] بمعنى في

الباء محل نظر اذ حروف الجر انما قام بعضها مقام بعض عند بعض الكوفيين والبصريين لا يجوز ونيته على الاطلاق قوله فبتذكير الضمير اى مطلق الضمير فيستعمل ضميرا لنفسه ودلالتها باعتبار اللفظ مؤنث ومذكر وباعتبار المعنى مفرد مؤنث ولذلك اى جاز في الضمير الراجع اليها باعتبار اللفظ واعتبار المعنى قوله قال المصنف اى في شرح عبارة المفصل وحاصله جواز كون الضمير المجرور لنفسه راجعا الى المعنى والمعنى ان ذلك المعنى منحصر في حد ذاته اى لا يحتاج فهمه من اللفظ الى ضم ضميمة كما تقول الدار في نفسها حكمها كذا اى حكمها ان قيمتها الف مع قطع النظر عن كونها قريبة المسجد او الحمام او كونها مما يزيد في قيمتها والظرفية على هذا مجازية قوله اى باعتبار متعلقه فذكر متعلق الحرف انما وجب ليحصل به معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه اذ هو آلة لملاحظته فعدم استقلال الحرف بالمفهومية انما هو لقصور ونقصان في معناه قوله وتحصيله اى تحصيل ما ذكره المصنف في ذلك الشرح والتحصيل بمعنى المضمون قوله لبعض المحققين وهو المحقق الشريف في تعليقاته على شرح الرضي وعبر عنه تارة بالمحصول واخرى بالحاصل تبعا لصاحب التحقيق قوله قائما بذاته كالجسم قوله قائما بغيره كالبياض او السواد القائمين بالجسم ولو قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وهو موجود في ذاته وموجودا قائما بغيره وهو موجود في غيره لكان غاية في ايضاح معنى الحرف وما يقابله كذلك في الذهن ما الا انه في الخارج لقائم بذاته لا يصير قائما بغيره وكذا العكس بخلاف المعقول الذهني فانه ربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس كما سيجيء تحقيقه قوله معقول اراد بالمعقول هنا المعلوم قوله هو مدرك قصدا اى من شانه ان يتوجه المدرك الى ادراكه قصدا وقوله ملحوظ في حد ذاته بيان لقوله قصدا وهو كالابتداء الملحوظ اولا وبالذات قوله تبعا والة الى الرسالة لقوله تبعا فان الالة

كما القلم للبيت مقصوده الاصلية الكتابة المقصودة بالذات وهو كالابتداء الخاص الواقع بين البصرة والكوفة فانه الة لتعرف احوالهما وهو الجار والمجرور فقوله ما الابتداء الخ قوله فالابتداء مثلا وانما قال مثلا لجريان ما ذكر في الانتهاء والظرفية وغيرها والمراد بالابتداء هنا معناه لا لفظه قوله قصدا منصوب على المصدرية اى ملاحظة قصدية او على الحال اى حال كونه مقصودا قوله ملحوظا في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية الخ اى لشمول مفهوم الابتداء المطلق فيعقل متعلقه بتعقله لانه يتوقف فهمه على ذكر اللفظ عليه وهذا اذا ذكر له متعلق كما تقول ابتداء السير خير من انتهائه والا فهو قد يذكر بلا متعلق كقولك الابتداء حسن ويراد بالمتعلق المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه وهو شيء ما فيفهم مفهوم لفظ الابتداء ولما كان غير مقصود بالذات قوله فيه هذه الدلالة وقوله تبعا مفسر لقوله اجمالا قوله في غير حاجة الى ذكره اى لا يحتاج الى ذكره في تعلقه وحاصل قوله وهو بهذا الاعتبار اى مفهوم الابتداء باعتبار كونه ملحوظا قصدا وبالذات مستقلا في المفهومية قوله فقط اى لا يكون مفهوما في لفظ في الحصر اضافي والمراد انه لا يحتاج الى الخ في كونه دالا عليه وقوله لا حاجة في الدلالة عليه بيان له قوله ليدل على متعلقه اى ليدل ذلك اللفظ المضموم الى لفظ الابتداء على متعلق معنى الابتداء لان ذلك المتعلق اذا لم يحتج اليه فكيف يحتاج الى اللفظ يدل عليه قوله وهذا اى ما ذكره بعض المحققين من ان المعنى اذا لوحظ قصدا يكون معنى مستقلا بالمفهومية هو مراد النحاة بقولهم دون الكلم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدال عليه يعني ان الكلمة بنفسها دالة على ذلك المعنى غير محتاجة في الدلالة عليه الى انضمام لفظ اخر كدلالة لفظ الابتداء على مفهومه وليس مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة ان يكون مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى ويدخل فيه الحرف قوله واذا لاحظه العقل كما لاحظه

اصح له

مفهوم الابتداء من حيث هو حالة اى نسبة بين السير والبصرة مرتبط احدهما
بالاخر كما ان نسبة القيام في زيد قائم انما يحتاج اليها لربط الخبر بالمبتداء
فهي في نفسها لا تكون مقصودة فكان معنى غير مستقل بالمفهومية لانه موقوف
على تعقل طرفيه ولا تظن ان مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار مدلول لفظه حتى
يكون معنى لفظ الابتداء في تحديد انه لمنافاته لما سبق من ان لفظ من موضوع
لكل واحد من جزئياته المخصوصة بل المقصود تصوير ان هذا المفهوم يجري فيه اعتباران
وان اردت ان توضيح كيف يتصور اعتباران في معقول واحد تارة يكون
مقصودا بالذات واخرى بالعرض فلنوضح لك بمثال من المحسوسات فنقول انك
اذا نظرت في المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هناك حالتان احديهما
ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قاصدا اليها بلا المرآة حينئذ
الة في مشاهدتها ولاشك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث
تقدر بالعبارة على هذا الوجه ان تحكم عليها وتلتفت الى احوالها والثانية ان
تتوجه الى المرآة نفسها وتلاحظها قصدا فتكون صالحة لان تحكم عليها كقولك
المرآة صقيلة وتكون الصورة حينئذ مشاهدة تبعا ويتوضح ذلك في المعقولات ايضا
تقول كقيام زيد وقولك نسبة القيام الى زيد اذ لاشك انك تدرك فيهما
نسبة القيام الى زيد الا انها في الاول مدركة من حيث انها حالة بين زيد
والقيام والة لتعرف احوالهما فكانها مرآة تشاهدهما بها مرتبطا احدهما
بالاخر ولذلك لا يمكنك ان تحكم عليها او بها ما دامت مدركة على هذا الوجه
وفي الثاني مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها بحيث يمكنك ان تحكم عليها او
بها فهي على الوجه الاول معنى غير مستقل بالمفهومية وعلى الثاني معنى مستقل
بها وكما يحتاج الى التعبير عن المعاني الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهومية يحتاج
الى التعبير عن المعاني الملحوظة التي لا تستقل بالمفهومية قوله لتوقف حاليهما
اى المعرفة بحال السير والبصرة وهو كون السير مبتداء والبصرة مبتدأ منه

ولا يمكن

قوله ولا يمكن ان يتعلق اه لا يمكن معرفة ذلك الابتداء الماخوذ على وجه
الالة الا بذكر متعلقه المخصوص كقولك ابتداء السير البصرة حتى قوله ولا ان يدل
عليه اى لا يمكن ان يدل لفظ الابتداء على معناه الا بضم لفظ دال على متعلقه
كلفظ السير والبصرة الدالين على مفهومها الذي هو المتعلق والحاصل ان الذي
حصل في ذلك المحصول هو الفرق بين معنى الاسم والحرف قوله لكل واحد من
جزئياته اى لفظ من موضوع لجزئيات ذلك الابتداء العام كالابتداء من البصرة
ومن بغداد ومن الكوفة ونحوها وهذا معنى ما قيل ان الحرف وضع باعتبار معنى
عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا
تتعين الا بالمنسوب اليه فما لم يذكر متعلق الحرف لا يحصل فرد من افراد ذلك
النوع الذي هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج وانما يحصل بمتعلقه فيتعقل بتعقله
قوله من حيث انها اى من حيث ان تلك الجزئيات حالات ونسب لمتعلقاتها
كما عرفت قوله ويصلح ان يكون محكوما عليه او به اى ذلك المفهوم الكلي الذي
لوحظ قصدا وبالذات وصار مستقلا بالمفهومية يصلح ان يكون محكوما
عليه كقولك الابتداء خير من الانتهاء او محكوما به كقولك القراءة متلبسة
الابتداء قوله في كل منهما اى لا بد في كل من المحكوم عليه والمحكوم به ان يكون
ملاحظا بالذات مستقلا بالمفهومية حتى يمكن ان يعتبر النسبة الحكمية بينه وبين
غيره اى بين المحكوم عليه وبين غيره كالمحكوم به او بين المحكوم به وبين
غيره كالمحكوم عليه وتلك الجزئيات من نسب بين المحكوم عليه وبه والنسبة
لا تكون مستقلة فلا يصح ان تقع محكوما عليها وبها قوله لملاحظة احوالهما اى
احوال تلك المتعلقات كما سبق قوله وهذا هو المراد بقولهم يعني كون تلك
الجزئيات التي هي معنى الحرف بحيث لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها هو المراد
بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيره فالمراد من غيرها متعلقاتها او
يكون معنى الحرف فيها ان يكون مقصودا مستقلا باعتبارها او على ملاحظتها

وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام لانه من مشكلات هذا الكتاب **قوله** والذاوقف
هذا اي ان بعض الموضوعات ما يكون ملحوظا في ذاته ويكون ملحوظا بغيره **قوله**
بكينونة المعنى في نفسه اي على تقدير ان يكون مرجع الضمير هو المعنى **قوله** استقلالا
بالمفهومية اي كون ذلك المعنى مستقلا في مفهوميته من اللفظ **قوله** فمرجع
كينونة المعنى اه حاصله ان ارجاع الضمير الى المعنى والى اللفظ فيتحد المآل الا
ان المستقل بالمفهومية هو المعنى على تقدير واللفظ على آخر **قوله** في كينونة
المعنى في نفس الكلمة في قوله في وجه تحصلها لما اه تدل على معنى في نفسها
اولا **قوله** في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى **قوله** وارجاع الضمير اي لم يعرض
عن النقد بارجاع الضمير الى ما كما في هذا الكتاب وحاصل الجواب ان عبارة
المفصل في هذا المقام لم يكن مسوقة بوجه حصر يرجع الضمير فيه الى الكلمة
حتى يرجع هنا اليها ليتوافق المقامان وارجاع الضمير في عبارته الى
المعنى اقرب **قوله** وما سبق في التحقيق وهو ان معاني الاسماء موضوعات
كلية لزمها التعقل متعلقاتها كخصوصياتها التي جرت العادة باستعمالها
فيها في الموضوعات منضمة الى تلك الخصوصيات بخلاف الحروف فانها
موضوعة لتلك الخصوصيات الغير المستقلة **قوله** لان معانيها موضوعات
كلية فان معنى ذو الصاحب مطلقا غير ماخوذ معه خصوصية من الخصوصيات
وكذا نظايره **قوله** لكن جرت العادة يعني ان العادة جرت باستعمال
تلك الاسماء في موضوعاتها الكلية واستفادة الخصوصية من الاضافة
بخلاف الحروف فان معانيها على ما حدث هي الخصوصيات ولا يصلح
استعمالها في المعنى المطلق وامّا الفعل فدال على معنى في نفسه
قال توضيحه هذا المقام ان الافعال التامة كضرب مثلا يدل على معنى مستقل
بالمفهومية وهو الحدث وعلى معنى غير مستقل وهو النسبة الحكمية الملحوظة
من حيث انها حالة بين طرفيها اعني الحدث والفاعل المعين ولما

كانت هذه النسبة التي هي جزء مدلول الفعل لا تتحصل الا بالفاعل وجب ذكره كما يجب
ذكر متعلق الحرف فكما ان لفظة من موضوعة وضعا عاما لكل ابتداء معين بخصوصه
كذلك لفظة ضرب موضوعة وضعا عاما لكل نسبة للحدث الذي دلت عليه الى فاعلها
بخصوصها لكن الفرق بينهما ان الحرف لا يدل الا على معنى غير مستقل بالمفهومية
فلذا لم يقع محكوما عليه ولا به اذ لا بد في طرف واحد منهما ان يكون ملحوظا بالذات
ليتمكن من اعتبار النسبة بينه وبين غيره والفعل لما اعتبر فيه الحدث وضم اليه
جزءه اعني النسبة الى الفاعل وجب ذكر الفاعل ووجب ان يكون مسندا
باعتبار الحدث ولا يمكن جعل ذلك الحدث مسندا اليه لانه ح خلاف وضعه
ولان مجموع معناه المركب من الحدث والنسبة المخصوصة فهو غير مستقل بالمفهومية
فلا يصلح لان يكون محكوما عليه ولا به محكوما ولما كان المعنى الماخوذ في هذا
الحدث شاملا لمعنى المطابق والتضمني لم يخرج بالفعل فاخرجه بقوله
غير مقترن اه **قال** اقول الكلام على ما ذهب اليه البعض ان الفعل موضوع
للنسبة الى فاعل معين وامّا ما اخترناه وهو مذهب بعض المحققين فانه
موضوع للنسبة الى فاعل ما فمعناه المطابقي ايضا مستقل حيث ان هذا الفاعل
مفهوم من الفعل فالنسبة موقوفة على جزء الفعل فالمراد الماخوذ في التعريف
هو المطابقي لانه الشايع المتبادر والالفاظ المذكورة في الحدود وانما تحمل
على ما يتبادر منها كيف لا ولو صح ما ذكره واللازم عليهم خلاف ما جعل عليه
في عدم وجود الدلالة التضمنية بدون المطابقة لانها تابعة لها وبيان لزوم
ما ذكرنا ان من سمع لفظ ضرب فهم الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقي
لان من جملته النسبة الى فاعل معين وامّا على وجه الفاضل المحشي ان العالم
بوضع ضرب على الوجه العام اذا سمع هذا اللفظ تذكر وضعه بهذا الوجه
وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع ولبس هذا من

دلالة اللفظ ولا يتوقف على لفظ ضرب الا معنى فهو مراد ما لم يعلم خصوص الحدث
الموضوع له بالتعيين فاذا كان عنده بالتعيين التفت اليه من اللفظ من حيث
انه مراد فحيث هو الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات هو الدلالة التضمنية
وكذلك انه لم يتحقق في سماع ضرب بدون فهم معناه المطابقي وانحو به
وعدمه في الالهام ولحظ انه من الاوهام فان السامع للفظ ضرب
انما يفهم الحدث والزمان في ضمن الوضع لو كشف ان هذا المعنى جزء مدلول
اللفظ دل عليه بتوسط الوضع وليت شعري ما الذي حملهم على ان فرقوا
بين فوق وتحت وما شابههما وبين مدلول الفعل حيث انهم قالوا لو انها
موضوعة لمعنونات كلية لكن تفهم الخصوصيات بزيادة الفائدة ذكرت
معها فكذا نقول في الفعل انه موضوع للحدث والنسبة الى فاعل ما الا انها
استعملت مع الفواعل المعينة لفهم تلك الخصوصيات سلمنا انه موضوع
للنسبة الى فاعل معين لكن تعينه عند المتكلم كاف في ذكر الفاعل لتعيينه
عند المخاطب والسامع هذا وقد اعترفوا بان صيغة المتكلم والمخاطب
موضوعة للحدث قوله والنسبة الى فاعل معين يدل عليه اللفظ الذي الفوق
الا انه يتعين عند السامع وعلامة فتامل واما علمنا ووجه محكوما عليه فلان
المحكوم عليه لا يكون الا ذاتا متقررة يحكم عليها بالاحكام المحملة مع ثباتها
على حالها ولما كان احد اجزاء الفعل الزمان وهو متجدد غير مستقل على
حالة منعوا من ان يكون محكوما عليه فتامل في هذا المقام فانه من ال
الاقدام وما حققنا لكمال دقة منتهى الى هذا التحقيق قوله اعني الحدث
انما قيد المعنى المتضمن بالحدث لان له معنى تضمنيا اخر وهو الزمان
ولكنه غير مقترن باحد الازمنة لانه نفس الزمان والشيء لا يقارن
نفسه قوله مع احد الازمنة الثلاثة اشار به الى ان الباء واذا وقعت صلة

للاقتران

للاقتران ان يكون بمعنى مع والمراد الاقتران المنفي في حد الاسم والمثبت في حد
الفعل هو الاقتران بحسب ذلك المعنى على لفظ اخر وهذا لا يخرج من حد الاسم
مثل اسماء الفاعلين في قولك زيد ضارب امس قوله وهو صفة في بعض النسخ بالواو وهو
الظاهر وعلى نسخة ترك الواو في صحة جواب بشرط المحذوف لما اذا عرفت انك تلوناه عليك قوله
غير مقترن صفة للمعنى وجوز الشارح الهندي رحمه الله ان يكون حالا من المعنى
ورفعه بان يكون خبر مبتدا محذوف واختار الوصفية لان النصب يحوج
الى حمله قيد العامل والمعنى عليه غير مناسب والرفع يحوج الى تقدير وهو
خلاف الاصل قوله سواء كان النقل بلا تغيير كالجزء وتغير في الاصل
مصدر مصنوع او رود مصدر او مداد رفق ثم خفف بحذف الهمزة والالف
ويجوز ان يكون تكثيرة وبمعنى الرفق ومعنى كون النقل فيه صريحا انه
مصدرية في الاصل محققة ثم نقل منها وجعل اسما للفعل الذي هو اهل قوله فانه
قد يستعمل مصدرا ايضا اى كما يستعمل اسم للفعل نحو قوله تعالى امهلهم رويدا اى
امهالا وهذا يدل على انه في الاصل مصدر فنقل الى غيره لكنه لم يهجر ذلك
المعنى المنقول عنه قوله او غير صريح نحو هيهات اى معنى كونه غير صريح انه لم
يثبت استعماله مصدرا الا انه لم يشبه المصدر بان يكون على وزنه نحو
هيهات فانه وان لم يستعمل في الاصل مصدرا حتى يكون منقولا منه
الا انه على وزن قوقاة فكانه في الاصل مصدرا ثم نقل وجعل اسما
للفعل الذي هو بعده قوله مصدر قوقى اى كما في الحاشية الرحاجية
نقوقى اى نقع قوقاة وقيقاء على وزن فعللة وفعلالا قوله نحو صه وهو
فانهما في الاصل اسمي صوت نقل منه وجعلا مصدرين الى معنى الفعل
الذي بمعنى اسكت وانكفف نقلا من هذا المعنى المصدري الى المعنى
الذي الفعل هو الكف واسكت قوله او عن المصادر اى عن معاني المصادر
التي كانت اي تلك المصادر اصواتا في الاصل والمصادر التي فيه الاكاء

منقولة عن معانيها اي تعني هذه الاسماء لان اللفظة انما تنقل عن بعض
معانيه الى معنى آخر وكذا قوله او عن الظرف اي منقولة عن معنى الظرف نحو
امام فانه في الاصل ظرف نحو زيد امام نقل من ذلك المعنى وجعل اسما للفعل الذي
هو تقدم فاذا قيل امامك زيد كان معناه تقدم زيدا واسبقه وكذا الجار والمجرور
نحو عليك فانه في الاصل جار ومجرور ثم نقل الى معنى الفعل الذي هو الزم
فاذا قيل عليك زيدا كان معناه الزم زيدا او عليك شيئا فهذه الاسماء
مقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع المصدري واما بحسب الوضع الصوري
فليست اسماء وفعلا في كونها مقترنة بزمان او غير مقترنة به وهذا
الاقتران انما هو لها بحسب الوضع الثاني وهذا شرح المقام موافقا
لكلام النحاة وظني انه حال في التحقيق كيف لا ولو كان كذلك للزم
ان تكون تسمية هذه الكلمات معتبرة في حال معاني الافعال وعدم
اقترانها باحد الازمنة الذي هو مثبت للاسمية بحسب الوضع الاصلي
وهذا بعيد في النظر اذ اللائق ان يكون مدار الاسمية على وضع واحد
وضعا لغويا ومعتبر الاعتبار وضع آخر فاللائق بكلامهم ان تكون
اسماء بالنظر الى الوضع الاول وافعالا جامدة بالنظر الى الوضع الثاني
وكذا قال بعض الافاضل لم لا تكون اسماء قبولها لما لا تقبله الافعال
كالتنوين ولام التعريف ونحوهما وان اردت التحقيق فاسمع لما قوله
عليك فنقول ان مقصودهم في ارتكاب هذه التكلفات اخراج هذه الاسماء
عن تعريف الفعل وادخالها في تعريف الاسم ونحن نوضحه في غير احتياج
اليها فنقول من فسر الفعل بما دل على معنى في نفسه مقترن باحد
الازمنة على ما ذكر او انه دال على حدث وذلك الحدث مقترن
مع احد الازمنة ارتكب الحدث مع ذلك الزمان مدلول الفعل ولوا
فيدرجه مثلا معناه الفعل اي لفظ الفعل الذي هو الكتب ولا ريب

ان

ان هذا اللفظ غير مقارن لاحد الازمنة وهذا اللفظ بالنسبة اليه
فتسميتها باسماء الافعال باعتبار انها موضوعة لالفاظ الافعال التي هي
منقولة في الائمة الصرف وليس كما قال بعضهم ان ضرب مثلا اسم للفظ كتب الذي
هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ اللغوي
الفصيح ربما يعقل ضرب مع انه لم يخطر باله لفظ كتب وربما لم يسمع الا غير
مواضع للتحقيق فان الكلام في الاسماء والافعال الاصطلاحية لا اللغوية
والا فضرب مثلا في اللغة اسم لانه علامة على مسماه وكذا الحرف قوله نحو
عسى وكاد فان معنى عسى انشاء الترجي فاذا قلت عسى زيد ان
يقوم فمعناه ترجي قيام زيد غير مقيد بزمان من الازمنة ومعنى
كاد انشاء المقاربة فاذا قيل كاد زيد يقوم فمعناه انشاء قرب قيام زيد غير مقيد
ايضا بزمان لكنهما في الاصل مقترنة به فان كاد مثلا كان معناه المقرب
الواقع في الزمان الماضي وعسى الترجي الواقع فيه فاذا قلت عسى فمعناه
ترجيت في ذلك الزمان قوله وخرج عنه المضارع اختلف النحاة في مدلول
المضارع من الزمان فقيل هو الحال وهو حقيقة فيه والاستقبال مجاز وقيل بالعكس
وهو الاصوب وقيل بالاشتراك بين التقدير الاولين والاشتراك احد
الازمنة وعلى الثالث كل لفظ لانه اذا دل على الاثنين دل على واحد
في ضمنها قوله اذ لا يقدح في الدلالة اي الدلالة على الجميع دلالة على الزمانين
المعينين دلالته على احدهما اي الحال والاستقبال نعم يمتنع ارادة المطلق
كلا الزمانين اذا اريد من لفظ المضارع على تقدير الاشتراك ارادة
معناه وهو احدهما فان ارادة الاثنين معا في ارادة الواحد وحده
وهو خطأ وهذا موافق للمشهور من ان لفظ المشترك يدل على جميع معانيه
عند التجرد عن القرينة لكن لا يراد شيء منها الا معها واما على ما ذهب اليه
ابن سينا من ان الادوات على شرط الدلالة ما لا امر او فيه حيث انه

خصص الاسم

لا بدل الاسم الوصلية ومنها لا يبدل الا في زمان واحد **قوله** ليفيد زيادة
موقتة له اي ليفيد ذكر بعض الخواص او العهد بسبب ذكره لها زيادة
موقتة فان اصل المعرفة حصلت في تعريفه لكن لما كان في التوقيف دقة
وخفاء وبما عرف بها اوضح زيادة الايضاح بذكر بعض خواصه **قوله** منها
اي في اول الامر ولذا اقدم الجر والاختصار فيه بحسب الحكم **قوله** جمع الكثرة وهي
فواعل التي هي حقيقة فيما زاد على العشرة اذ قال صاحب اللباب قريبا
من تلقي خاصة ومن التبعيضية والدليل على كونها تبعيضية دخولها
على الجمع [illegible] الكاشف ابتدائية [illegible] وذلك هذا في الكشف
وفي الاستان **قوله** ولا توجد في غيره الظاهر انه بيان وايضاح
لسابقه والمراد بالخاصة عند ارباب العربية ما ذكره ثم محمولا
كان ام لا واما عند اهل الميزان فالخاصة هو الكلي المحمول على ما له
الخاصة كقولك زيد ضاحك **قوله** وهي لما [illegible] والخاصة [illegible]
في هذا المقام [illegible] فيجيء [illegible] للاسم مثلا [illegible] لانه [illegible]
الاسماء الموقتة بغيره مثل القصاير واشباهها **قوله** دخول اللام اي اللام
بالجنبار دخولها **قوله** اي دخول لام التوقيف اما ان يكون اشارة
الى ان اللام في اللام العهد الخارجي بارادة اللام [illegible] فيما يليه
وهي لام التوقيف وان اللام عوض عن المضاف اليه لكنه لا يلائم
ما بعده من الجر والتنوين وغيرهما فان اللام عوض عن المضاف اليه
وقد عرفت ان لام التوقيف [illegible] فلا يفيده وانما احتاج
الى القيد لانها قد تكون لغير التوقيف كلام الامر ولام الابتداء
والجحود والتعليل والتمليك والخصص والقسم والموطئة له
وجواب لو ولولا ولام التعجب ولام كي ولام الاستغاثة **قوله** ليس

و

من امبر صيام في سفر هذا الكلام في جواب من يخبر انه قبله [illegible] سال الاسمى
امبر صيام في سفر والمراد ليس [illegible] وفعل الجر الصيام في وقت السفر
فاجاب عليه موافقا للغة ليس من البر وفعل الجر الصوم في السفر وهذا الحديث
صريح في نفي ما جوزه العامة من الصوم في السفر فان الرشيد [illegible] المستحب
ولذا اخرج عنها [illegible] لكونه [illegible] او حراما [illegible] بتصور الاباحة في مثل هذه
العبارات [illegible] دلائل اخر من الطرفين [illegible] صريحا **قوله** لعدم شهرته
اي لعدم شهرة كون الميم حرف توقيف لاختصاصه ببعض اللغات ولا يجوز
ان يقال ان الميم بدل في التوقيف ولانه يفوت الاشارة الى ان
المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه **قوله** وفي اختياره اللام اي اختيار
المص في [illegible] واللام [illegible] حرف التوقيف **قوله** هي اللام وحدها
وهو الذي ذهب اليه [illegible] ان التوقيف نقيض التنكير وقد جعل
علامته حرفا واحدا وهو التنوين فكذا علامة نقيضه لانه قد يحمل النقيض
على النقيض وبان الالف تسقط في الدرج ولو كانت جزءا لما سقطت
في [illegible] جوز سقوطها لما ذكر [illegible] في كلام الكثير الاستعمال
[illegible] التخفيف [illegible] لكن يجب ان [illegible]
عند حذفها لان المركب ينتفي بانتفاء احد اجزائه ولا يمكنك
ان [illegible] حرف الجر [illegible] عليها [illegible] فيه ان [illegible]
لذلك المقدر واما ثبوتها في يا الله [illegible] ام الاثنين
واضرابها [illegible] حذفها في الكثرة [illegible] مع ان ثبوتها في هذه
المواضع [illegible] زيادتها اما في يا الله
[illegible] التفخيم واما في الآية [illegible] فلا التباس [illegible]
بالخبر **قوله** لتعذر الابتداء بالساكن [illegible]
الخفة [illegible] علامة [illegible] ساكنة [illegible]

تركب الكلام منها ومن غيرها لتقدير تحريكها لان ها ان تحركت بالفتح التبست بلام الابتداء وان تحركت بالكسر التبست باللام الجارة وان تحركت بالضم حصل الثقل في اللام الكثير المحتاج اليه في الاستعمال واختار الهمزة لانها اول عندهم خاصة لزيادة حرف وفتحت مع ان همزة مكسورة في كثير المواضع مبالغة في التخفيف قوله ال كهل اربع وزنها هل واحتج بان حروف المعاني لم يوضع منها حرف واحد ساكن وبان الهمزة مفتوحة وقد عرفت الجواب قوله والمبرد الا انها الهمزة الخ وهو ضعيف لحذف الهمزة من البقاء والتوقف بحالها وضعف منه قول الفاضل المحشي جاز حذفها مع كونها علامة لان اللازمة اللازمة انما يذكرها قوله لانه موضوع لتعيين اه هذا التعليل للفاضل الرضي ونقض عليه بانه قد يكون لتعيين المعنى المتضمن كما للام في الجنس فانها لتعيين الذات المعتبر صفاته موضوعها الجنس ولا تصلح للصفة والنسبة المعتبر بين في موضوع اللفظ ثم تعرف اللام والجواب في هذه الامثلة ونحوها لتعريف الذات الموصوفة بالجنس والصفة خارجة عن الموصوف والفعل يدل عليه تضمنا لان معناه المستقل هو الحدث ودلالته الفعل عليه بالتضمن وقد تم الكلام قوله فان حرف التعريف الكلام بقرينة المقام فلا يرد ان من حروف التعريف حرف النداء مع انه يدخل عليها او يكون مبنيا على مذهب من قال ان تعريف المنادى بتوجه الخطاب اليه او باللام المقدرة كما سيأتي ان شاء الله تعالى ومراد ان الخلاف انما هو في المنادى المنكر نحو يا رجل واما المعرف قبله كالقمر فحرف النداء لا يفيد له تعريفا وهو المعتمد في كلام بعض المحققين قوله لما الموصولات قول بعض المحققين ان الذي يزيد عليه اداة التعريف

بعد

يفيد قوله وكذلك سائر الخواص تفيد مثل اللام في انها يجري شاملة لا في انها الاتحقق في الضمائر واخواتها قوله ودخول الجر يشير الى العطف على المضاف اليه قوله كما في الاضافة المعنوية وهي الاضافة الى غير المعمول المفيدة تعريفا او تخصيصا كغلام زيد وفي عامل المضاف اليه في هذه الاضافة خلاف فمنهم من قال انه الحرف المقدر واختاره ابن نظرا الى ان معناه في الاصل هو المقتضي للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد بمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لا اصل بحذف فلا عمل حرف الجر مقدرا او ان ضعفه عن العمل في هذه المواضع وذلك المعنى الدال عليه المضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه ومنهم من قال ان عامل الجر هو المضاف واختاره نجم الائمة الرضي قال لان حرف الجر شريعة مفتوحة والمضاف معيد معناه ولو كان معتد الكان غلام نكرة كغلام لزيد فحقق كون الثاني معمولا اليه حاصل لا بواسطة الا حرف الجر بنفسه ومنهم من ذهب الى ان العامل معنى الاضافة وخالفوا مورد كونها اما الاول فيقتضي غرضه ان الحرف وان كان موقع الاضافة في الاصل الا ان الموقع لما اتا للفعل انما هو الاسم المضاف فكل فعل في وقته واما الثالث فلان ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي واراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فهو ان كون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال خلف ان العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل وهذا القائل لم يقل قوله الكون اليه اي لان حرف الجر وضعه لان يوصل معاني الافعال ودلالتها على الاسماء اذا كانت ظاهرة فانك اذا اردت ان توقع مرورك على زيد لا يمكنك الافضاء اليه بالفعل لانه لازم واما اذا كانت مقدرة كغلام فقد عرفت ان اصله غلام حصل

لزيد والذي اوقع الحصول عمرا زيد وهو الحق لمن تدبر فافهم قوله واما الاضافة اللفظية
اه جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال ان ما ذكرتم اثبات مطلق
الجر من خواص الاسم وما ذكرتم من الدليل انما يثبت اختصاص الجر الذي هو
اثر الحرف بالاسم فبقي الجر المضاف اليه في الاضافة اللفظية فان العامل
في جره اما المضاف او الاضافة لا الحرف الجر وحاصل الجواب ان الاضافة
اللفظية فرع عن الاضافة المعنوية لانها لا يلاحظ فيها حرف الجر فانك
اذا قلت عمرو ضارب زيد والمعنوية يلاحظ فيها لفظه ومعناه فكانت
اصلا فرعا ولانها افادت فائدتين وهي فائدة واحدة فاقل في الفائدة
اللفظية لان الالفاظ تابعة المعاني هذا واعلم ان هنا بحثا حاصله ما سيأتي
في توجيه المضاف اليه بما نسب اليه الشيء بواسطة حرف الجر ثم تعميم هذا
الحرف في المضاف اليه بالاضافة المعنوية واللفظية قوله بان يختص به هذا
بيان لكون المخالفة مقصودة وحاصله احدهما ان يختص بكل واحد يختص
به اصلها وهو الاسم وما يلي لفظه الفعل وهو منه كي عشر بالفعل المضور
ان الحرف لعدم الاستقلال معنه لا يصلح لذلك وثانيهما بان تزيد
على اصلها بان تستقل الاسم والفعل الا تنوين الترنم وعرفه
بانه اللاحق للقوافي المطلقة التي في آخرها حرف الاطلاق وهو الالف والواو
والياء الحاصلة من اطلاق الضمة والفتحة والكسرة كقوله قوله اقلي اللوام
عاذل والعتاب وقولي ان اصبت لقد اصابن وجعله في وجه
التسمية مذهب جمهور الائمة وسيبويه وجمع من المحققين انما هو تنوين
لترك الترنم لان الترنم وهو الغناء انما يحصل باحرف الاطلاق لقبولها
لمد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها
في لغة تميم الكثير منهم وجميعهم وكثير من قيس واما الحجازيون فلا لانهم
يدعون القوافي في حالها في الترنم والذي اعتمده من اخذ به اليه

في التسمية بانه المحصل للترنم لان ما الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف غنة
واليه ذهب ابن يعيش وابن هشام في الحد قوله وهو مختار صاحب اللباب قال
وانما جيء به لوجه الترنم وذلك لان الترنم غنة في الخيشوم وهذه الآلات ثم
للخيشوم لمن رأيها اه المشهور وقد نقلنا في كتاب مفتاح اللبيب منها اشياء نحو
منها التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة اي الساكنة نحو وقاتم الاعماق
خاوي المخترق قوله مشتبه الاعلام لماع الخفق انتهى يسمى به اما العلو اي الزيادة
رتبة اولانه تجاوز الحد من علامة في الحسب اي فيها وتجاوز الحد هنا
هو الحرف الساكن وقد تعداه وزاد عليه ومنها تنوين الزيادة نحو قول
الشاعر ∴ سلام الله يا مطر عليها ∴ وليس عليك يا مطر السلام ∴ وعده
في المعنى من قبيل تنوين الضرورة ومنها تنوين الحكاية كتنوين زيد قائم
علما زاده ابن الخباز والحق انه تنوين الصرف لانه هو الذي كان قبل
التسمية ومنها تنوين الضرورة نحو قول الشاعر ∴ ويوم دخلت الخدر
خدر عنيزة ∴ قال في المعنى هو تنوين التمكين لان الضرورة ابيحت الصرف
والذي ذهب اليه جمهور الائمة وكثير انه تنوين الضرورة وهذه الاقسام
كلها مشتركة بين الثلاثة الا اربعة تنوين التمكين والتنكير والعوض
والمقابلة قوله عطفا على الدخول انه نصب عطفا على المصدر اي نعطف
عطفا والمراد بالدخول لفظه قوله دخول اللام قوله ومدخل الدخول
اي الذي دخل عليه لفظ الدخول هو اللام المجرورة بالاضافة والكلام
معطوف على اللام الكائنة بتقدير ومنها دخول الاسناد اليه لان عامل
المعطوف عليه يقدر في المعطوف وهو قياس لان المتبادر من قولهم
لم تطلق هذه من خاصة الاسم انما دخولها وذكره قد ولد التالف واللام
او لحوقها في آخره كالتنوين والاسناد الذي يتصف بشيء منها لانه نسبة
بين المسند والمسند اليه في خاصة الاسم حقيقة وهو نفس الاسناد اليه قوله

قوله وكذا في الاضافة اي مثل الشفاء كليهما في الاسناد اليه انتفاؤهما
في الاضافة لانها نسبة بين المضاف والمضاف اليه فهي لهذا بالرفع عطف
على الدخل لا على مدخوله قوله والمراد به كون الشيء مسندا اليه لما كان
ظاهر العبارة يوهم معنى فاسدا حيث ان الضمير المجرور يرجع الى الاسم ظاهرا
فيكون معناه ان الاسناد الى الاسم من خواص الاسم وهذا الحكم لغوا
وخال عن الفائدة اوله بان في مخذ الضمير راجعا الى الشيء باعتبار دعائه
الشيء لكمال ظهوره كالمذكور وحاصل الجزء ان كون الشيء مسندا اليه من
خواص الاسم ولذا الهندي ارجع الضمير الى الاسم لكنه اجاب بالايجاز في دفعه
حيث قال والاسناد اليه اي الى الاسم لكنه اجاب بالايجاز في دفعه حيث قال
والاسناد اليه اي الى الاسم والحكم عليه بخصوص باعتبار لطبيعة النوعية دون
الصنفية المستفادة من اليه المختص به عقلا فيعتبر الحكم فاعرف انتهى وطبق
المحشي ولذا عليه وحاصل المراد من حينئذ ان الضمير وان كان
راجعا الى الاسم لكن الحكم عليه باعتبار نوعه فكانه قال والاسناد الذي
هو نوع الاسناد من خواص فتعقل الشيء والمراد به كون الشيء اي ليس ان
الضمير راجع الى الشيء المعلوم كما عرفت بل الى الاسم باعتبار انه شيء فكانه
قال ومن خواصه الاسناد الى الشيء وذلك الشيء هو الاسم وظني ان
هذا كله تكلف بل معنى المصنف ان الاسناد اليه الذي تراه الى الاسم
هو من خواصه لا يوجد في غيره لان مراده ان الاسناد اليه المنحصر في الاسم
هو من خواص الاسم حتى يخلو الحكم عن الفائدة وهذا كما يقال من خواص زيد
شجاعته اي ان الشجاعة المختص به من خواصه قوله لان العقد وضع اه
يعني ان العرب لاحظت معنى العقد ووضعته مناقاة الى الامر وتبطلها
به وهذا هو معنى المسند اصطلاحا والا فالعرب لا تعرف المسند والمسند اليه
لانه اصطلاح جديد قوله لوازمها اه لوازم الاضافة المعنوية التوصيف والتخصيص

خواص الاسم

كغلام زيد وغلام رجل وهما من خواص الاسم كما عرفت في لام التوصيف ومن
لوازم اللفظية التخفيف وهو اما بحذف التنوين كضارب زيدا او ما يقوم مقامه من
نون التثنية والجمع كضاربا زيد وضاربو زيد وبحذف نون اصوات كحوادث بحرف
فهو مبنية جمع للضمير لا للعدد والتخصيص في نحو الحسن الوجه محمول على طرد الباب قوله
وانما فسرناه اه فان ملاحظة الظاهر يقتضي التفسير بامر عام يشمل المضاف
والمضاف اليه وملاحظة ما ياتي من قول المصنف ويجيء علم الاضافة يقتضي تفسير
بالثاني في الملاحقة فالعدول عنهما للفائدة المذكورة قوله لعل الجملة اشارة
الى الخلاف الواقع فيه فذهب المصنف وجماعة الى ان المضاف اليه هو
لما سبق المضاف اليه وفي ذلك التكلف من الحجاج ابن جاءه جملة الاكثر
بالاتفاق قوله اي يوهم نحو فالمضاف اليه في الحقيقة هو المصدر المدلول
عليه بالعوض والدليل عليه توقف المضاف به مع خلوه من التوصيف نحو
انك يوم قدم زيد الحارث فان يحكي صفة اليوم وهو نكرة فلم يمنع
التوصيف من حيث المصدر المعرف باضافته الى العلم وسلم ان يجمع الاكثر في جمع
بين القولين حيث قال والظاهر ان المضاف اليه لفظا هو يوم قدم زيد جملة
الفعلية كما دون الكتب في ذلك التكلف ذلك من الحجاج وهو المضاف
اليها وان اقام حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الثاني في المحلي ومعنى
اختصاصها بالاسم طرفاها اسما قوله فان مررت مضافا اي المضاف
لفظا الجملة لان الكلام ليس فيها قوله اي الاسم مشتاق قد قدمنا
لك في تقرير منقسمة في قول المصنف وهي اسم وفعل وحرف ما يوضح لك
تقرير لفظة مشتاق فمن هنا فلا نعيده معرب ومبني المعرب ماخوذ
من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد فالمعرب في الاسم الذي
صار ظاهرا متميزا او في المتابعة ومنافاة بالاعراب والمبني
ماخوذ من البناء وهو القرار وعدم التغير شابه للبناء والمحل الذي لا تغيره ايام

بحث المعرب

فالمعرب الفاء للتفسير واللام للعهد الخارجي قوله الذي هو قسم من الاسم لانه في صنف الاسماء فلا يذكر الا اقسامها وكذا جميع الحدود التي يذكرها في توضيح الاسم قوله اي الاسم الذي ركب مع غيره لم يوضح في هذا الكلام دفع اعتراض انشاء السيد بحاصله ان المركب يطلق على احد الجزئين بالنسبة الى الاخر وعلى مجموعهما اطلاق الزوج على احد الخفين وعلى مجموعهما فمراد المصنف المعنى الاول مع انه استعماله في اشتهر من الالفاظ المشتركة لا تقع في الحد ودفعها علي ان يكون المصنف منهما غير مشهور ولو سلمنا هذا لكن لا نسلم ان كل مركب مع غيره معرب بل اذا كان مركبا مع عامله وحاصل الجواب ان استعمال الالفاظ المشتركة في الحدود معيب بلا قرينة وهي هنا موجودة لان المصنف بصدد توضيح المعرب الذي هو قسم من اقسام الاسم والاسم لا يكون مركبا بالمعنى الثاني فاندفع اعتراضه الاول والمراد من المركب المركب مع عامله لانه اشتهر في هذا الفن فاندفع اعتراضه الثاني وبهذا التقدير كما يدفع الاعتراضين يدفع اعتراض صاحب المتوسط قال وللقائل ان يورد عليه النقض بنحو مبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل لا مشابهته لشبه المبني بنفسه وحاصل الدفع ان المركب يشبه الاسم ومبني الاصل ليس باسم وبنحو المصنف بقوله تركيبا يتحقق معه عامله اذ لا عامل لمبني الاصل فذكر الاسم حينئذ للتحقق ويحتمل ان يكون موجودا في اللفظ او مقدرا او عاطفا او معنويا قوله عند المصنف وان كان عند صاحب الكشاف معربا كاسماء اي لم يناسب الوضوح في هذا الكلام دفع الاعتراض الوارد على ظاهر العبارة المصنف بان يخرج منه غير المنصرف لمشابهته لمسمى اعني الفعل بالوصفيين كاسماء وهم الفاعل فانه يشابه للفعل الماضي بوقوعه موقعه وحاصل الجواب ان المشابهة في

فزعلى لد

الملفت

طلقت في توضيح الا ان المتبادر منها هو المشابهة التامة المؤثرة في منع الصرف لا الاعراب وقد ضبطها الشيخ ابن مالك بوجه الانواع او لها المشابهة الوضعية كما في المضمرات ثانيها كون الاسم متضمنا لمعنى من معاني الحروف كمن ومتى وثالثها كونه نائبا عن الفعل كهيهات ورويد ونحوهما ورابعها افتقار الاسم المتعلق كالمحرف فيه نذلك الماء والموصولات قوله اي المبني الذي هو الاصل ان المصنف في هذا التحقيق دفع ايراد الفاضل الابهري وتقريره ان المتبادر في قوله مبني الاصل اي الاصل فيه البناء فالاضافة مثلها في ضرب اليوم فيندخل فيه جميع الافعال المضارع على ان الاصل في جميع الافعال البناء فينبغي ان يعني ما يشابه المضارع في الاسماء وحاصل الجواب ان الاضافة بيانية اي مبني هو اصل المبنيات فالالف واللام عوض المضاف اليه فيخرج المضارع لانه ليس بمبني ولا هو اصل المبنيات قوله هو الماضي الخ قال سيد المحققين حمل بعضهم الجملة تماما واقعه قوله بابه من ان بناء اسماء الاشارة لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف كما يحتاج الحرف الى غيره وذهب الاكثرون الى ان علة بنائها تضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانه لما كان الاهتمام كان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها لا يجاوز معنى الحرفية والاول اقرب لما بينه في محله انشاء الله تعالى قوله الاسماء المعدودة مثل زيد عمرو بكر قوله المعرب الغير المعرب في اللغة الكلام الذي اجرى عليه الاعراب بالفعل كقولك جاء زيد والتزم الجمهور فيه لانه يرجع الى اهل اللغة وقد يمنع فهو انه كما وصفنا فلا مجال للنزاع قوله خلافا للعلامة اي صاحب الكشاف وحاصل المذهبين ان العلامة اكتفى في تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود سبب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد في قام زيد او لا كزيد والمصنف لم يكتف به بل لا بد

مع القابلية وجه الاسباب التي بها يستحق الكلم لان يعطى الاعراب بعد التركيب
وتحقق العامل معه وعدم المشابهة كون الكلم معربا حتى تكون له معرفة النحوي
في تجزئة احوال ان يعلم انه يختبر الاعراب بالعلة البعيدة والمصنف يختبر بالعلة
القريبة في العلة **قوله** بذلك اه اي ولاجل ان جريان الاعراب بالعلة
ليس منه وكذا في المعرب اصطلاحا كما يسمون زيد في قولك جاء زيد واتى بزيد
محذوف الاعراب معربا ويعترض ما يسمع لهذا الكلام * ما يليه بانه لو تركت
اعراب هذه الكلمة مع انها معربة وليس هنا علة بالمشابهة * الحذف لا يوقف
واطرابه اذا عرفت هذا فاعلم ان الصواب ما ذهب اليه صاحب الكشاف
والدليل عليه ان المعرب والمبني متقابلان وقد اجمعت النحاة على ان
المبنيات ما [illegible] مبني الاصل ولم يذكروا فيه تحقيق عدم التركيب الا ترى الى قول
الشيخ ابن مالك : والاسم منه معرب ومبني : لشبه من الحروف مدني
فالمعرب * هذا هو الذي قد سلم من تلك المشابهة سواء ركب مع عامله
اولا والمصنف نفسه لما علل المبنيات لم تعد في علتها الاسماء المجردة مع
ان مذهبه مخالف للاصل في الاعلام التي * الاعراب هذه وقد جعل بعض
الاسماء المعدودة قسما ثالثا وسماه بالموقوفة ومشى * هذا الفاضل الهندي
قوله لان الغرض اه اي الغرض الاهم من جميع مسائل النحو ان يعرف
احوال اواخر الكلم في كونها معربة ومبنية واقسام كل من المعرب والمبني
فمن لم يعرف هذه الاحوال بالسماع من العرب لانه قد يسمع منهم ان
زيدا مثلا في جاء زيد مرفوع ولكن فيما لم يسمع فهو لا يتكلم الا موافقا
لما سمع منهم وحينئذ فمعرفة علم النحو لا تفيده الا معرفة اصطلاحات
النحاة بان هذا الكلام يسمى فاعلا او ذاك مفعولا ونحو ما هذه فائدة
غير معتد بها واما [illegible] اي الغرض الاهم لان في حلة الاعراب
معرفة الهيئة التركيبية في تعليمها صاحبة التاخير بالعكس كوجوب

تقديم

تقديم المتفهم لمعنى الاستفهام ووجوب تاخير الفاعل عن المفعول في بعض الاحوال
فالمقصود في معرفة المعرب اه الفاضي اي اذا عرفت الغرض من علم النحو من
حله مسائل المعرب [illegible] ان المصنف منه اي **قوله** يحتمل ان يتعلق بالمعرب [illegible] ذكر
المعرب على سبيل التمثيل لان المصنف في معرفة المبني ان يعرف انه مما لا يختلف
آخره الى غير ذلك من مسائل النحو ويحتمل ان يكون متعلقا بما بعده يعني ان
كون المعرب مما يختلف آخره مذكور على سبيل التمثيل فقد سائر احكامه
[illegible] اليها بعد حاصل الكلام المصنف في البحث والتفتيش عن احوال المعرب
معرفة انه من الاسماء المحمولة الاواخر في كلام العرب يحمل آخره في كلامهم بعيرهم
مختلفا لتطابق الكلام وان مع معرفة الاسم متقدمة على معرفة الاختلاف
لان معرفة الاختلاف انما تحصل بعد الفحص عن احواله ولا يمكن البحث عن
احوال شيء واحكامه الا بعد معرفة ذلك الشيء فلو كانت هذه المعرفة
المتقدمة للمعرب حاصلة بمعرفة الاختلاف وبتعريف المعرب به وجب
ان يعرف المعرب اولا وقبل البحث عن احكامه بانه مما يختلف آخره
كما فعله الجمهور ويكون المصنف في هذا التعريف معرفة انه مما يختلف آخره
لما وقع [illegible] المصنف في البحث عن احوال المعرب بمعرفة المعرب حينئذ
فتوقف على معرفة الاختلاف المذكورة لانها صارت معرفته لم معرفتها
موقوفة الاختلاف لان المصنف في البحث عن احواله معرفتها ولا يمكن البحث
عن احوال الشيء الا بعد معرفته فيلزم الدور صريحا فاذا اريد دفعه فيجب
ان يعرف المعرب بغير الاختلاف ويجعل الاختلاف من جملة احكامه
فيكون معرفتها موقوفة عليه ليست موقوفة عليها كما فعله المصنف هذا
تحقيق الكلام موافقا لظاهر كلام الشارح وكلام المصنف في الشرح واما
المحشي فقد شرحه شرحا لا ينساب وان اختلج في قلبك شك فارجع
اليه **قوله** فيطابق كلامهم انما فصيحة اي اذا جعل آخره مختلفا [illegible]

كلامهم قوله فمعرفة الفاعل ههنا الخ فيه اى اذا عرفت ان المقصود من
معرفة المعرب لمعرب الاختلاف فمعرفته متقدمة على معرفة الاختلاف
وجب ان يعرف من صيغة المجهول فى باب التفعيل قوله ليعرف من صيغة
المجهول الخ الا انه من المجرد وهو علة لقوله يعرف اى يعرف بذلك ليتوقف
ليحصل هذه المعرفة قوله فيلزم تقدم الشئ على نفسه اى تقدم معرفة الاختلاف
على معرفة الاختلاف او تقدم معرفة المعرب على معرفة المعرب وهذا هو الدور
الصريح قوله فينبغى الخ اى اعرض عنا وتوجههم مبنى العدول عنه والترك
حمل الجمهور على ذلك وجود الاعراب فى افراده فتوجهوا الى حقيقة لمعرفة
ذلك فلم يعرفوا انه من عوارضه المفارقة كما وقف الشيخ الهندى فقد وقع
الاعتراض على تعريف الجمهور بامكان معرفة الاختلاف بالاستقرار كزيد
او بالاستدلال بالواحد كجر او بالجمع كجيع والتخفيف اى فى جملة احكامه
تمهيد لما سيذكر من تركب المعرب مع عامله ابتداء وحدوث الاعراب
فى اخره فى جملة احكام المعرب من حيث هو معرب انما قيد بهذه الحيثية
لاخراج المبنى فانه ايضا ما يختلف اخره تقديرا لكن لا من حيث انه معرب
واجاب بعض الائمة عن هذا الاعتراض بان المعرب يختلف اخره تقديرا
اى يقدر الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما فى او للاستثقال
كما فى المنقوص بخلاف المبنى فان اعرابه لا يقدر على حرفه الاخير اذا
لمانع من الاعراب فى جملة وهو مشابهته للمبنى لا فى اخره نحو هؤلاء انه فى محل الرفع
فى موقع الكلام المرفوع بخلاف المقصور فى حالة الفتى فانه يقال
ان الرفع مقدر فى اخره قوله حقيقة او حكما والمراد بالتبدل الحقيقى تبدل
ذات الدال نحو جاءنى ابوك ورايت اباك ومررت بابيك وبالتبدل
الحكمى تبدل دلالته المقصودة من كونه علامة لصفة او علامة لجرح مع بقاء
الذات فانه هذا التبدل فى حكم تبدل الذات كما يأتى فى قوله رايت مسلمين ومررت

بمثلين

ازفلک چندان امانم ده که یکبار دگر   باز بینم روی یاران که با هم بجایم

المعرب

بمثلين قوله وصفه المراد بالصفة الصفة اللغوية اعنى الحالة و تغيرها فى قولك
جاءنى زيد ورايت زيدا فان ذات الحرف لم تتغير بل التغير وصفها وهو
كونها مرفوعة ومنصوبة قوله اى بسبب وهذا اظهر من جعلها للوقت او
للوقت كما فعل الفاضل الهندى قوله لئلا ينتقض الخ فان زيدا لم يختلف
مع اختلاف العوامل عليه فهو معرب لكن اخره لم يختلف فهو من قبيل
تسمية قوله اى يختلف لفظ اخره فالتنوين عوض المضاف اليه
المفرد وان كان هذا خلاف المشهور وحاصله ان المعرب يختلف
فى صحة لفظ اخره اى صورة اخره وهذا التغيير بسبب دفع الابهام الواقع
فى النسبة الواقعة فى حكم يختلف قوله اختلاف لفظا اى منسوبا الى اللفظ
فحذف المضاف واجرى اعرابه على المضاف اليه واقام المقام اختلافا
ملفوظا كما قال الهندى لان وصف الاختلاف بكونه ملفوظا مجاز
قوله فان قلت الخ حاصل الاعتراض ان المفهوم من قوله وحكمه
ان يختلف الخ انه هذا الحكم ثابت لجميع المعربات وليس كذلك فان
فى بعض المعربات لم يتحقق اختلاف الاخر ولا اختلاف العوامل
وهى الاسماء التى وقعت معربة اولا فان فيها حدوث الاعراب
العامل لا اختلاف الاخر باختلاف العوامل قوله هذا الحكم اى
حدوث الاعراب بدخول العامل قوله ههنا فليكن هذا الحكم اى
الاختلاف المذكور الاعراب ما اختلف الالف واللام
للعهد الخارجى وهو اشارة الى الاعراب المذكور فى ضمن المعرب
قوله حركة او حرف لما اشتهر كون الاعراب بهما اتخذ لفظا ما
المشترك بين المعانى فى التعريف واراد بها ولفظه اوليقت الترديد
فان الاعراب حركة وحرف بل ذكرها للاشارة الى انهما لا يجتمعان
فى موارد الاستعمال بل يتحقق احدهما فى بعض المعربات والاخر

والاخر في بعض الآخر قوله اي اخر المعرب واما التنوين في الزيدان والزيدون فهو بمنزلة التنوين ولذا يسقط للاضافة فاخر الكلم الالف والواو قوله ذاتا او صفة بتميزان عن النسبة في اختلاف آخره اي باختلاف الآخر كما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة كما اذا كان اعرابه بالحركات قوله العامل والمقتضي فان العامل مثل جاء ورايت والمقتضي للاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة وانهما كانا سببين للاختلاف الا انهما ليسا حركة ولا حرفا قال في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فلا بد ان يسند اخراجها الكلمة الغريبة المعتمدة من الباء الجارة والتقاء ما الموصولة على عمومها انتهى اقول المتبادر من الحروف الواقع تغيير الاعراب ان يكون محله اخر الكلم المعرب ومع تخرج الباء الجارة قوله على عمومها بان يكون نكرة موصوفة بمعنى شيء قوله من الاسباب البعيدة فانك اذا قلت جاء زيد مثلا كان سببا لفاعلية زيد وهو سبب لرفع الذي في زيد والرفع سبب للاختلاف الذي في اخر زيد فالاعراب سبب للاختلاف بلا واسطة والعامل والمقتضي وان كانا سببين للاختلاف الا ان سببيتهما بواسطة فان تحكم الائمة ويمكن الاعتناد للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم على ان العامل كالعلة الموحدة بان يقال باء الاستعانة دخلها في الالة الكثيرة في الموحد المشهور وهو دفع للاعتراض بوجه اخر قوله بقيد الحيثية اي الحيثية المذكورة سابقا قوله على اختيار المصنف متعلق بمعرب واشارة الى ما ذهب اليه بعض النحاة من انه مبني لاضافته الى المبني فتخرج حينئذ بالنعت الراجع الى المعرب

قال

قال بعضهم ويحتمل ان يتعلق بتخرج اي اخراج حركة نحو غلامي مطلقا على اختيار المصنف لانه عند البعض اعراب في حالة الجر وهو احتمال بعيد قوله اختلاف نفس الحركة كما تقول جاء غلام ورايت غلام او محلها قبل ياء المتكلم ولهذا كانت موجودة قبل دخول العامل ثم عند الاعراب اه رد لما ذهب اليه الشيخ الهندي في احد قوليه من ان قوله الى البدل اه من تتمة الحد وقد خرج بها حركة يا غلامي لانها لا تبدل على معنى من المعاني المعتورة ولما اخرج هذه الحركة بقيد الحيثية كما عرفت وحمل العلة خارجة عن الحد قوله اختلاف وضع الاعراب ولبيان الغرض عن عدم جريان الاعراب في الافعال والحروف فان المعاني التي فيها لم تعتور على كلمة واحدة بل لكل معنى من معانيها له صيغة ضرب في المثنى ضربا وجمع عليها وكذا الحرف فان الاستفهام له حرف والطرفية لها حرف والحاصل ان الحجة لتلك بعضها من بعض هو اختلاف صيغها بخلاف الاسماء فانه قد يوجد فيها معان مختلفة لا يميز الا الاعراب نحو ما احسن زيدا وما احسن زيد وما احسن زيد فان معنى الاول شيء احسن زيدا اي صيره حسنا والثاني اي ما صار زيد ذا حسن قوله هذا المعنى اي ان قوله البدل اه تعيينه على فائدة اختلاف وضع الاعراب حيث قال في شرح على الكتاب قوله لانه خارج اي لم يرد بقوله ليس هذا من تمام الحد انه خارج عن الحد واللام فيه متعلقة بامر خارج عن الحد وهو العقل المعتمد من فحوى الكلام وهو وضع المحمول موضوعه لذلك العقل المقدر كما توهمه بعض الشراح بل اراد به ان الحد قد تم قبله لكنه علة للاختلاف المذكور في الحد

وقوله بالالام لبعض معطوف على اسم ان وهو داخل في حيز النفي وقوله لو فهم
اي لحصل العلم الحتي وضع قوله فانه بعيد لعدم معهودية منهم فهو من الكلام
مثل هذه العبارة وان فهم لا يفهم الا الخواص وهو هذه الرسالة انما صنفت
لتعليم الصبيان وبين المحشي بعده بقوله اذ لا نظر الى وضعه لا حقيقة
ولا مجازا وهو حسن قوله فاللام فيه اي اذا عرفت انه ما ذكره بعضهم
ليدل الاختلاف على ان قبله لم يستند الدلالة الى الاختلاف
مع ان الاعراب الدال على المعاني عند المصنف انما هو نفس الاختلاف عن
الحركة او الحرف لا الاختلاف كما ذهب اليه الجمهور لان الاختلاف
امر لا يتحقق ثبوته في الآخر حتى يسمى اعرابا قلت لما كانت الدالة
على المعاني مستندة الى الاعراب من حيث الاختلاف فكان الاختلاف
ايضا دال على المعاني ناسب الاشارة الى هذا الاحتمال ايضا قوله الفاعلية
فيه رد على الشارح حيث عد المعاني بكون الاسم عمدة وفضلة بلا
واسطة حرف الجر او بواسطته قوله والمعتورة من صيغة اسم الفاعل الا
عتوار بالفارسية دست بدست كردانيدن جزيرا وفيه رد على شارح
الهندي حيث ذهب الى المعتورة على صيغة اسم المفعول اي ان الاسماء
تتعاور المعاني بان يجيء اسم فيأخذها وهكذا او وجه الرد ان
هذه المعاني انما اختصت الاعراب باعتبار كونها طارية على الاسم
فاحتيج الى ما يعين لها فهذه العوارض على العارض الاخر لا بسبب
كونها معروضة للاسماء نعم ان المروي عن المصنف كسر الواو
قوله بتضمين اه التضمين ان تشرب كلمة معنى كلمة اخرى دالا
عليه بذكر شيء من لوازم الكلمة الثانية فههنا اشرب الاعتوار
معنى الاستيلاء الا بذلك الباء المعدية له والا فالاعتوار من الا
فعال المتعدية بنفسها قوله المتضادة اي المتضادة تلك المعاني

فان

فان الفاعلية معنى العمدة والمفعول معنى الفضلة فاختلافها صار
سببا لاختلاف الاعراب قوله سببها اي بسبب علامات قوله فوضع
اصل الاعراب اه دفع اعتراض نشأ في الكلام السابق تقريره انه
قد ظهر في قولك فاذا تداولت المعاني الى آخر الكلام ان وضع الا
عراب لاختلاف المعاني ووضع الاعراب للدلالة مع ان ظاهر
المتن ان وضع الاعراب للدلالة على نفس المعاني لا على اختلافها
وحاصل ما اجاب به ان وضع اصل الاعراب غير مأخوذ معه
حيثية الاختلاف للدلالة على تلك المعاني واما وضعه مختلفا فعلة
اختلاف تلك المعاني وكلا المعنيين مفهومان في عبارة المصنف فانه
قال الاعراب حركة او حرف اختلف آخره به ليدل على المعاني
فان جعلت الدال هو الحركة والحرف مجردين عن قيد الاختلاف
فهذا هو الشق الاول وان اخذته مقيدا بالقيد فهذا الشق الثاني
فكانه قال الحركة والحرف المقيدان بالاختلاف يدلان على
المعاني المختلفة قوله لا حد الاعراب اي مطلق الاعراب سواء
كان بالحركة او الحروف انما تأخر الاول فظاهر واما الثاني
فلان الحرف الذي هو علامة الاعراب لما كان في آخر الحروف
فكان ذلك الاخر فقاله مجازا او لانه لما وقع بعد الكل الحروف
فكانه وقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل قوله على صفة
اسمى المعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة هو ذهب
الاسم الى هذه صفات الالفاظ وعلل تأخير الاعراب
بان الدال على الوصف بعد الموصوف قوله او فرعيته
اه وقيل اذ الكان فيه اخذ الاسم هذا التفسير لكان لا الاسم

محبوبا عند المخاطب وسمي اعرابا ماخوذ من قولهم امراة عروب اي محبوبة
قوله اعراب الاسم لا لمطلق الاعراب فانه اربعة لدخول الجزم ولذلك
قيد انه في بحث الاسم قوله ثلثة اشارة الى انحصار قوله رفع
نصب وجر خبر واحد فيصح حمله على المبتدا لان الرفع وحده ليس
انواعا فيكون العطف مقدما على الحمل كما في قولك البيت سقف
وجدران فهذا على طريقة المجيد وابا على طريقة الزمخشري من الكر
اختيارا فمن ان الخبر هو الذي تتم به الفائدة مع متعلقه وان كان
فلا كان حاجة المسند هنا التقديري وقد سبق الكلام منه
فارجع اليه قوله رفع ونصب وجر سمي الرفع لارتفاع الشفة
عند التلفظ به اولانه ينصب للفضلة في الكلام من غيران يحتاج
اليها الكلام وسمي الجر جرا لان عامله يجر الفعل الى الاسم اولان الشفة
تنجر الى اسفل عند التلفظ به قوله الاعرابية هذا على مذهب
البصريين والخفض على مذهب الكوفيين والرابع الجزم قوله
في الجر لان البنائية والحركة الاتباعية قد يكون قوله على تلويحه
كقول المصنف بالضمة رفعا الى آخره كالرفع الى التفسير قوله اي علامة
كون الشيء فاعلا فالياء في الفاعلية للمصدرية اي لما دخلت صيرت
الاسم مصدرا قوله كالمبتدا والخبر فانهما وان لم يكونا فاعلين اصطلاحا
لكنهما في حكم الفاعل من حيث ان الفاعل صدر منهما وكون المبتدا
مسندا اليه وكون الخبر ثابتا في محله فذهب الشيخ مع ان
مختاره اقرب الى الفهم الى ما اختاره الهندي قوله انما اختص الرفع
بهذا الاختصاص رضا في بالنسبة للمفاعيل والمضاف اليه وانما
قلنا ذلك لوجود الرفع في غير الفاعل كالملحقات وبين الاختصاص

السفاع

الرفع بالفاعلية

14 الفاعل

الاعراب

في الفاعل لكونه اصلا في الاعراب هذا ما جرى عليه المحشون والا
ظهر انه قصد الحصر الحقيقي لان ما ذكر وان في الملحقات داخلة في الفاعل
على ما عرفت في قوله حقيقة او حكما فهو شيء واحد له فرد ان بخلاف
المفاعيل فان كلا منها نوع من انواع المنصوبات وبيان
ثقل الرفع وخفة النصب نظير ما سبق في وجه التسمية قوله يعطى
اي اقل صمت والاعطاء معنى يحب فعدا الى المفعول الثاني باللام
وبما لم يسبق اي او تقول الكسر لما لم تبلغ مرتبة الضمة في الثقل ولا
مرتبة الفتحة في الخفة والمضاف اليه لا يبلغ الفعل مرتبة الفاعل
في القلة ولا مرتبة المفعول في الكثرة فتناسب ما عطيت اياه قوله
العامل واللام في اللام للعهد الخارجي اشارة الى العامل المذكور سابقا
في تعريف المعرب قوله او معنويا كالعامل في المبتدا قوله اي محلا انما فسر
به لان المتبادر من التقوم هو القيام مثل قيام العارض بالجسم والمعنى
تابع بالاسم لا العامل بل العامل موجبه فيه اي معنى انما
فسره بالنكرة كقولك دخل سوق اي سوق من الاسواق قوله
رايت عامل اعلم انه قد وقع الاختلاف في العامل في الفضلات فقال
الفراء هو الفعل مع الفاعل او باسناد احدهما الى الآخر صار فضلة
وهنا معايب لكونه فضلة فيكون سبب علامة الفضلة وقال
هشام بن معوية هو الفاعل واستقوبه الرضي محتجا عليه بان
الفاعل هو صاحب الفعل الذي هو الجزء الاول بالفضائه الى كلام
فصار جزءه من الاسماء فضلة قوله البصريون العامل هو الفعل
نظرا الى كونه المقتضي للفضلات وهذا هو الذي اعتمدت
في مفتاح اللبيب فان الفعل عامل في الفاعل الذي هو اقوى

اعراب منصرف وجمع مكسر منصرف

في المفعول بالاتفاق ويمكن تطبيق كلام الشارح عليه وان كان ظاهره الاول
قوله معنى الاضافة وهو كونه مضافا اليه قوله فالمفرد افصح اي اذا
عرفت ذلك فنقول المفردات قوله اما الذي لم يكن مثنى قد يطلق المفرد
على ما يقابل المركب وقد يطلق على ما يقابل الجملة وقد يطلق على ما يقابل
المضاف وقد يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع ولما كان ارادة
كل واحد في الثلثة [illegible] سابقا فسره بالجزء الرابع والتوطئة جعله
مقابله قوله ما الذي لم يكن اه هذا تعريف لجمع المكسر وحاصله ان ما
تغيرت بنيته عن بنية مفرده وذلك التغير اما ان يكون محققا او
مقدرا والاول اما ان يكون بتغيير الشكل دون الحروف كأُسْد وأُسُد
او بتغيير الشكل وزيادة في الجمع كرجل ورجال او بتغيير الشكل ونقصان
في الجمع كرسول ورسل او بالزيادة والنقصان معا كغلام
وغلمان والثاني كفلك تقدر الضمة في المفرد كضمة قفل وفي الجمع
كضمة اسد قوله ان يكون بالحركة وانما كان هو الاصل لوجوه
اولها انا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعاني كانت الحركات
اولى لانها اقل واخف وبها يصل الى الغرض فلم يكن بنا حاجة
الى تكلف الاثقل وثانيها انا لما افتقرنا الى علامات تدل على المعنى
ولفرق بينها وكانت الكلم مركبة من حروف وجب ان يكون
العلامات غير الحروف لان العلامات غير المعلم وثالثها
الاب [illegible] الدال على متعدد [illegible] كالصفة للدال عليه
قوله والفتحة ايضا كتب قدس سره في حاشيته هذا التركيب
من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم
مجرورا والمؤخر [illegible] وان الجرة المجرور انتهى وبيانه ان الفتحة

معطوف

معطوف على الضمة والعامل فيه اما [illegible] وقوله ايضا معطوف على فيه
وهو منصوب على الظرفية والعامل فيه الفعل المقدر يعني يعرب
قوله على الحالية او المصدرية كتب في الحاشية معنى انه اعرب
هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعرابا بالضمة اعراب
رفع وعلى الاول القياس ايضا وجره الاشهر [illegible] المفعول لتصحيح الحالية
دون صاحب الحال او عامله محذوفا فان مدلول عليهما بالمقام لكونه
فعلا خاصا فالظرف ح لغو فبقول المحقق [illegible] ان العامل فيه
الظرف القايم مقام متعلقه فاسد والثالث فيه اشارة الى ان
على المصدرية مشتملا على بيان الفعل المقدر وعلى بيان المصدر [illegible]
محذوف يعني [illegible] اعرابا لكن لما حذف جر اعرابه على المضاف اليه
[illegible] باسمه ولو [illegible] فيه رفعا وينصب ايضا سليم في هذه
التكلفات وهو ما يكون بالالف هذا [illegible] اصطلاحا وهو
مثل ما كان مفرده مؤنثا كمسلمات او مذكرا كحمامات
ودرهمات ومعلومات في [illegible] معلومات وسلامة النظم كما ذكرنا
او بغيرها قوله وعرفات وكسرات بكسر الكاف وفتح السين
جمع كسرة وتسميته جمع المؤنث السالم باعتبار الغالب قوله الا ان الحم
اسم [illegible] تعليل لكسر الكاف قوله منقوصات واوية لانا لو [illegible]
منها حال افرادها او حال جمعها فرقا الى المتكلم قوله اصله فوه
لدليل عليه جمعه افواه حذفت الهاء لخفائها لان الاعتماد
في المخرج عليها ضعيف فاذا وقعت طرفا حذفت لاستثقال الحركة عليها
فاضيف الى الكاف وضمت الفاء لمناسبة الواو فصار فوك قوله
اصله ذوو فنقلت ضمة الواو الى الواو وحذفت تخفيفا وضمة الدال

اي اعراب جمع المؤنث السالم

للاتباع والثمانية اطبقوا على ان اصلها ذوي وهو الصواب لقولهم ذويان
قوله فاعراب هذه اشارة الى متعلق الجار والمجرور اعني قوله بالواو
قوله بالامثلة فان اخوك وما في الامثلة نكرة موحدة قوله كسائر
الاسماء في انها موحدة معربة بالحركات التقديرية وهو الاصح او
مبنية كما ذهب اليه بعضهم فعبارة الشرح شاملة للمذهبين قوله

اليه ذ

لكونها الى الكاف مع انها اذا اضيفت الى غير الكاف كان لها ايضا
اعراب بالحروف والحصر اضافي واعلم ان في اعراب هذه الاسماء مذاهب
اولها ما ذهب اليه المصنف وهو المشهور ثانيها انها معربة بالحركات
مقدرة على الحروف وكان اصل ابوك ابوك استثقلت الضمة على الواو
وسكنت وضم ما قبلها للاتباع وقدرت الضمة على الواو ورابعها وهو
مذهب الفراء انها معربة بالحركات اللفظية كما في الافراد ودليله
ورد قوله في لغة الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا
تعزى اي انتسب وهو الذي يقول يا لفلان ليخرج الناس معه الى
القتال في الباطل وقوله فاعضوه بالضاد المشددة اي قولوا
له اعضض على هن ابيك اي على ذكر ابيك اي قولوا له ذلك
استهزاء ولا تجيبوه الى القتال الذي اراده اي بظر امك
بذكر ابيك اي انتسب الى الجاهلية ان ينفعك فانما نحن
فلا نجيبك ولا تكنوا اي ولا تذكروا والكناية الذكر وهو التي
بل اذكروا الصريح اسم الذكر وهو الاير وتكنوا بفتح التاء ويكون
الكاف بعدها النون ساكنة وكذلك هنا مقصورة كعصا
وعليه ورد قوله نكرة خال لا بطل واول من قاله عمرو بن العاص
حين طلب عليه معاوية ليخرجن الى مبارزة امير المؤمنين

فلما التقيا وراى منه تلك الصولة الحيدرية المشتملة على تهزيم الرجال وخلق ا...
مات الابطال قال بكره اخاك لا بطل اي لا تقتلني تقتلك اي الشجاع
افترى على حالته ادعى نفر يا انه بل انا اخوك يا امير المؤمنين جئنا على
لا فاتك معاوية اللعين وقيل اول من قاله ابو حنش حين قال له خالد
وقد بلغه ان ناسا في التجئ في غار بشر بن مهل قاتلين اخ تسهل
لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى اقامه على فم الغار
ثم دفعه في الغار فقال ضربا ابا حنش فقال بعضهم ان ابا حنش لبطل
فقال له ابو حنش بكره اخاك لا بطل وكلاهما مالا هذا القول وانما
الخلاف في الاولية ونحن قد ذكرنا دلايل المذاهب وما اخترناه
والدليل عليه والجواب عن ادلة الخصم في كتابنا الموسوم بالفوايد
النحوية تركنا ها هنا للاختصار قوله تامة الوحشة بينهما من حيث
المعنى وهو ظاهر ومن حيث الاعراب فان اعراب المفردات
بالحركات واعرابها بالحروف فحصلت الوحشة والغرابة بينها
وبين المفردات فرغب اليها لانها اصل للمثنى والجمع
فاعرب بعض المفردات اعرابا حليا لتلك المناسبة لا اعراب اسما
لان هذا الاعراب للمناسبة دينهما فالرعاية من كل وجه مطلوبة

وبينهما م

قوله مبنية عن تعدد لانك اذا قلت اخوك وابوك مثلا فيفهم
منه اثنان ابنت والاخ او الاب والمراد بالتعدد هو التعدد
المستفاد من تعدد الفاظها بان يفهم كل معنى من لفظ كالمثال المذكور
فان الاخ مستفاد من لفظ المضاف والمخاطب من المضاف اليه قوله
الفاضل المحشي واعلم ان الفاظه حيل كلا من الابناء غير التعدد
وهو سعد صاحبها وجا الحد الاعراب فهذه الاسماء الستة دون
غيرها بالحروف لان الاب وذا لولد والام والثوب الصغير ذلك

بنفيه عن التعدد فالاولى وجوده بدون اعادة اللام غلط صريح
ووهم قبيح ولو وجد وصف صالح فاشتراه من جانب ووصف الجلية
قوله سماعا بحيث يرتفع الابهام عن نسبة الوجه الى المحذوف اى انه قد
سمع وجود ذلك المحذوف عند الاضافة الى غير اليا وقت ارادة
الاعراب وانه حذفت حالة الاعراب وحالة الاضافة الى اليا
بخلاف الاسماء المحذوفة الاواخر كيد ودم فان اصلهما يدى ودم
فانه لم يسمع رد ذلك المحذوف مطلقا لا وقت الاضافة ولا غيره
قوله الملحق به ~~بالاعراب~~ وهو كلا او انما لم يجعلوه مثنى مع انه لا طلق

اعراب المثنى وما ألحق به

الاثنين لانه لم يسمع مفرده بمعنى كل وطرازا راجع ضمير
المفرد اليه قال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها هذا ما ذهب اليه
البصريون وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم
حذف نونها للزوم الاضافة قالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة
فخفف بحذف احد اللامين وزيد الالف للتثنية حتى اى حرف
ان المقصود للاحاطة في المثنى لا في الجمع وقد عرفت فساده قوله
كلتا وتاوها لا يجوز ان تكون زائدة لان فعيلا لم يوجد في الكلام
ولا يجوز ان تكون للتانيث لانها لا تكون الا بعد مامه
في وسط الكلمة بل هي عوض عن الواو والالف عن التناسب
وما قبلها اما بعد الالف لتانيث لا تقلب لكونها هي
الوقف والوصل قوله فرع كلا لان المؤنث فرع عن المذكر
لانك تقول ضارب ثم تقول ضاربة قوله واثنان وليس بمثنى
اذ لا مفرد له في لفظه والالف والنون فيه ليس زائدتين
بل هما من جوهر الكلمة قوله ماسمى به اصطلاحا اه يرد عليه

اعراب الجمع المذكر السالم

مع الهندي حيث قال اي جمع المذكر السالم وما هو صيغه

فيكون

فيكون في باب حذف المعطوف او المراد صيغ جمع المذكر فلا يرد نحو سنين
وثبين وقلين في جموع المؤنثات ولو قال الجمع بالواو والنون
لكان احسن انتهى وبيان الرد انه جعل جمع المذكر على معناه اللغوي
وهو كون مفرده مذكرا فيخرج هذا الجمع مثل سنون واضرابه وليس كذلك
بل المراد به الجمع في اصطلاح النحاة وهو ما جمع بواو ونون قوله والواو
قالوا لم يوجد في كلام العرب كلمة اخرها واو وقبلها ضمة والواو كذلك واجاب
بعضهم بان الواو هو عوض التغيير فلا يعتد به واخرون بان الواو لما
قام مقام الضمة صارت كانها ضمة قوله اعني لفظا فلا يكون جمعا لما
لوجب ان يكون مفرده غير لفظه وهو في معناه فانه موجود بمعنى
صاحب والولم يغلب اصحاب قوله واخواتها فذلك وقد جاء الفيه عن جمع
المذكر في الاعراب جموع تكسير مثل بنون جمع ابن واحرون
بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها وبفتح الحاء المهملة وتشديد الراء
جمع حرة بفتح الحاء ارض ذات حجارة فاذا نسخ سخروه في الفية
فرحة وحرين بالتخفيف فهو الصحاح قوله لانه اي لان عشرين ثلث
عشرات فلو كان عشرون جمع عشرة لصح اطلاق عشرين على
ثلثين كما صح اطلاق زيدون على زيد وزيد وزيد قوله ولا التعيين
اه اي لا تدل الجموع اذا اطلقت على اعداد معينة الا بقرينة
بخلاف هذه الاعداد فان التعيين معلوم منها عند الاطلاق
قوله وكثرة التثنية بالنسبة الى الجمع وذلك لان الجمع يتوقف
على افراد ثلثة وشرط ثلثة وهو كونه علما لمذكر عاقل بخلاف
التثنية فانها تتحقق بفردين بدون شرط وما كان اقل شرطا
كان اكثر افرادا قوله لم يقع لها مثنى اه فانك اذا اطلقت جاء
غلام زيد ثم ان الكلام مستقلا ومعناه دون ذكر زيد

الا ان ذكره لدفع الاشتباه قوله الذي اشير الى القسمة اليها في حكم المعرب حيث
قال لفظا او تقديرا وانما قال ذلك ليصح تفسير قوله التقديري والتعبير المعرف
باللام العهد عبارة قوله لما كان التقديري اه والا كان المناسب تاخيره
عن اللفظي لانه اصل لما ان الاصل في العلامة ان تكون ظاهرة قوله اي تقدير
الاعراب فالالف واللام قائمة مقام المضاف اليه قوله اي في الاسم
فما موصولة لا مصدرية كما قال الفاضل الهندي لفوات الملائمة كما سبق
في بيان محال الاعراب لانها اسما كما عرفت قوله او محذوفة اه كما في
المحذوف لعلة في حكم الثابت فلذا لم يجعل الاعراب على اعداد قوله قبل
دخول العامل متعلق بالمشتغل قوله غير منصرف لانه نكرة يجر بالفتحة التي يجيء بها عامله
وقد عرفت انها ساقطة عن العامل هذا او قد ذهب بعض الى ان مثل
غلامي ليس بمعرب ولا مبني لتوسطه [illegible] ما بين الامتزاج والاعراب والبناء
في صفات الاخر وجوابه ان مقتضي الامتزاج لا يخرج الآخر
عن كونه اخرا الاترى الى امتزاج بعلبك فانه مع كونه اشد
في هذا الامتزاج ذهب كثير الى اعرابه بجزئه الاول منه قوله مطلقا
حال عن مدخول الكاف والعامل فيه الفعل المفهوم من الكلام
وهو يقدر قوله في هذين النوعين اشارة الى ان قوله مطلقا قيد
لعصى وغلامي دون كاف فائدة التعميم مختصة بغلامي اذ فائدته
رد من قال ان مثل غلامي معرب لفظا في حال الجر قوله اي في حالة
الرفع والجر اشارة الى ان قول المصنف رفعا وجرا ظرف للاستثقال
لا حال كما جوزه الفاضل الهندي قوله عطف على قوله كقاضي
لا على قاضي كما جوزه الشيخ الهندي لانه يوجب زيادة واحد
في الكاف وكثرة والاصل عدم الزيادة قوله يعني تقدير الاعراب
للاستثقال انما المقصود بهذا الكلام بيان ان مراد المصنف تعداد الامثلة

ان تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف
لا استيفاء جميع صور الاعراب التقديري حتى يرد عليه ان المصنف ترك التقدير في الامثلة كمثال
الاعراب التقديري في الاحوال الثلث كما في ذلك اه اشتهر ورجح المذكور باسم المضاف الى
الاسم المعرف باللام نحو جاءني اخو الحارث اه ونحو جاءني صالحوا القوم اه وامثالها
مع اعرابه تقديري قوله فلم يبق علامة الرفع لان علامة الرفع الواو ولما تبدل
منها فقول الفاضل الجاربردي في كتاب المغني وفي ما ذكره ابن الحاجب
نظر لان الياء في الاولى فيه عوض عن الواو وكلما كان عوضه مذكورا يكون
لفظا لا تقديرا لان العوض كالمعوض عنه ليس بصواب وقد يكون الا
عراب بالحروف اه لفظا البتة اذا كان حرف الاعراب بذاته ولا يخفى كما
قوله اي فيما عداها ذكر يريد توجيه افراد الضمير مع تعدد مرجعه بانه
راجع الى المذكور قوله مما تعذر فيه الاعراب او استثقل تعبير ضمير ما عداه
راجع الى ما ذكر في قسمي الاعراب المتعذر والمستثقل لا الى ما ذكر والا
شمله المذكورة حتى يرد ان الاعراب في بعض ما عداه من المذكوره
تقديري ايضا كما تلوناه عليك قوله ولما ذكر في تفصيله اه يريد بيان
ارتباط مبحث غير المنصرف بما قبله ونكتة ذكر غير المنصرف وترك
المنصرف ولما كان غير المنصرف فيمن قل اي اقل افرادا لان شرائطه
معاندة الكثرة وقد عرفت ان كلما كان الشيء اكثر شرائطه وضوابطه
كان اقل افرادا واكتفى بتعريفه اي عن تعريف المنصرف لان
الاشياء تعرف باضدادها قوله اي اسم معرب جعل ما موصولة لا موصوفة
لئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدا لان غير لا تفيد التعريف وان
اضيفت الى المعرفة لتوغلها في الابهام ولكنها تفيد تخصيصا يجوز
كونها مبتدا قوله مؤثرتان باختيار جمعها اشارة الى اخراج مثل حبلى
ومساجد اذ اجتمع علتان في العلة الاولى لانه اجتمع فيه

فيه علتان لا انها ليسا مؤنثتين مثل المؤنث احدهما لكنه داخل
في القسم الثاني قوله واجتماع شرطيها اشارة الى ان العلتين لا
يؤثران الاثر الاتي وهو منع الكسر والتنوين ما لم ينضم اليهما الشرائط
والا لكان نحو نوح غير منصرف بالاتفاق وليس كذلك قوله مجموع
ما في هذين البيتين الغرض في هذا الكلام الرد على الفاضل الهندي
لانه قال وهي راجعة الى العلة اي العلل لان كل واحدة علة لا العلل
وبيان الرد ان الضمير راجع الى العلل التسع الا ان العطف مقدم
على الحكم فكانه عطف ولا بعضها على بعض ثم حكم على المجموع بانه
خبر للمبتدأ فتقديره هذا المجموع فبان لكون خبر مجموع ما في
البيتين لا لان خبر مقدر كما توهمه بعض الافاضل وانت
قد عرفت الكلام سابقا ما رجع اليه قوله فقد عنه قدس سره اول
البيتين موانع الصرف تسع كلما جمعت: علتان فيه فما
للصرف تصويب: اي اذا اجتمع فيه علتان فالصرف ليس بصواب
بل خطا ولو ذكر ما في البيت الاول لاستغنى عن التوصيف الا ان
لا يكون جامعا لخروج ما فيه علة تقوم مقامها قوله في قبلها الف
المراد في القبلية القبلية المكانية قوله ويمنع التنوين اشارة الى
التنوين فاعل معنى ليقع كونه صاحب حال واي ان عامل الحال
فعل مقدر مفهوم من المقام لان الكلام في تعداد موانع الصرف
قوله لا يفهم من هذا التوجيه لان قوله في قبلها الف كلام مستقل
لا تعلق له بما قبله حتى يشاركه في القيد اعني الزيادة وحاصل
الجواب ويمنع التنوين الصرف حال كون التنوين زائدة ومعناها
الصرف مشروط بكون الالف حاصلة قبلها والذي يجتمع في بابه
ان زيادة الالف هنا بالتقدير معلومة لان الظرف حرم نعم قبلها

لابد

لابد له من متعلق اما عام او خاص وهو هنا خاص من حيث قوله زائدة
لدلالتها عليه ولتقدم الالف اه اي ان مكان الالف متقدم على مكان
التنوين قوله جاء زيد راكبا في قبله اخوه فاخوه فاعل راكبا والظرف
اعني في قبله متعلق براكبا والمعنى جاء زيد حال كونه راكبا اخوه من
قبل ركوبه الا ان زمانيه وفيما نحن فيه مكانية وان الحكم ان
تكون في قبلها الف قوله تقريبا فتكون ياء النسبة محذوفة تخفيفا قوله
وقال بعضهم اثنان وهو الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي
وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم واجهل او مع العلمية
نحو يزيد ويشكر فان امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية
الفعلية يعني كما لم يدخل عليها الكسر والتنوين قبل نقلها من
الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليها بعد النقل واما التر
كيب ففي السواقي كتركيب التانيث ظاهرة او مقدرة
او بالالف وهو اما تركيب التانيث مع العلمية نحو فاطمة
او تركيب حرف التانيث مع الاسم نحو حبلى وتركيب العدل
في نحو عمر فانه تركيب من علتين تقديرا لان الوضع قصد التسمية
للعامر فعدل عنه خوف اللبس الى عمر وفي نحو ثلث فانه
بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب مجمع فانه بمنزلة جمعين وتركيب
الاسمين في نحو بعلبك وتركيب الالف والنون اما مع العلمية
او مع الوصفية وتركيب العجمة وهو اما تكرارها في العجم والعرب
او تركيبها مع العلمية قوله اخذ فيه هذا العلل التسع مع
علتين اخريين احدهما افادة التانيث مندرج فيما ثم

يدع به وهو محلوده هو منصرف لان الف للالحاق لا للتانيث
بدليل قبولها تاء كقولهم ارطاة فاذا جعل علما للمذكر امتنع من دخول
تاء التانيث بسبب العلمية فصارت الف شبيهة بالف التانيث
في عدم دخول التاء عليها فمنع الصرف للعلمية وشبه بالف التانيث
والثانية مراعاة الاصل في نحو احمر بعد التنكير كما سيتلى
عليك قوله من حيث اشتماله على العلتين انما قيد بذلك
لان المتبادر من قوله وحكمه كذا الاختصار مع ان له احكاما
كثيرة لكن لكل حكم من جهة فمن حيث انه معرب حكمه الاختلاف
ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك فبين بهذا ان
المراد ان هذا حكمه من حيث اشتماله على علتين لا ان
ليس له حكم الا هذا الحكم والمحشي قد غلط في فهم قيد الحيثية
حيث نسب الى عدم الحيثية خروج كلامه ان كنت في شك
مما نقول قوله فيشبه الفعل اه اعلم ان لمشابهة الفعل ثلث
مراتب اعلاها يوجب منع جميع انواع الاعراب واو
سطها يوجب عدم الانصراف ومنع بعض انواع الاعراب
كما نحن فيه وادناها يوجب لحوق الاسم عاملا كاسم الفاعل
فاحفظ هذه المراتب فانك ستحتاج الى معرفتها بعيد
هذا قوله الذي هو علامة التمكن يريد ان التنوين الممتنع

علتين بدل

الدخول

الدخول على غير المنصرف وهو تنوين التمكن لا مطلق التنوين
والا لانتقض بعرفات فانه غير منصرف لكن تنوينه تنوين
المقابلة وقال صاحب الكشاف ان التنوين في عرفات و
اشباهه تنوين التمكن وعدم سقوطه لان التانيث فيهما
ضعيف لان التاء التي كانت لمحض التانيث سقطت
والتاء فيه علامة جمع المونث ورده الفاضل الرضي بان
عرفات مونث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا
لفظا للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مونثا
تقول هذه عرفات مباركا فيها ثم قال والاولى عندي
ان التنوين للصرف والتمكين وعدم سقوطه لانه لو سقط لتبعه
الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه جمع لانه
اخذ الكسر في متبوع لا تابع فحذف فيه كالتنوين في غير المنصرف
للضرورة والحق انه غير المنصرف تنوينه تنوين التمكن
لكنه لم يحذف منه كما حذف من كل اسم غير منصرف لوجوب
مراعاة مواخيه اعني الكسر فثبوت التنوين فيه لثبوت
الكسر لا لانه تنوين مقابلة قوله اما لا يمتنع الغرض من
هذا التقدير اعني صرف غير المنصرف للضرورة واجب
والممتنع ادخل في القسم الجائز وحاصل الجواب ان
الجائز قد يطلق ويراد به ما يقابل الواجب وهو المتساوي
الطرفين وقد يطلق ويراد به ما يشمل الواجب وهو ههنا
فالجائز بمعنى الغير الممتنع سواء كان واجبا كما في حالة
الضرورة او جائزا كما في حالة التناسب عنده الحكم وانما

واما عند غيره فغير المنصرف ما لم يدخله الكسر والتنوين فاذا دخله
احدهما صار منصرفا حقيقة قوله فيه المراد بالحرف الثاني القائل هو
الفاضل الهندي والحرف في اللغة بمعنى التجنب والمنع ويجوز تجنبه حكمه
الى حكم آخر وح لا يحتاج الى ان يقال المراد لصرفه جعله في حكم
المنصرف لكنه بعيد من السياق قوله صبت علي مصائب
لو انها : صبت على الايام صرن لياليا في الحاشية هذا البيت
مما قالته فاطمة رض في مرثية النبي صلعم واوله : ماذا على من شم تربة
احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا والغوالي جمع غالية وهي
الريح الطيبة والمعنى ما الذي او اي شيء وقع على من شم تربة
احمد في ان لا يشم مدى الزمان واستداده انواع الطيب والاستفهام
للانكار والمعنى لم يقع عليه شيء لانه استغنى عن شم الغوالي
لشم ما هو احسن منها رائحة وقد ترجم لبعض الشعراء العجم هذا
البيت بقوله : بجانم ريخته چندان غم ودرد ومصيبتها : كه گر بر
روزها ريزند گردند همچون شبها قوله از خاف اه كان حرف
الروي اه وهو الحرف الاصلي من حروف القافية الذي يكون
في اواخر الابيات والغرض من ذلك البيت الاول حصول
العلم بان الحرف فالروي الدال المكسورة قوله حيث صرفه اه
تعليل للتمثيل بها قوله امثال الجموع اه اشارة الى ان ذكر
امثالها ليس بزائد لان المقصود تمثيل للجموع قوله كالكلاب
والمساور والاناعيم قال في الحاشية فالكلاب جمع الكلب وهو جمع
كلب والمساور جمع اسور وهو جمع سوار والاناعيم وهو جمع

جمع انعام

نعم

نعم انتهى فنع هذه الامثلة تكررت فيه الجمعية فكل جمع قام مقام علة
فكان فيه علتين وكل علة فرع لشيء لان الجمع فرع المفرد واللزوم
الجمع فرع لعدم اللزوم قوله كالجموع الموافقة لها اه فانها في حكمها
لموافقتها في الجمعية والوزن وعدم جواز جمعها ثانيا جمع التكسير اه اعلم
ان قيام الجمع مقام علتين اقوال احدها ما ذكره الشيخ وهو مختار
المصنف ثانيها ان الجمعية فيه وصل الى احد الشيئين بحيث لا يصح
جمعه ثانيا جمع التكسير فكان له كمال في قوة في الجمعية ثالثها وهو
الذي اختاره وذهب اليه اكثر النحاة ان قيام مقام سببين
وقوته وكونه لا نظير له في الاحاد العربية واعلم ان الف
التانيث في نحو حمراء هي الهمزة المنقلبة عن الالف لاجتماع الفين
لا الالف التي قبلها كما يتوهم من اسمه قوله فصار التانيث علة
لان كونها الف تانيث علة وكونها لازمة للكلمة بحسب الوضع
منزل منزلة تانيث آخر فكان فيه علتان فرعيتا
ن لان التانيث فرع التذكير واللزوم فرع عدم اللزوم
قوله ملحوظ اللزوم اه جواب سؤال تقريره ان يقال
ان الف التانيث قامت مقام علتين لاجل لزومها والتاء
قد يعرض لها اللزوم بسبب العلمية كفاطمة مثلا لان الاعلام
محفوظة عن التصرف فينبغي ان يقال ان في فاطمة ثلث اسباب
العلمية والتانيث ولزوم التانيث وحاصل الجواب ان
التاء وان كانت لازمة فيما قلت الا ان لزومها عارض
بسبب العلمية ولهذا لو نكر لا يبقى ذلك اللزوم العارض
نازل منزلة علة كما اللازم الوضعي قوله مثلا لانها قد تكون
لازمة بغير العلمية كما في حجارة وعرفة الا ان هذا اللزوم

لانه يلي معتادا في نوعها ماذكره المصنف **قوله** مصدر مبني للمفعول اي العوض
في هذا التقييد دفع الاعتراض الذي اورده الشيخ الرضي على المصنف
وهو ان العدل عبارة عن الاخراج لا الخروج لان العدل
متعد والخروج لازم وتفسير المتعدي باللازم لا يجوز وحاصل
الدفع ان العدل مصدر مبني للمفعول وكذا الخروج بمعنى كون
الاسم مخرجا فهو تفسير للمتعدي بالمتعدي وحاصله ان الاسم
المعدول معناه كونه مخرجا عن الصيغة الاصلية وهذا هو
المناسب للمقام لان المقصود جعله صفة للاسم الغير المنصرف
فاخرجه لا للمتكلم **قوله** اي خروج الاسم لم يقيده ان البحث في
الاسم فخروجه خروج اللفظ لانه لا يبنى على الاصطلاح
اي عن صورته فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق
على الكلمة باعتبار العرض لهيئته فيقال ضرب صيغة الماضي
وذلك ليست بمرادة ههنا **قوله** التي تقتضي الاصالة هذا
في جميع الامثلة المذكورة بعد ظاهر الا في عمر فان ليس له
اصل وقاعدة تقتضي ان يكون عليها وعلى ادخاله الفن
فجعله اخواته بان لو لم يقدر خروجه منع الصرف لما كان
يحكم بانه معدول حكم بانه منسي باسم الفاعل في التجارة
مع ان اسم فاعل في التجارة خروج عن صيغته التي تقتضي القاعدة
مع انه غير منصرف كذا افاده الفاضل المحشي والحواة اي
لما عرف معنى الاصلية ظهر لك خروج مستعملا اسم الفاعل
واضرابه عن توقيف العدل فان ضارب المشتق من الضرب
بى

ليس له اصل وقاعدة تقتضي ان يكون على صيغة الضرب فان القيا
س في اسم الفاعل من الثلاثي المجرد ان يكون على وزن فاعل بل
هناك خروج صيغة من صيغة اخرى لا خروج الاسم من صيغة الى
صيغة اخرى فلا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف للعدل والصفة
قوله فبإضافة الصيغة اليه يلتجئ لقوله فلا يخرج وحاصله انه اذا
كان صيغة المصدر مغايرة لصيغة المشتقات فتخرج المشتقات
باضافة الصيغة الى الاسم سواء كان ذلك المشتق اسما وفعلا
لانها وان كانت خارجة عن صيغتها كما عرفت والعدل
معتبر فيه ان يكون ذلك الاسم مخرجا عن صيغته نفسه
وانما قال كلها لان بعضها كالافعال المشتقة خرجت من
قيد الخروج فان المراد خروج الاسم لكن بقي بعض
المشتقات كاسم الفاعل والمفعول ونحوهما فاخرج
المجموع بقيد صيغته وهذا الاخراج الى ما خرج سابقا
اما مجاز او تاكيد وان المثنى والمجموع في ان الكسر
على الاثنينية والواو له والفتح على المفعولية لا على المقدر
المحذوفة الا عجاز وكذا محذوفة الاوائل نحو عدة
ومحذوفة الاوسط كقول **قوله** ولا يبعد ان يعتبر
لان هذا المتغاير هو المثنى من حيث ان الصيغة
الاولى موافقة للاصل والقاعدة فاذا خرج عنها
الى الثانية كان من المغايرة هذا المذكور **قوله**
المغيرات القياسية اي المنسوب الى موافقة القيا
س كالمقام والمنام فان اصلهما مقوم ومنوم

غير جار على القياس لان قياس الواو المتحركة في الاصل
قبلها الفاء وطلما قلبت الفاء وصار الى صيغة اخرى كانت
الصيغة السابقة وموافقته للقياس حيث حصل
فيها القلب فلا يكون مقام ومقام من الاسماء المعدولة
حتى يجب منع صرفه اذا احل على العدول والعلمية وعلى
خروجهما من الخروج بلا تكلف فان المتبادر من الخروج
اذا اطلق ما لا يستند الى علة مخرجه ومقام واضرابه علة الاخراج
موجودة وهي تحرك الواو قوله من الجموع الشاذة بيان لمثل اقوس والانيب
وكونهما شاذة لسبب تحرك الواو والياء فيهما بحركة الضمة التي هي ثقيلة
عليهما فالقياس في جمع اقواس وانياب قوله من قوس وانيب والهداية
فان اليها فيقال جمعها ولولا قال جيلين من اقواس وانياب لين اليها
قوله قال بعض الشارحين اه حاصله ان بعض الشارحين نقل
عن بعض العلماء جواز توصيف الشيء بما هو اعم منه واختاره المحقق
الشريف فلعل الجامي يذهب اليه الا ان هذا مقصوده تمييز العلل
بعضها عن بعض ولا ريب انه يحصل بتوصيف العدول بما ذكره فقده
فلو دخل في التعريف المغيرات القياسية والشاذة والمشتقات
ونحوها من الامور التي تكلف لاخراجها لا ضرر فيه لان هذا التعريف
ليس لاخراجها وكان الشارح الفطن ادرك هذا التوجيه حيث لم يتعرض
لرده ولكن الظاهر ان المقصد في هذا المقام تمييز المنصرف عن غير المنصرف
لا مجرد تمييز العلل بعضها عن بعض ومع هذا التوجيه لا يمكن التمييز
فانه اذا سمي بالجموع الشاذة لم يعرف انه منصرف او غير منصرف
بل يتوهم انها غير منصرفة لتحقق العلمية والعدول ظاهرا قوله تلك التكلفات

التي

التي اخرج بها المشتقات والمغيرات القياسية والشاذة ونحوها
قوله والعلم انتهى اه المقصود من هذا التحقيق تحقيق معنى العدل التحقيقي
والتقديري دون معناهما عند الذي اشتهر بين النحاة وذلك لان
ما اشتهر بينهم ان العدل التحقيقي هو الذي يوجد وجه محققا فهو مقدم
مع منع الصرف كما قال الفاضل الرضي ونعني بالعدل المحقق ما يتحقق
حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه
ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل
المقدر فانه الذي يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف
وتعذر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم يحكم قط
بعدوله عن عامر بل كان كادد ولبد وظاهر عبارة المصنف صريح الرضي حيث
جعل تحقيقا او تقديرا صفة الخروج الا ان الشارح حمله على ما هو الظاهر كما
سيأتي وحاصله تحقيق جواب الشارح ان ما ذكره النحاة خلاف الواقع
فانا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث واضرابه وعمر ونظائره غير منصرف
ولم يجدوا فيه الا علة واحدة اعتبروا فيه العدل الذي هو خروج الاسم
عن صيغته الاصلية بمنع الصرف مقدم على خروج عن صيغته الاصلية
ودليل عليه في ثلث وعمر فلا فرق بينهما في هذه الجهة بل خروجه
اخر كما ستعرف قوله ولم يصلح للاعتبار الا العدل اما تعذر الوصف
فلانه علم واما تعذر التانيث فلانه [illegible] واما تعذر العجمة فلانه من الاسماء العربية
واما تعذر الجمع والتركيب فظاهر واما تعذر الالف والنون فلانها لو كانت لحكى
ما وجدوا في هذه الكلام لتقريرها واما تعذر وزن الفعل فلانه على غير الوزن
المختص به قوله الا انهم تنبهوا اه اي ليس الفرق بين العدل التحقيقي والتقديري
انهم تنبهوا ووجدوا العدل اذا اخرج عن الاصل فيما عدا عمر من امثلة
العدل التحقيقي حتى يكون ذلك الخروج محققا وفي عمر واضرابه الخروج مقدرا

انا نعلم قطعا انهم

مذكرهم

يدل عليه منع الصرف بل منع الصرف في كليهما دليل الخروج عن الصيغة
الاصلية قوله ولكن لا ابداع هذا الكلام توطئة وتمهيد لذكر الفرق بين
العدلين وحاصله ان العدل التحقيقي هو الذي يكون فيه اصل محقق يدل عليه
منع الصرف لان الاخراج عن ذلك الاصل محقق كثلاث مثلا فان
القياس والقاعدة ان يكون على صيغة ثلاثة فالاصل بهذا المعنى موجود
محقق واما بحسب الاخراج اي ان عمر كان عن ذلك الوزن في اخرج
عنه الى ذلك لانه ليس المراد بالاصل ههنا الا ما يكون الحكم ان
يكون الاسم عليه كما عرف سواء كان الاسم عليه ثم ثبوت الاصل لا يستلزم
تحقق الخروج كما ذهب اليه الفاضل الرضي وغيره قوله فانقسام العدل
الى الفرق بين العدلين بحسب تحقق الاصل لا باعتبار تحقق الخروج عن ذلك
فانه كما عرفت لا يدل عليه الامنع الصرف لا كما قال الفاضل الرضي
في العبارة المنقولة عنه انفا قوله فعلم هذا اي فعلم ما ذكرنا في الفرق بين
العدلين لا ما ذكرنا وبل عبارة المصنف اذ ظاهرها موافق لما ذكره الفاضل
وحاصل هذا وان قولهم تحقيقا او تقديرا صفة الخروج لكن باعتبار متعلقه
الذي هو الاصل اي اصل ذلك الخروج محقق قوله خروجا كما ثلث
اه يعني ان تحقيقا صفة لخروج مقدر باعتبار متعلقه قوله
اذا كان المعنى مكررا اه يعني اذا كان المعنى لمجموع
لفظه مرتين يكون اللفظ ايضا مذكورا مرتين ليوافق
المدلول وبيان التكرار انهم في الدعاء العقرب ثلث
يعني اسم ثلاثة ثلثة

ثم خرج عنه اذ لم يكن
والخروج لا يتحقق الا
ان يكون الاسم عليه
ثم خرج عنه لتحقق
ثبوت الاصل اه

[illegible] محقق كان اخراج الاصل عنه

[illegible] المحقق [illegible] اذا كان [illegible]

واصلت

قوله والصواب تجنبها يعني ان الصواب اطراد هذه الالفاظ فيما فوق
الاربعة الى العشرة لورودها في كلام العرب قال الشاعر شطل
الطير عاكفة عليه مورقة واحد عشارا وقال الاخر ولم يستريثوك
حتى رميت فوق الرجال حصا لا عشارا والجواب لضعف الرواية
حتى لا يلتفت اليه لعدم ورود ما بينا قطعه وعدم تجاوزه في الربع
لابن عصفور تخرجه لعدم انحصار الالفاظ المعربة فيه قال الفاضل الرضي
والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس
وسداس ومسدس وسباع ومسبع ويستعمل على وزن فعال في واحد
الى عشرة مع باب بنحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني
والتساعي انتهى وقد عرفت انه وارد في كلام العرب قوله العدل
والوصف هذا مذهب سيبويه وقال ابن السراج وانما لم ينصرف
لكون مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين ومعناه ايضا لانه
عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين فقيه عدل
لفظ وعدل معنى وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ
لان اصله كان اثنين مرتين فحذف مرة واحدة ثم غير لفظ
اثنين الى مثنى وقال الكوفيون مثنى وامثاله ان فيه
فيه العدل والتعريف كما في عمر اذ لا يدخله اللام وكيف يكون
معرفة وهو يقع حالا نحو جاء القوم مثنى قوله لان الوصفية
العرضية اه جواب لسؤال مقدر تقريره ان الوصف في
ثلثة ثلثة عارض لكونه في الاصل لانها موضوعة للاعداد
لا للمعدودات حتى يكون وصفا بحسب الاصل والوصف
العارض لا يؤثر في منع الصرف كما سيتبع عليك في محله

وحاصل الجواب ان المعدول عنه وان كان اسما للعدد وهو غير
صفة الا ان المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يتحقق الا مع اعتبار
معنى الوصفية فيه ووضع العدل غير وضع المعدول عنه قوله لا
عتبارها فيها وضعا اي لاعتبار الوصفية في الاول وضع له ثلث
ومثلث وهو من المعدود فان معنى ثلث ثلث جاءت ثلثة
ثلثة قوله اشد تاخرا التقدير اشد لاظهار كونه صيغة تفضيل
فاذا قلت زيد اخر فمعناه انه اشد تاخرا منه قوله الى معنى
غير وصار المعنى الاول فاذا قلت جائني نسوة اخر فمعناه انها
جائت نسوة غير نسوة الاولى وقياس ام التفضيلات وعلم
ان هذا التعليل عليل لان ما ذكره يقتضي نقل التفضيل وما نحن فيه
ليس كذلك بل هو منقول الى معنى غير كما اعترف به ولا يلزم
ان يكون القياس فيه ان يستعمل بواحد منها حتى يكون
معدولا عن احدها فالاولى في التعليل ان يقول ان اخر شابه
لافضل من جهتين احدهما الوصف والثانية انه لا يتم معناه
الا بامرين متغايرين كما ان معناه افضل لا يتم الا بمفضل
ومفضل عليه فلما اشبهه استحق احكامه في جميع تصاريفه
ومع هذا كان ينبغي ان لا يستعمل تصاريفه مع التنكير بل
مع ال او الاضافة لموافقة كما خرج اخر بها عن ذلك كان
ذلك عدلا اي استحقه بمقتضى المشابهة قوله اوجب التنوين
التنوين اي في المضاف لان التنوين الذي في اخر انما حصل
بسبب الاضافة وحذف المضاف اليه قوله او اضافته اوجب
انه في المضاف اليه لانه المضاف كاخراته فان هناك ثم الثاني

اي عدد المذكور وجب كون عدد المحذوف مضافا اليه لان الا
ضافة المذكورة قرينة على المضاف اليه المحذوف قوله وليس في اخره
اه اي لا يجوز فيه شيء من هذه الثلثة من هذه الثلث لانه موجب
غير منصرف وكل واحد من هذه الامور منافية لما تستمع
عليك قوله حد الاخرين يجوز فيه ضم وفتحها قوله ويصح قرئ
بالصاد المهملة وهو الاكثر والصاد المعجمة كما يجيء في باب التاكيد
قوله خلافا لجعل اي جعلاء الذي بذكره افعل مع فعل بسكون
العين قوله في صلها اما جمع اه هذا الترديد اما ان يكون اشارة الى
الخلاف الواقع فيها فان المشهور بين النحاة ان جمعا صفة ولكن
وقع الخلاف بينهم في انه من اي الصفات هو من باب احمر حمراء
ام من باب الاصل والفضل والحق ان يقول انه في الاصل اسم
التفضيل بمنزلة اجمعون واجمع مكان معنى قولنا قرات
الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جمعا في قراتي من كل شيء ثم جعل
بمعنى جميعه واخرج عنه معنى اسم التفضيل ولا يجوز ان يكون من
باب احمر كما قيل لجمعه على اجمعون وذهب الفارسي الى ان جمعا
اسم لا صفة فالترديد اشارة الى الخلاف واما ان يكون اشارة الى
ان جمعا صفة في تلك اللغة صار بالغلبة اسما فالجمع فيه يجوز تارة
باعتبار الاصل واخرى باعتبار الغلبة والظاهر في الترديد هو المعنى
الاول قوله فاجد السببين اه هذا هو المشهور وعن الخليل ان فيه
مع العدل التوصيف الاصلي لان الاصل في قولك قرات
السور جمع جميعهن قبلت وهو ضعيف لان توصيف الاضافة غير
معتبر في منع الصرف كما تقدم ورد الفاضل الرضي ان عدم اعتبار
ذلك مع وجوب المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا ينبغي فيه

قطام مشتق من القطم وهو اشتهاء اللحم
وحضار اسم كوكب

ولا تاخ حذفه مما المانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التوقيف
الوضعي كما الاعلام اى وضع تاكيدا للمعارف فلا علامة التوقيف
وقال اخرون فيه التوقيف باللام قوله في باب التاكيد اسما
فاجمعون مثلا كان في الاصل صفة لكل جماعته مجتمعون على معنى
من الافعال سواء كان تاكيدا لما تقدم او لا حتى يوفق جاء الفجار
بون وقد صار في باب التاكيد بمعنى تلك الافراد وهو كونه تاكيدا
لسابقه اخوكلا سود وارقم قوله وفي الجمع واخواته انما تعرض له مع
ان البحث ليس فيه اما لدفع توهم انه مثل جمع او انه ذكره استطرادا
قوله على ما ذكرناه اى على ما ذكر في تعبير من الخروج عن الصيغة الاصلية
وبيانه الامثلة لا تدفع مجموع الشاذة اى لا ينتقض توقيف العدل
بها والغرض من تكرار الكلام في هذا المقام دفع اعتراض الشارح
الهندي حيث قال بعد ان ذكر ان جمع معدول عما ذكر
ويرد عليه جمع المجموع الشاذة كانيب واقوس اذ القياس
انياب واقواس ويجاب بانها لعبت باوزان العدل
المشهورة فيحمل على الشذوذ دون العدل انتهى فالشارح
اراد التنبيه على الجواب بوجه اخر فكرر الكلام وادرج فيه فا
يدة اخرى لا تفهم من نقل قوله كيف ولو اعتبراه كيف
ولو اعتبراه يعني ان اقوس وانيب لو كانا معتبرين اقواس
وانياب لما صح نسبة الشذوذ اليهما لان تلك النسبة اما
من جهة انهما مجموعان على خلاف القاعدة المجموع او لانهما
معدولان على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل الى الاول
اذ الجمع ليس الا من الواحد استويا ولا الى الثاني اذ ليس
للمعدول قاعدة يلزم من مخالفتها الشذوذ قوله بنى الوقاة

حاصله

طمار اسم كوكب يشبه سهيلا وكانه مولى سهيل
المكان المرتفع
وبار بالفتح ممنوعة كحذام
ارض باليمن

علم ومبني على ... [illegible]

حاصله ان تلك وهو الذي له قاعدة قد خالفها الجمع والمعدول
بخلافه فان القياس في قوس ان يجمع على اقواس وليس القياس
في ثلثة ثلث ان يخرج صيغة لا ثلث قوله اى خروجها ابا ها فالمصدر
بمعنى اسم الفاعل وهو صفة للاصل لا للخروج كما قال الفاضل الهندي
وغيره قوله قدر فيهما الخ وبهذا التقدير امتاز العدل التقديري عن التحقيقي
وفيه ان مقدم الشرطية لا يستدعي تقدير خصوص عامر وزفر الا
ان يقال المناسب ان يكون الصيغة الاصلية لهذين العلمين
عامر من العمارة وزافر بمعنى السيد الاغر قوله قطام بفتح القاف قوله
مثل حضار نقل عنه قدس سره انه علم الكوكب وفي التاج انه جبل
بين اليمامة والبصرة وطمار المكان المرتفع وفي بعض النسخ
بعد حضار وبار وفي التاج انه ارض في اليمن قوله وليس فيهما
الاسباب ان هذا الكلام في قوة قوله وليس فيهما ما يوجب البناء
لان المناسبة في الوزن لا يوجب البناء والا لزم كلاب
وسحاب بل فيهما ما يوجب الاعراب اعني العلمية فالاوضح قول
الفاضل المحشي فيه انه لو اريد انه ليس فيه شيء من الاسباب
فهو ظاهر المنع اذ فيهما الموازنة وان اراد انه ليس فيه
موجب بناء من الاسباب ففيه انهما ليسا موجبين بناء
وفيهما وزن فعال وهو يوجب البناء على الصواب وليس
فيهما الا الوزن والوزن لا يستقل في ايجاب البناء مردود
قوله الحقيقة سبب البناء وذلك لان تقدير الاعراب
والبناء في جميع الامثلة لكن قد يترجح احد التقديرين في
ذوات الراء بقصد الامالة اذ هي امر مستحسن والمصحح للامالة
هناك الراء وهو لا يحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب

وح ومنع الصرف لم يكسر واذا لكسر [ا لمنع] دايماً واما كون العلل
المذكورة موجبة للبناء فلان الاسم بسببها ثقل ثقلاً تاماً كالفعل
فمنع منه جميع انواع الاعراب كالفعل وقد سبق الكلام مجملاً واما
على ما ذكره الشارح فلان تقدير العدل فيه يجعله شبيهاً بنزال بمعنى
انزل ❁ معرباً غير منصرف كقطام وحذام وانما كان العدل تقديرا
اذ ليس لنا قاطمة وحازمة عدل عنهما حذام وقطام كما لم يثبت
لنا علم المعدول عنه عمر قوله انما هو للمجاز اه يفهم منه المحقق الجواب
عن الاعتراض المشهور وحاصله ان تقدير العدل كما وجب البناء
في ذوات فليوجبه في قطام ونحوه وحاصل الجواب ان العدل
الذي قدر للبناء في ذوات الراء لم يقوة اثرها في البناء ولان تقدير
العدل له صالة ولا كذلك قطام ونحوه فلا يحمل على النظاير فليس فيه
تلك القوة والاصالة فلم يؤثر في البناء قوله ليس في جملة قال
السيد ركن الدين وجدت نسخ لهذا الكتاب مقروة على المص
ولم يكن فيها لفظة قطام فسألت قاريها عنها فقال حذفها
المص عند قراة بعض المتعلمين عليه لعدم مطابقتها المقصود قوله
وهو كون الاسم اه اعلم انه يطلق على معنيين احدهما ان
يكون الوصف بمعنى الصفة وهو الاسم الدال على ذات مأخوذة
مع بعض صفاتها وثانيهما ما ذكره الشارح وهو علة منع الصرف لانها
حالة في الاسم الغير منصرف لا الصفة لانها غير الاسم الغير المنصرف
لا علة فلذا اختاره الشارح قوله موصوفيه بالاربعية نافٍ فيه
استاذنا الحر فرشي وقال الصواب متصفة لانها في حد ذاتها متصفة
بالاربعية وهو لازم لمهيتها سواء لوحظ او لم يلاحظ والموصوفية
لا يكون الا باعتبار الملاحظ وهذه مناقشة لفظية لا تليق بارباب

بذلك قوله للوصفية اه قال الفاضل الرضي لم يقل في دليلهم ان الوصف العارضي
غير معتد به في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفات فيجوز ان
يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء فانه قبلها كقولهم
اربعة لا لعدم شرط الوصف كما هو داية وطريقه والجواب بان المراد من
التاء في شرط وزن الفعل كما هو التانيث وما واربع ليست للتانيث ولهذا
لقال مررت بنسوة اربع في صفة المونث بدون التاء والغير المراد في شرط
وزن الفعل عدم قبول التاء بحسب اصل الوضع ولهذا لم يؤثر وزن الفعل في
اسود عند غلبة الاسمية مع قبول التاء وكانه يقال للحية الانثى اسودة
واربع لا تقبلها بحسب وضعه للمرتبة المعينة بل يقبلها عند الاستعمال
في المعدود قوله اوزان الشيء جعله ولكن يقع منهما شيء في تقديمه الامثلة
المذكورة فانه قد يحتص بعض افرادها كان لم يادها فلا يرد ما قيل من ان
الزوال قد يظهر في تاثير الوصفية الاصلية كما اذا زالت الوصفية
بالعلمية فانه لا تاثير للوصفية حين العلمية بالاتفاق وفي الكلام على الملابس
ه يليق الثاني قوله فلا تقره الفاء للنتيجة والتفريع قوله ولم يعود استعمالها
اه لما وجب اختصاصها ببعض الافراد فبان بهذا اضعف قول المص في شرح
في قوله بعد وخالف صيواز الحسن وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت
متعدد ما قد غلب الوصفية الاصلية فان زال الحكم ما معنى بل لا استدلال
له لغة بابا حرا ذكر بعد العلمية بان سود الغالب لان من الوصفية في
احمر اذا زال العلمية حكماً لم يبد بعد التنكير لان مررت باحمر اذن زيد يسمى باحمر
سواء كان فيه الحمرة ام لا احتر ابجوز في السودان المسمى كل واحد منهم باحمر
اسود لفتيه فاذا لم يكن حاله يعتبر منع الصرف قوله في العفوة وعلامة
تفو الرحل اذا ساء وخلقه قوله فرخلان بكسر الخاء وسكون الياء وجمع

الحمرة ح ٣ اسود ح



المحشي ره

حال والطائر هو الشقراق وهو طائر خضر يحكى لطه قليل حمرة يصول على الشجر كذا
قال الفاضل الهندي قوله يعتبر الامكان اشارة الى انه قد يتصرف في الاعلام العجم
بالترخيم ونحوه وعدم التصرف في الاعلام اذا كانت اعلاما في لغتهم ولنا ان نتكلم في غير
الكلام الوجيه لتصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف فان استعمالها في
جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس فقالوا جبرئل وجبرال وجبريل بكسر الجيم وميكال
وارسطو وارسطاليس ونحو ذلك لوروده على غير اوزان كلام العجم وتركيب حروفها
المتناسب مع عدم مبالاتهم بما ليس في اوضاعهم ولذلك قالوا العجمي فالعجمي بما شئت
قوله والتأنيث المعنوي وهو ما كانت تاؤه مقدرة ليخرج الكلم فقوله اه قول مثل
يخرج وحاصله ان غير المنصرف لما حصل فيه علتان قوي شبهه بالفعل فمنع منه
الكسر على ما سبق فاذا كانت في الاسم ثلاثة تحصل فيه نوع خفة فيمنع منه ثقل الحاصل على
ثقل مشابهة الفعل لكن الحرف الرابع عادل خفة الوسط وازاله وحركة الوسط تزيل خفة
لان حركة الوسط قائم مقام الحرف الرابع وهو منزل منزلته والتأنيث ايضا واجب
منع صرف ماه وجور فلان فيه ثلاث علل فاذا عادل حملا لاسباب خفة الوسط
سالمن سببان ولا بد ايضا منها فلا يقال لو عادلت العلمية خفة الوسط بقي الا
العجمة لان التأنيث غير مؤثرة عند عدم العلمية يجوز صرفها لانا نقول العلمية
لا تزول لانها تجبر ان تركيبا عند الصور فذلك الا ان خفة الوسط تزول ثقل
العلمية هي باقية فاذا لهذا لكن كان التأنيث مؤثرا علمين لبد مجتنبين فيها
وجاركس قوله لان الحرف الرابع اه قال الفاضل المحشي اي فيما هو على اربعة
احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف فما بالحد الحرف الاخير الزائد
على الثلاثة وهي التاء لان موضوعها كلا منهم فوق الثلاثة انتهى
وقد تكلف بعض النحاة وقال المراد بخصوص الحرف الرابع فان بما في الكلم
على حرف ميزان التصغير وما هو غيره في الحروف الاصلية ميزان التصغير اربعة

للجزء

لا يزيد قوله فيشترط الزيادة اه ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف التأ
نيث في الاصل بسبب تقديره علامة فيزيل على التذكير الجاري في الوضع الغالب
ذلك الامر الضعيف الا اذا نسبت علامة حرفا قوله باعتبار علامة المحشي
تعليل لتأنيثه المعنوي اي انتسب في الوضع تأنيثه وهو اجراء احكام المؤنث
عليه في كثيرة واحتاج العجمة ونحو ذلك وذلك بسبب كونه اسم الجنس المطلق
على القليل والكثير جماعة فتأنيثه كتأنيث جمع لكن اطلاقه على
الكثير على سبيل التنوية لا على سبيل الاجتماع ومثله عقرب والتأنيث محل
وهو الحرف الرابع لانه في حكم تاء والتأنيث قوله المعرفة اي التعريف اه
حاصله ان المعرفة هو الاسم الذي عرض له التعريف كاحمد مثلا وعلته
منع الصرف انما هو التعريف العارض لذلك الاسم فالمراد من المعرفة
التعريف مجازا او الاشتراك بعيد واضافة الصفة الى التعريف بيانيه
الياء مصدرية وهذا المصدر للمنوع فكانه قال التعريف شرطه
ان يكون تعريفا بالعلمية قوله كما جعل البعض وهو جار الله الزمخشري
قوله لان فرعية التعريف اه حاصله انك قد عرفت ان كل علة فرع للاصل
حتى انه اذا كان فيه علتان حصل فيه فرعيتان فيمتنع من الصرف وفرعية
التعريف للتنكير ظاهر وفرعية العلمية له لانهم يقولون لانك تقول رجل
ثم تقول الرجل وذلك بعيد وفرعية مطلق التعريف للتنكير في ضمن بعض انواعه
الذي هو المعرف باللام لا خصوص تعريف العلمية للتنكير لان فرعية
التعريف العلمي للتنكير بواسطة كونه معرفة لان التعريف فرع التنكير
بواسطة والعلم فرع بواسطتين ويمكن اثبات الفرعية في جميع
الفيه باب الاعلام المنقولة عن الوصفية الى العلمية فرع
للمنكرات التي هي اصلها وذلك كثير فتحقق الفرعية للعلم الفرع
بالنسبة الى النكرة في ضمن بعض الانواع لكن ذلك في مطلق التعريف

انه قوله اسم حبشي وهو لفظ اورد من وضع في تلك اللغة الحبشي بجد جد العرب لفظا عجمي
وادور بناخ لحوف في قراءة قوله لقمر غاته في كلامهم اي في كلام العرب بلا دخال اللام والاضافة
اذ الم يتصرف فيه بادخال التنوين الجر لانه في مقولة واحدة في كلامها الا تمام كلام الكتي
بلجام لانه كان في العجمة بالكاف وتصرفت فيه بابدال الكاف جيما فصيغة عجمية لو جعل
علما في لغة العرب لم يمنع من الصرف لتصرف العرب فيه حتى صار كانه من جنس كلامهم
لعدم علميته في العجم ولا حكا قوله اعتبار المتكلم وذهب الزمخشري الى ان نوحا كسكندر
ولعله قاس العجمة على التانيث او حمله على ذلك لحكم منع الصرف في ماه وجور
قوله اللابه اي يذكر الجزء الثاني الى العجمة باعتبار المناسب والمراد من الالة المورد
ان لا علاقة له في اللفظ والاسباب منع الصرف كلها امور معنوية قوله واما التانيث
اي جواب سؤال وهو ان التانيث المعنوي كيف اعتبر مع سكون الاوسط في هند
مجاز منع صرفه ولم تعتبر العجمة معه في نوح مع كونهما مشتركين في كونهما امرين
معنويين وحاصل الجواب ان علامة التانيث في هند واشباههما وان كانت
مقدرة الا انها تظهر في بعض الاحوال كما في التصغير وشبهه فله نوع
قوة اسم حصي وفي الحق هو قلعة بين بردعة وكنجة وعلى التقدير يجوز ان
يكون منع صرفه للعلمية والتانيث من حيث انه اسم بلدة قوله وانما
حصل التفريع اي جواب الاعتراض الهندي حيث قال وفي
ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة الشرط الاول نظر وكان الاولى
ان يقول كنوح وفرند منصرف وشتر وابراهيم ممتنع وحاصل
الجواب انه لما كان في انصراف نوح خلاف وكان المختار عنده منع صرفه
نص عليه بالذكر والاولى تقديم اه لان الوجود اشرف من العدم فكذا
ما هو متفرع عليه قوله واعلم اه هذه فائدة مشهورة لكنها منقوضة
بنحو شيث وعزير فانهما منصرفان كما يدل عليه المنصوص قوله فرنه منه
حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح ولوط وهود فهؤلاء جدد ابنوم

والشعيب فلان هو واويا لقرنيه نوح وجعله مقارنا لشعيب قوله لجح اي العجمة لانها
العلة المانعة من الصرف من كون اللفظ والاعلام [illegible] معصود بجود [illegible] بتغيرا قوله
منتهى الصيغة التي اولها [illegible] وكانت على وزن مفاعل ومفاعيل لا فيد حكى فيه
حبا فيرة ومحاجيمة المشهورة وزنها مفاعل ومفاعيل وكان المراد الوزن في العروض لا
التصريف نص عليه الفاضل الهندي قوله في بعض الصور كالكلب والسامور وانا [illegible]
[illegible] الا انها مكسرة كما اشترط في عبارة المتقدم بحرف الانتهاء وقال صاحب
الكشاف انه قام مقام علتين الا انه على هذه الصيغة بلا لانه جمع مفقود النظير في الا
حاد وما قاله منقوض بافلس والكلب والاجمال جمع اليمين وهو جمع يمين [illegible]
طلاحات وقولهم انكن صواحبات يوسف [illegible] وانما اشترطت اي اشتراط
ان يكون [illegible] لتصغيره ليكون صيغة محفوظة عن قبول التغير الحاصل بسبب جمع
جمع التكسير قوله منقلبة عن تاء [illegible] في شرط الجمع ان يكون
بغير تاء التانيث [illegible] بالهاء [illegible] المقدرة اي له
وكانت تاء التانيث وانقلبت حالة الوقف هاء واراد بالهاء التاء
[illegible] مجاز [illegible] قوله والمراد بها فيه لطافة [illegible] فلا يرد نحو فوارة
فان في [illegible] لانه جمع فارهة [illegible] للتانيث [illegible] المنصرف والفارة
الحاذق قوله على زعمه [illegible] وشابهها في المفرد [illegible] من حيث جمعه
الشبهة ومصدريه المشبه به ولكون المصدرية [illegible] من حيث الجنسية
وكون الحبشي حقيقة للالا فراد ومحتملا [illegible] قوله ولا حاجة الى
اي [illegible] دفع الاعتراض السيد ركن الدين حيث قال ولو قال لغير علة
ويا النسبة لكان اصوب ليلا ينتقض بمثل مدايني فانه صيغة منتهى
الجموع لغير علة مع انه منصرف قوله فرزين او فرزان وهو من نقل
الفاضل الهندي [illegible] قوله واما فرازنة لمنصرف [illegible] استشكل بعض
الافاضل [illegible] قبل [illegible] الغاء التفريع [illegible] فرازنة

المشبه به

الهمام

منصرف والمقام ليس مقام اما لانه ليس مقام تفصيل وحل الاشكال
ان شرذمة من النحويين ذهبوا الى ان تا و التانيث للكثرة ليس مقام تفصيل
بالصف لانها زايدة على البنية وجودها وجوده وعدمها والمص اراد
الطالة فشرطا ولا ان يكون بغيرها والكره تقول الحالة تشديا والمقارنة
ارهما يكتي في شيئي فمقارنة منصرف على ما اما وسيبويه في قولهما زيد
فمنطلق وقد تقدم الكلام فيه ويمكن ان يقال ان مساجد ومصابيح
عدي لان لم معنى لكانه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف ولا قرا
فيه المنصرف **قوله** ومصابيح مع انه مبتداء جوزه ابن مالك وكان الشيخ
الحضارة ولا اعتبار عليه وجوز بعضهم ان يكون كلام المتن في غير
منصرف وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى
النفي فاعرف نوع في قوة لا وفيه تكلف **قوله** تطلق على الواحد والكثير اطلاقه على الكثير
ليس كاطلاق الجمع بل على واحد منها ايضا بمصطلح حقيقة **قوله** لا الجمعية
الحالية منه بهذا على ما يتوجه على عبارة المص فان منع الصرف الجمعية
الاصلية لا لكونه منقولا عن الجمع وعلى هذا فقول المص لانه تعليل المحذوف
قوله انثى الضبعان في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو
الذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى **قوله** والا لكان
بعد التنكير منصرفا على ما ذهب اليه المص في قوله ومحمدا فيه عليه
مؤنثه اذا نكر صرف وان كان فيه خلاف قولها عنه سيجي هذا اعما
لما يفهم من الحاشية المنقولة عنه انفا وان كان حقا في نفسه كما
صرح به صاحب الصحاح والحق **قوله** تقصيت اي تخلصت وفي هذا
التقدير اشارة الى وجه تقديم المص بحث حضاجر على سراويل **قوله**
لا على زيادة سبب اخر المحقق في هذا الكلام رد لكلام صاحب المتوسط
حيث قال ان هذا الجواب يشعر بانه يكون علل منع الصرف ثلثة

فان

فانّ الحمل على الموازن زايدة على التسعة المذكورة **قوله** فكانه مغزاة اما قال
كانه لان السرو القلم الجزو بمعنى قطعة في اصلها وبل جا بمعنى قطعة من خرقة
فيكون موضوعه مفروضا والدواعي مثال الجمع المنقوص الواو خامة جمع
داعية في الاصل داعوة من الدعوة **قوله** في حالتي الرفع والجر اشارة الى
انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيها المماثلة المستفادة من الكاف
قوله فذهب بعضهم وهو الاخفش لان الاعلال اه كان الاعلال
بسبب محسوس وهو الاستثقال فيكون اقوى من منع الصرف بسبب معقول
فيكون اضعف **قوله** بناء على ان الاصل تعليل لقوله والتنوين اي يتنوع
ان يلحق بالقم ملاشوين لوجود الجمعية في الاصل لا لانه بعد الاعلال
على ما هو الاصل في الاسم عن الصرف **قوله** وذهب بعضهم وهو سيبويه
وليس قوله مبنيا على تقديم منع الصرف على الاعلال كما قال بعضهم
والا لوجب الفتح في قولك مررت بجوار كما في اللغة القليلة الجنية
بل الاصل عنده جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف
فحذف اليا ولكن الكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة جمع الاقصى
حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت فحذف تنوين
الصرف فخاف رجوع اليا لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل
لفظا لجريه منقوصا فعوض التنوين من اليا **قوله** وفي لغة بعض العرب
استقبحها الفاضل الرضي ووجهه ان الجر لا يدخل على اليا فيمنع منه
والفتح حال الجر فتح بخلاف ساير الحروف فان الجر يدخل عليها فيكون
في موضع الجر مفتوحا عنده مثناعة وعلى هذه اللغة ورد قول الفرزدق
ف ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
واستقبال الفاروقي لا يدل عليه على فصاحتها وعدم قبحها لان
ظاهر هذا البيت عن لعبد الله فاختار اللغة القبيحة لاجل التوفيق

كعد سهام

واحد واحدة

بان عبيدة اثبته في اللغة الفصيحة لخارجة عن الفصاحة وجوز بعضهم ان
يكون الياء ضمير المتكلم والالف للاشباع وفيه انه لا وجه لحذف اللام
في مثله الا ان يقال حذف لضرورة الشعر او حذف ياء المتكلم وعوض
الالف عنه كما في يا غلاما قوله لبيان قربها من الزوال الحاصل بسبب الا كلال
وان لا يكون باضافة اى لا يكون مركبا اضافيا كغلام زيد قوله الى تحقق
او الى حكمة على الاختلاف الرايين كما سياتي قوله لان الاضافة اى التركيب
الاضافي قلت والمناقشة في قوله وكيف يؤثر في المضاف اليه بان المؤثر
هو التركيب لا الاضافة قوله ولا اسناديا اى مركبا من مسند ومسند اليه كتابط
شرا وهو لقب جابر بن ثابت والسبب في تسميته تابط شرا قال
التبريزي لانه اخذ سيفا وخرج بطرحه فقالوا تابط شرا او قيل
قالت له امه كل اخوتك ياتيني بشيء اذا راح غيرك فقال لها ساتيك الليلة بشيء
ففعل كفعلهم فاخذ جرابا ومضى فملاه افاعي واتى متابطا به
ثم جاء على جنب البطن فالقاه بين يديها فخرجت الافاعي منه فولت
لوجهها فقالت لها نساء الحي ما الذي كان ابنك متابطا فقالت
تابط شرا وقيل انه رأى كبشا في الصحراء فاحتمله تحت ابطه فجعل يبول
عليه طول طريقه فلما قرب من الحي ثقل عليه الكبش حتى لم يقله فرمى به
فاذا هو الغول فقال له قومه ما كنت متابطا يا ثابت فقال الغول
قال لقد تابطت شرا فسمي بذلك كذا في الاغاني قوله من قبيل المبنيات
هذا عند المصنف وجماعة وفي المعربات المحكية بحالها عند آخرين فلا
يستبعد ان يجعل بعد الغرابة وان لم تظهر الغرابة لفظا لكنه لا فائدة
فيه في منع صرفه قوله علميتين قيد لخمسة عشر وستة عشر لان
سيبويه ونفطويه مشهوران بالعلمية اعلم ان ابن الدهان
ضبط المركب من المبنيات في عرفه في سبعة اقسام الاول اسم

بنى مع اسم نحو خمسة عشر ونحوه الثاني اسم بنى مع صوت سيبويه الثالث
فعل بنى مع اسم نحو حبذا الرابع حرف بنى مع اسم نحو لا رجل الخامس حرف
بنى مع فعل نحو هلم السادس صوت بنى مع صوت نحو جيهل السابع
حرف بنى مع حرف نحو الا وزاد قوم قسما آخر فقالوا فعل بنى مع حرف نحو
ليضربن ولتضربن وهذا التفسير عنه بمعزل قوله لكانه اكتفى انما قال لكان لانه
قد ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف فلعل المصنف
اختار في منع انصرافه انه لابد في ادخالها لا اخراجها قوله على البلدة فيه
انه اذا كان كذلك فيجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتانيث فلم
يكن قطعا في تاثير التركيب في منع الصرف قوله المعدود ان اى قلت
هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وساير الاسباب فلم خصه
بالوصف بها قلت لشرط للالف والنون الخاص لا لمطلقهما فما
يحتاج بها هنا الى البينة على الخصوص حقيقة المستفادة من لام العهد
دون ساير المواضع قوله في منع دخول تاء التانيث عليهما ضمير
التثنية يحتمل الرجوع الى الف التانيث او الالف والنون او كليهما
وعلى التقادير المراد اشتراك المشبه والمشبه به في هذه الصفة هذا واعلم
ان المبرد قد ذهب الى ان جهة الشبه ان النون لكانت في الاصل
همزة بدليل قلبها اليها في صنعاني وبهراني في النسبة الى صنعاء وبهراء
وفيه ما لكون اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون
ابدل منها وان صنعاني وبهراني في القياس صنعاوي وبهراوي والحاوي
فابدلوا النون من الواو شذوذا وذلك للمناسبة التي بينهما والمجاورة
خلاف علم ظاهر كلام الشارح الرضي يدل على اتفاق النحاة على
ان تاثير والنون لاجل مشابهته الف التانيث وانما اختلفوا
في انها هل يحتاج الى سبب آخر ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف

لنقصان المشبه عن المشبه به وكذلك الاخرى اما العلمية واما الصفة واليه
ذهب الاكثرون او انها كالالف غير محتاجة الى سبب آخر واليه ذهب
بعضهم فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون لانهما
يمتنع غير زيادة التاء والوصف عنده في سكران كالسبب وكالشرط والحق
مع المشهور فان الخلاف واقع في موضعين والمذهب الاول في المذهبين
المذكورين في الشرح هو مذهب الكوفيين نبه عليه كثير من ائمة الفن
قوله هو القول الثاني لان وجه اشتراط انتفاء الاول انتفاء التاء
غير ظاهر يعني به ما يقابل الصفة في ضمنه ذكر الصفة قسيما له قوله فان
الكلام انما يأتي لان الاسم المقابل لها شامل للصفة ايضا فلا يصح
ذلك في قوله للزوم زيادتها ويمكن انما الاول باعتبار المذهب الثاني قوله
او صفة فانتفاء فعلانة عطف باو على ما على مختلفين عطف صفة
فشرط انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوزه المص كالجيبي في باب العطف
قوله لثبوت مشابهتهما هذا التعليل انما يصح بالنظر الى المذهب
الثاني وهو ان مانعية الالف والنون انما هو باعتبار المشابهة
لالفي التأنيث واما بالنظر الى المذهب الاول فلا فان قبول
تاء التأنيث وعدمه لا مدخل في تحقق الفرعية لما يزيد عليه
وعدمها قوله عريان بضم العين وقيل وجود فعلى والاول اولى
لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء
التاء لان كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم الا عند
بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة
ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصير وجود ان فعلان فعلى وهذا دليل
دليل قوي على ان المعتبر في تأثير الالف والنون انتفاء التاء
لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل

هذا المقصود في رحمن بالوضع وجود فعلى رحمى بل لانهم خصصوا هذا اللفظ بالبارئ تع
فلم يطلق على غيره ولا يصغروا منه مؤنثا لان هذا اللفظ اعني بالتاء وبلا من
غير لحاظ عن فعلى لا يكون به يقينا قطعا لا نظرا الى الاستعمال ولا نظرا الى اصل
وضع الصيغة بخلاف رحمن فانه نظرا الى اختصاص الاستعمال بالله تع لا
يصح فيه فعلانة واما بالنظر الى الوضع فكان مبهم فانتفاء فعلانة فيه
مبهم فانتفاء فعلانة فيه مبهم كل جانب المبهم بل جانب الوجود راجح
لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اغلب والحاق المشكوك بالاكثر
بالاكثر احسن كذا قال الفاضل المحشي فايدة تناسب هذا البحث قيل جاء
الى ملك رجل اسمه حيان فقيل للملك اينصرف حيان او لا ينصرف
فقال الملك ان اكرمته فلا ينصرف والا فينصرف ووجه قوله بانه ان
اكرمه احياه فيكون من الحي فلا ينصرف للعلمية والالف والنون وان
لم يكرمه فكأنه اهلكه فيكون مشتقا من الحين اي الهلاك قوله وهم اختلف
في رحمن والذي يترجح عندي صرفه صرف كل ما يشك فيه هل صرفته العرب
ام لا لان الصرف هو الاصل فلا يعدل عنه الا لدليل قطعي قال المحقق المحصل (?)
فان قلت كيف اشتبه حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام في علم اللغة
والنحو والبيان حتى تنازعوا فيه على المنقول ولم يكشف احدهم
عن المعمول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل من العرب
الا معرفا باللام او مضافا او منادى قوله وهو كون الاسم الى الفرض (?)
هذا الكلام دفع ما يرد على ظاهر عبارة المص وهو ان اضافة الوزن
الى الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى والوزن المختص بالفعل شرط شرطها ص
ذلك الوزن فيما بالفعل وفيه تكرار لا طائل تحته وحاصل الدفع ان الاضافة
فيه بمعنى في والا لا طائل فيها للاختصاص وهذا هو المراد بقولهم وهو
كون الاسم على وزن يعد من اوزان الاسم الى غير ثابت للفعل ويعد من اوزانه نه

وان عدّ في اوزان غيره فقوله وزن الفعل اي وزن منسوب الى الفعل فالا

حبار عنه ح بالجزء ليفيد الاختصاص الذي لم يفهم في المبتداء ولو ابدل الخ

لفظ بعد بلفظ بيب دحض لكان اظهر قوله في التشمير وهو المرور حاذقًا جعل

علما للفرس لحجاج لجاد ذنها وسرعتها في الجري قوله بذر الماء ومنه الق انه علم بئر

سد فيا العلقم ومعناه الفعل اسرف قوله عثر الموضع في التي هي ماسدة

ومعناه الفعل حمله في الكره وخضم لرجل قبلة عمرو بن تميم ومعناه

الفعل الاكل والاكل باقصى الاضراس او بملأ الفم قوله ولا نحو يفم وشلم اه

جواب سؤال وهو ان بقم وشلم في اوزان الفعل مع انهما اسمان

ولم ينقلا في الفعل الى الكلام لعدم استعمالهما فعلا وحاصل انهما اسما عجمية نقلت

الى العربية والاختصاص المذكور مشروط بكون ذلك في اللغة العربية

فلا يقدح ح وجود مثل هذه الامثلة في اختصاص وزن الفعل بالفعل

فهما غير منصرفين للعجمة ووزن الفعل قوله غير محقق بالفعل لوجوده

في الكلام كثيرا نحو محمد وتحرك محمدا بخلاف بناء المجهول فانه لم يجيء الا

في الاسماء الا الفاظ قليلة ملحقة بالعدم وهو الدئل لغة في الوعل ودئم

بمعنى الاست ودئل علما لقبيلة قوله الا بعض النحاة وهو عيسى بن

عمر فانه منع في الصرف مالكان منقولا من الفعل مستندا لا بقول الشاعر شعر

انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني قال بدر الدين

ولا حجة فيه لانه محمول على ارادة انا ابن رجل جلا الامور وجربها وجلا

جلا فيه فعل وفاعل فهو محكي لا ممنوع في الصرف والدليل على ذلك اجماع

العرب على صرف كعسب اسم رجل مع انه منقول في كعسب اذا اسرع

المشي وسيأتي ضعف هذا الكلام انشاء الله تعالى في باب النعت قوله او يكون

غير محقق لقرينة المقابلة فانه في هذا القسم اعني وجوده في الكلام اكثر

منه في الفعل بان كل فعل ثلاثي ليس في الالوان والعيوب يجيء منه اخف

المقصد

التفضيل فلا يحوا احمرا واحمرا عمورا وبها اسمان واما افعل التعجب فلم يجيء الا

ماضيا ام بعض الافعال الثلاثة كاخرج واذهب لا في كلها فلم يسمع نحو اقعد واعد

والظاهر ان اوسها المنع نحو الا لمع لجمع فان النسبة بين الشقين عموم ومن وجه

لا فترا قهما في شمر واحمر واجتماعهما في يزيد ويشكر اما اول وزن الفعل وهذا

هو الظاهر لانه المذكور سابقا الا ان فيه ارتكاب مجاز لان وزن الفعل

عبارة عن الهيئة الحاصلة للفظ في ترتيب حروف والحركات والسكنات

وقد عبر عنها الشيخ بالكون والهيئة من حيث هي ليس اول ولاخر حتى

يقال ان الزيادة في اوله فلذا صرف اجتنبه عن الظاهر لسبق النسبة

محفوظة على حقيقتها وقال اوائل ما كان اه فهذا الكلام فان له اولا

حقيقة قوله او زيادة حرف او حرف زائد اشارة الى تقدير التكلف فان

الاول بالنسبة الى وزن الفعل فان الزيادة صفة وهيئة تعرض

للحروف فتناسب وزن الفعل الذي هو هيئة كما عرفت والثاني

بالنسبة الى ماكان فان ما وزن الفعل فانه عبارة عن الاسم الذي هو

مركب من حروف فيناسب الحرف الزائد وغرض الشارح في هذا التقدير

دفع الاعتراض الذي اورده الرضي الى صاحب الهندي بقوله فان قيل اول

احمر فلا يمكن الزيادة فيتحد الظرف والمظروف وحاصل الدفع

انه اذا قدر زيادة حرف فلا فان الزيادة صفة للاول في قولك

الحرف الاول في احمر زائد فلا قبح في قوله اوله وبين الحرف

الزائد عموم من وجه فان حرف الاول في الاسماء التي على

وزن الفعل قد يكون زائدا كاحمد وقد لا يكون زائدا وقد يكون

اصليا كنهشل فان وزنه فعلل والاسماء اللذان

عليهما عموم من وجه يجوز ان ينسب احدهما الى الاخر نفي

ويكون نسبة الصفة الى الموصوف كما نقول العلم في زيد واما اذا قدر

حرف زائد صح

كالبق الباص في المعشوق احسن من الياقوت في صفائه فتأمل في هذا المقام
فانه من معاقد الكتاب قوله كزيادة حرف اي مثل زيادة هذا التقدير ليوافق
ملحق اي حال كون وزن الفعلاة فيه لشرع تعقيب الالف
كالحوش رجال من المضاف اليه لانه يكفي حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه فانه اذا جاء قولنا في اوله زيادة جاز قولنا
فيه زيادة حرف في تشبيه التشبيه ليتم حيفا قوله لا اختصاصها
انما اي لا اختصاص هذه التاء المتحركة بالاسم فان الداخل على الفعل
هي الساكنة كضربت قوله اذا سمي به رجلا فانه غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل مع قبوله للتاء لكنه يقبلها على خلاف القياس
اذ القياس ان يلحق التاء للمؤنث دون المذكر وظهر انه لا حاجة
الى هذا التقييد لانه حال التقييد التسمية لا يقبل التاء واذا لم
محفوظ عن التصرف بعدم الامكان انما يحتاج اليه التصحيح قول
النحاة ان الفعل اربع لعدم اصالته الوصف ودفع كلام
الفاضل الرضي الذي يحتاج تقدم قيل هذا مع الجواب عنه قوله
واحترز بذلك اي بقوله مؤثرة قوله بواحد من جماعة المراد
بالجماعة ما فوق الواحد فلابد وانه يوجب ان لا يترك المشترك
بين اثنين وحقيقة المشكل في هذا القسم ان لفظ زيد موضوع لواحد
معين فاذا اريد المسمى بالزاء والياء والدال صار اسم جنس
متواطيا يدخل فيه كل من سمي به فخرج عن العلمية قوله الوصف
المشتهر قيد الاشتهار باعتبار الاغلب والا يجوز ان يؤول بوصف
غير مشتهر لقرينة قوله اي ظهر يعني ظهر من غير بيانه بل في ضمن بيان
اسباب منع الصرف وشرائطها واذا اجتمع شيئين في بين قوله

استثنا

استثناء مما يتعلق من الاستثناء الاول اي استثناء من حال الكلام لانه يؤول قولنا لا يجامع مؤثرة
الا هذا الشرط في الاخر انه لا يجتمع مع غيره مما يشترط فيه فقوله الا العدل ووزن الفعل
مستثنى من هذه الجملة الذي هو حال الكلام والمستثنى متعدد وكذا المستثنى منه اذا وقعت
هذه الجملة حالا ما ذكره الفاضل اللاري تكلف قوله كما في ثلث والوجدان في ثلث العدل
وفي احمر وزن الفعل وليس شيئا الجمعية فقوله مشعر بما بينهما من شعلت شبهه بالحال
قوله هما متضادان اشارة الى جواب سؤال وهو انه لا يجوز اذا لم يلحق العلمية شرطا
ووزن الفعل في بعلبك فاذا انتفت العلمية لم يزل العدل ووزن ما دام المذكر الى
العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل فيكون غير منصرف مادام الصدق لما فيه
علمية مؤثرة اذا انصرف فاجاب بان العدل ووزن الفعل متضادان للاجتماع
لشراة التتبع والاستقراء فانك تعرف ان اوزان العدل المعتبرة في منع الصرف
وهو كونه مختصا بالفعل واوله زيادة كزيادته قوله اي لا يوجد شيء الى هذا العدد
دفع لما يرد على الكلام عبارة الحكم لا يكاد ... تفرع ما سمي منه المعتبر من شيئ
من الاسباب من هذين السببين الاولان الخلاف في الواقع اذ يوجد مع العلمية
غيرهما وهما سبب منع الصرف والثالث يستلزم كذا المستثنى مع المستثنى منه
ولو صحح الجواب بان العدل ووزن الفعل اذا تشبها العلمية يتحقق معها مانع في
يتحققان معا سوى بجميع الاسباب الثلثة اذ يتحقق معها احدهما فقط اما العدل فقط
ووزن الفعل فقط فيتحققان مع العلمية احتمالان عند العقل الا ان الاخر
في نفس الامر يتحقق الاخير اعني يكون في ضمن مجموعهما يوجد احتمال عقلي
لا وجود له فاسمي منه المجموع العام المنقسم الى الامرين ونقضا المجموع العام
المشار اليه بقوله اي على الدوام في المجموع انه موجود العلمية مع هذين السببين
لانه الذي كان حاويا بين هذين الاحتمالين في نظر العقل والمستثنى هو احدا الاحتمالين
هذين الاحتمالين بعينه وهو ما في ضمن احدهما فقط وفائدة قوله فقط التنبيه
على ان المراد احدهما المأخوذ بشرط لا اي بشرط انتفاء الاخر لا المأخوذ

الشرط حتى يستقيم ما ان المراد احدهما لا مجموعهما لشرطا مجموعهما شيا ويتحقق
الامرين ليقتضي تحقق احدهما في ضمنها الا انه مع تحقق الاخر لا يعتبر للسببية لا الاخر
والمقصود هو الثاني خلافا للاول هكذا تحقيق الكلام في هذا المقام فلا يلتفت
الى ما قال بعض ارباب الحواشي فانه اشتبه شيئ بالحواشي قوله في حيث الحجب
فان الاسم الذي فيه العلمية والتانيث مثلا اذا ازالت علميته بالزوائد
لتانيث فيبقى الان وصفيته وكونه مجازا منع الصرف يزول
منه زوال العلمية فلذا قال لم يبق فيه سبب في حيث الحجب قوله واعلم ان
اقوى ما يمكن اجتماعه من العلل العلمية والتانيث مثلا اذا امكن زالت علميته
بالذات ولا التانيث فيبقى الان وصفيته وكونه مجازا منع الصرف
يزول منه بزوال العلمية فلذا قال لم يبق فيه سبب العجمة والتركيب والالف
والنون كما في ادريس حين يزول [illegible] بزوال العلمية لان المشروط
لا توجد بدون الشروط قوله امر في صمت يصمت مثل نظر [illegible] غير محقق [illegible]
من اللطافة قوله صمت بكسر الميم من صمت يصمت [illegible]
المعرفة وان لم تشتهر بهذه القاعدة قال المحقق المحشي صمت علم [illegible]
[illegible]
حين بالصمت ولا [illegible] الاصطلاح [illegible]
غلط [illegible] قوله وخالف سيبويه
الاخفش [illegible] التفاح [illegible] سيبويه
اى [illegible] وهو لقب امام النحاة عمرو بن عثمان [illegible]
كان صاحبه [illegible] بالتفاح بحيث لو [illegible] صدر منه [illegible]
صوت [illegible] سيبويه لقبه [illegible] تركيب [illegible]
وصوت قوله [illegible] قول [illegible] الفاضل الهندي
عن بعض الشراح حيث قال [illegible] الاخفش [illegible]

سيبويه

سيبويه [illegible] وغير ملايم [illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible]
[illegible] القدم [illegible] ام لا [illegible]
غلبته [illegible] عليها والوصفية الضعيفة [illegible] سيبويه ولا الاخفش
قوله [illegible] اى كلام [illegible] فانك اذا قلت
زيدا [illegible] معناه زيد [illegible] وجد الشكر منصرف
بالاتفاق قوله وان كانت [illegible] في الوصفية بحيث لا يكون
لاحتمال الوصفية مجال [illegible] فهو عند الشكر منصرف
بالاتفاق لسبب الوصفية [illegible] الابتداء يكون [illegible]
[illegible] عن القاعدة المذكورة انه داخل في المراد [illegible]
[illegible] الاخفش وغير منصرف عند سيبويه [illegible] منصرف بلا خلاف [illegible]
مبتدا [illegible] الوصفية [illegible] العلمية [illegible]
في [illegible] يكون [illegible] وصفية [illegible] العلمية كذا قال بعض [illegible]
[illegible] غير وارد [illegible]
[illegible] الاسود [illegible]
[illegible] وصفية محققة [illegible] في التفصيل [illegible]
[illegible] قوله [illegible] بالكلية [illegible] العلمية [illegible] الذات
ويجوز ان يكون [illegible] بالسواد [illegible] فالمراد [illegible]
وان كان [illegible] متصفا بالسواد [illegible] قوله [illegible]
للذات المخصوصة الموصوفة [illegible] الوصفية [illegible] بالكلية
[illegible] الاسود [illegible] قوله [illegible] الاخفش [illegible] قال الاخفش
في كتاب [illegible] مقتضى [illegible]

لسماع ومنعها منع الصرف قوله هذا القول اظهر فان المعدوم لا وجه لايثره
قوله في حكم واحد فيده به لجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين نحو ان في
وعبيد يحوص وبحجمه قوله فيا عبد عمرو ولو نهيت الاحاد فيا ناعبر العلمية
في احوص فهو جر منع الصرف وجمعه على احاوص واعتبر الصفة فجمعه على
حوص وذلك لان احوص حال العلمية غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل والحوص ضيق في مؤخر العين يقال رجل احوص والمراة حوصا
ثم جعل احوص علما فانث وجمع الاحوص في حال العلمية تارة
على الحوص اعتبارا للصفة الاصلية وتارة على الاحاوص اعتبارا
للاسمية العارضة بسبب العلمية وانما قلنا ذلك لان افعل الصفة
يجمع على فعل وافعل الاسم على افاعل كالارانب قوله اى باب غير المنصرف
يعني ان اللام للعهد قوله اى لصورة الكسر اعلم ان الجر يتحقق في
قولهم بغير الكسر لا تاء ويعني الكسر مع التاء فجعل الكسر لا تاء وهم ابا
ب التنا وهم الكسر مع التاء في حركة الاعرابية والبنائية
فالمناسب ان تقول بغير بالكسر فاصلح الشارح بقوله اى لصوره
الكسر منصرفا مطلق هذا الاطلاق وكذا الذي بعده في مقابلة المذهب
الثالث قوله غير منصرف مطلقا هذا المذهب سخيف اذ الحكم بعدم الانصراف
مع زوال السببين واحدهما بسبب اللام او الاضافة غير معقول
ومناف للطالب المتعلق عليها في قوله وما فيه علمية موثرة اذا نكر
صرف فليتامل قوله هو التنوين الدال على التمكن وانما حذف الكسر
تبعا له لانهما تبعا فيان في مثل غلام زيد فلو دخله الكسر لتوهم
جواز دخول التنوين الى حذف الكسر تبعا لحذف التنوين
والتنوين لا يجتمع مع اللام والاضافة فعاد الكسر قوله المرفوعات

مبحث المرفوعات

جمع وانما جمع ومرفوعات بصيغة الافراد مع انه الملايم لارجاع الضمير
والمقام التوحيد لان التوحيد الرفع سابقا كقوله الرفع علم الفاعلية وتوحد
نعت المرفوع منها يوهم ان انحصار المرفوع في نوع واحد وهو الفاعل فازال
ذلك الوهم بايراد صيغة الجمع الدالة على تعدد انواع المرفوع قوله لا المرفوعة لما
نهت الوهم فهو تعريف صيغة اسم المفعول لان المرفوعات جمع مرفوعة كما
في المضروبات جمع مضروبة وبازال هذا الوهم بقوله لا المرفوعة قوله لان موصوفة
اى لما كان المذوف مشتملا على محلى محلصين بالالحاق سوى الطلب استدل عليها بقوله
لان موصوفه الاسم وهو مذكر لاسم مرفوع لا اسم مرفوعة قوله جمع هذا الجمع اه
يعني يجوز ان يجمع بالالف والتاء صفة المذكر الذي لا يعقل من غير اشتراط
شيء من شرائط جمع المذكر جاز ان يجمع المؤنث هذا الجمع قوله كالصافات نقل عنه قدس
سره الصافات في حديث الذي يتقدم منا ثلث قبائل وقام الرابع على طرف
الحاف قوله كالايام الخاليات اى الماضيات حين دخول اللام في ايام
خلوقا اى سفين قوله الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على المفرد قوله
لان التوحيد اه لما ذكر المصنف الرضي حيث قال ذكر الضمير مع رجوعه
الى المؤنث المرفوعات نظرا الى خبر الضمير لان المبتدأ وهو الخبر يجوز
مطابقة المبتدأ له لملاحقة للمعود اليه انتهى وحاصل الجواب ان الضمير
راجع الى المرفوع المدلول عليه المرفوعات لان التوحيد انما يكون
للخفة لا للافراد قوله اى اسم اشتمل لان الكلام في مرفوعات الاسم
قوله اى علامة كون الشيء فاعلا اشار الى ان الياء في الفاعلية
مصدرية قوله ان يكون موصوفا بها اى كالموصولات بها فان
موصولات والحروف الادائية وان يجعل اوصافا لكن شبهته بها لعدم
استقلالها وتبعيتها الكلام الموصوف قوله ولا شك ان الاسم موصوفا
اى لما كان في معنى الرفع المحلى خفاء وكذا في الاشتمال الاسم عليه يعني

الوقع بدل

معنى الرفع المحلي واشتمال الكلام عليه ودخل ايضا في هذا الكلام على اسم الهندي
حيث خصص المرفوع بما اشتمل على الرفع لفظا او تقديرا وعدم اعتبار
الرفع المحلي على انه لا يكون الا في المبني والمرفوعات في اقسام المعرب
وهذا البحث عن الفاعل اذ الكلام في جزء او نظايره على انه يطفل ولانه نظرا
الى ان الفاعل واخواته لما يكون في الاسماء المعربة يكون نظرا
لبيان اليفهم بلا تفاوت والبحث ايضا لما يكون على الفاعل المعرب يكون
في الفاعل المعرب ايضا وكذا في اخواته وعلى كل الفاعل المعرب يقع فاعل
وكل فاعل مرفوع فلا بد ان يكون المعرب في عافا عن توجيه على وجه
يصدق على المعرب المرفوع ايضا وحكمه مشتملا على الرفع المحلي ولا تجعل المر
فوع قسما في المعرب بل تجعله قيد الكلام لجواز ان يكون اعم منه فلا
يلزم المحذور الذي بحث تخصيص الفاضل الهندي قوله فمنه الفاعل
جواب شرط محذوف اي اذا عرفت هذا فنقول منه الفاعل او هما
اشتمل عليه حذف المرجع لما يرجح الاول موافقته للتمهيد التي هي اصل
محدود غايات اصلا لان الغرض العام في تحليله الاختيار واهمل
اصل فيه لانه الموضع الاختيار ولان التركيب فيها اشد امتزاج
احد الجزئين وهو الفعل بالاخر ولانه اشتمل الخبر الا انه اصيغا
بمجرده في غير حاجة الى وسيلة بخلاف الاسمية فان تركيبها
بالادوات انها وجه عنها كقولك ان زيدا قايم فان اشارته من
تحليله الاسمية انها هو لطلب المنزه قوله ولان عامله اقوى وقوة الم
ؤثر تقتضي قوة الاثر ووجه قوته على انه لفظي ومحسوس اعني الفعل
بخلاف عامل المبتدا اذ لا دخل على المبتدا ومعنى الابتدائية
واعلم ان كون رافع الفاعل ما ذكره هو المشهور وذهب قوم

الكوفيين الى ان الفاعل يرتفع باحداثه الفعل وذهب خلف الاحمر
الى ان العامل في الفاعل معنى الفاعلية وذهب هشام الى انه يرتفع بالاسناد
قال ابن فلاح ويرد هذا ان عامل اللفظ مجمع عليه والمعنوي مختلف فيه والحمل
على المجمع عليه اولى من المصير الى المختلف فيه فالمذهب الراجح ما قاله الجمهور
المشهور قوله وقيل اصل المرفوعات المبتدا وهو مذهب سيبويه واستدل
عليه بدليلين احدهما ان الاصل في المسند اليه التقديم لان المسند صفة
في صفاته وحقها انها جزء وهو كذلك في باب المبتدا بخلاف الفاعل فان المسند اليه
مؤخر وثانيهما ان المبتدا يحكم عليه بالاحكام الجامدة والمشتقة نحو
هذا حجر وهذا قايم بخلاف الفاعل لا يحكم الا عليه بالمشتق حقيقة لان المشتق
او حكما فلا يرد انه يحكم على الفاعل بالمصادر واسماء الافعال والظروف
وليس شيء منها مشتقات فاذا كان كذلك كان المبتدا هو الاصل
لانه اكثر تصرفا واشد اثرا في الكلام وفي دلالته هذين الوجهين على
المدعى نوع خفاء الا ما حقيقيا وحكما فان قلت ما فائدة تفسير
ما هو العامه بالكلام وتخصيصه بتعميم الكلام بما يشمل الحصص
والحكم قلت لما قيده كلمات في توجيه الكلام المرفوع بالكلام
بناء على ما سبق لا بد ان يعتبره في توجيه الفاعل الذي هو قسم من
المرفوع بالكلام ايضا والمراد ايضا بالكلام ليصدق توجيه الفا
على الذات الذي هو معنى الفاعل مع ان الفاعل عند ارباب
هذا الفن هو الكلام لا معناه وان كان الفاعل في الحقيقة هو المعنى
قوله ليخرج عن الحد توابع الفاعل فان كلها والفعل اليه
تابعية الفاعل فانك اذا قلت جاء زيد العاقل استندت
الفعل الى زيد اولا وبالذات والى العاقل ثانيا وبالعرض
لانه عبارة عن الاول في المعنى وكذا ولسبيل والمعطوف ولا

ولا ينافيه قولهم المقصود بالذات هو البدل وا الاول ذكر للتوطيه
لان تلك المقصودية فى جهة اللفظ فقول بعض المحققين يخرج
عن الحد بعض التوابع الفاعل غير محقق قوله وكذا المراد له يعنى
لا بد من اعتبار قيد الاصالة فى تعريفاتها لاخراجها تاثيرها قوله ليتناول
اه اى ليتناول الفاعل الموقوف على هذه الامور قوله واحترز به
اه اى ان الكوفيون لم يفرقوا فى الاسناد بين قولهم ضرب
زيد وبين قولهم زيد ضرب فجعلوا زيد فى المثالين فاعلا فلا حاجة
عندهم الى هذا القيد بل الواجب تركه واما عند البصريين فالمختلف
فى صورة تقديم الاسم عليه مسند الى ضميره الاسم وهذا الجملة الفعلية
الى الاسم فالفعل ليس مسندا الى الاسم والاسم مبتدا لا فاعل فلا
حاجة الى مستنده الى الاسم فالفعل ليس مسندا الى الاسم والاسم
مبتدا لا فاعل فلا حاجة الى اخراجه عن التعريف بقيد
التقديم بل خرج بقيد اسناد الفعل اليه كان الجازم الى
فنيحى او لو لاحظته ان اسناد الفعل الى ضميره الشئ اسناده
الى ذلك الشئ فى الحقيقة كما صرح به الشارح اعتبر قيد التقد
يم لاخراجه قوله تقديمه عليه وجوبا لانه الفرد الكامل واللفظ
اذا اطلق ينصرف اليه قوله ليخرج عنه اى تعريف الفاعل
فانه يصدق على هذا الموصول الواقع مبتداء انه اسم اسند اليه
شبه الفعل مقدما عليه الا ان تقديمه لغرض المبالغة
والاختصار وليس واجبا بل جايز قوله نحو فى الدار صديق
على رجل انه اسند اليه شبه الفعل اعنى الظرف مقدما عليه
وجوبا فيدخل فيه فى تعريف الفاعل وليس لفاعل

فنيحى م



تقديم نوعه اى تقديم الكلى اى اصله فى ضمن جميع الافراد وليس التقديم فى باب
الخبر كذلك فانه هنا وجب تقديم هذا الفرد منه لمانع وهو كون المبتدا نكرة كما تنبع
عليك قوله اى اسنادا واقعا على الظرف مع انه منصوب على المصدرية لا اسند
الا انه يلزم منه الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبى وهو قوله وقدم عليه اه
قال المصنف على جهة قيامه ولم يقيده به ليدخل فيه الفاعل الفاعل الذى لا يقوم
به الفعل حقيقة نحو ضرب زيد ومات زيد ولم يقم زيد فان الضرب امر اضافى
اعتبارى ليس موجودا فى الخارج والموت امر عدمى فليس لهما قيام حقيقى
بالفاعل لكنهما اسند اليه على طريقه اسناد الفعل الى فاعله وهو صيغة المعلوم
وهما مسند ان الى الفاعل على جهة القيام اى على طوره وطريقته قوله كالمسمى بالفاعل
اى كما فى زيد قايم ابوه بمنزلة تقوم ابوه وسمى النحاة قوله الصاحب
المفصل وتبعه الشيخ عبد القاهر واكثر النحويين قال الفاضل الرضى ولا
خلاف بين النحاة انه يقال له فى اصطلاح النحاة فاعل ام لا وليس
خلافا فى معنى ما قوله اى مما ينبغى ان يكون الفاعل الاصل على اللغة
ما يلزم عليه الشئ وفى العرف بمعنى القاعدة الكلية كما يقال الاصل
فى الفاعل ان يكون مرفوعا اى القاعدة الكلية فيه الرفع وقد يطلق
فى العرف ايضا على الاول وما ينبغى ان يكون عليه الشئ كما يقال
الاصل فى الواو المضموم ان تقلب تاء او همزة فيهما كما فى تراث
والا لا تقلب كما فى وجوه ولئن حمله على هذا المعنى ادلم يحمله على المعنى
الاول يلزم فى مخالفته مخالفة القاعدة ومخالفة القاعدة غير جائز
مع الحوار هنا فى الاصل بهذا المعنى اما ان يراد ما ينبغى ولو اوجب
فيكون صورة وجوب تقديم الفاعل داخلا تحت الاصل واما ان
يراد منه الاول المنفك عن الوجوب فصورة وجوب تقديم
الفاعل على خلاف الاصل قوله ان لم يمنع مانع كقصد الحصر

ونحوه مما ذكر في باب وجوب تقديم المفعول على الفاعل او ترك
قوله ان لم يمنع مانع للخلاف فيه لانه يوهم انه مع وجود المانع
ليس الاصل فيه التقديم مع انه ممتنع التقديم مطلقا ولهذا يكون
في قولنا ما ضرب غلامه الا زيد الفاعل مقدم على المفعول رتبة
قوله الفعل المسند وصف الفعل بكونه مسندا الدال على تلبسها
على ان المراد من الفعل هو المسند لا معناه الاصطلاحي ليتناول نحو
فاعل شبه الفعل لكونه مسندا الى الفاعل ولو قال الاصل تقديم المسند
لكان اوضح واشمل قوله من غير ان يتقدم عليه شيء من معمولاته
اي من غير ان يتقدم عليه فقط شيء من معمولاته فانه تقدم معمول
الفعل على مجموع الفعل والفاعل لا يقدح في اصالة كون الفاعل
بعد فعله نحو زيدا ضرب قوله لشدة احتياج الفعل اليه فانه
علة لوجوده فاحتياج الفعل اليه احتياج المعلول الى علته قوله
فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلو لم يكن الفاعل كالجزء لم يسكن كلام
لسكن في ضربك مع توالي الحركات الاربع لان المفعول فضلة
ليس بجزء والفاعل جزء قوله وذلك غير جائز والاولى
جوازه لوروده في كلام الفصحاء قال حسان ولو ان مجدا
اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقال
غيره كسا حلمه ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى
في ذرى المجد وقال غيره جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر
وحسن فعل كما يجزى سنمار وقال غيره لما رأى طالبوه مصعبا
ذعروا وكاد لو ساعد المقدور ينتصر الى غير ذلك كقوله
بني خلاد منه عن حليمي وقد اخذه احسن التنبي وكقوله
ابا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب
قوله الى غير ذلك من الابيات ونحن حصرنا مواضع الاضمار

قبل

قبل الذكر في كتابنا الموسوم بمنتهى النحو في مواضع احدها ان يكون
الضمير مرفوعا بنعم وبئس وبابهما ولا يفسره الا التمييز نحو نعم رجلا زيد
ثانيها ان يكون مرفوعا باول المتنازعين المعمل ثانيهما لانها يكون
مجازا عنه ومفسرة خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا خامسها ضمير
الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها رابعها ضمير الشأن والقصة
نحو قل هو الله احد فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا خامسها ان
يجر برب ويفسره التمييز نحو ربه رجلا سادسها ان يكون مبدلا
منه الظاهر المفسر له نحو ضربته زيدا سابعها ان يكون متصلا بالفاعل
مقدم ومفسره مفعول مؤخر نحو ضرب غلامه زيدا والاخفش يجوزه
مطلقا لما عرفت قوله جزى ربه البيت دعا عليه بالكلاب العاويات
كلاب غير الصحيحة والمكتسبة وقوله وقد فعل اي وقد فعل الله به
هذا الفعل وهذا الكلام تفاؤل منه قوله بالوضع اعترض بعضهم
بانه لغا الكاف ودلالة الاعراب على المعاني بالوضع ولكنك
ان الحركات الاعرابية الفاظ فيكون لفظا موضوعا لمعنى بوضع
فيلزم ان يكون كل كلمة معربة مركبة والجواب ولا يمنع كون
الاعراب اللفظي كلمة وثانيا بان المعرب ما يكون مركبا من اجزاء
مرتبة في السمع والاعراب يسمع مع اخر المعرب ان كان بالحركة
ونفس الاخر ان كان بالحروف قوله فلا يرد ان ذكر الاعراب
الى اخره نقله شيخ الهندي حيث قال وكان ينبغي ان يقول
واذا انتفت القرينة اذ الاعراب من القرائن وهذا الايراد
مبني على انه اراد بالقرينة الامر الدال على المعنى وليس كذلك
بل القرينة هي الامر الدال على تعيين المراد باللفظ او تعيين
المحذوف فلم يكن الاعراب مستثنى عنها فان معنى العبارة

ح اذا التبس الاول واشتبه القرينة الدالة على الاعراب فيهما قطعاً
قوله متصلا بالفعل الاول ترك قوله بالفعل ليشمل المتصل بشبه
الفعل واسماء الافعال فانه ايضا يجب تقديمه قوله فلما فات الا
تصال الانفصال يعني لو قدم المفعول المذكور قبل الحصر على الفاعل
المتصل به يلزم انفصال الفاعل قوله مع جواز ان يكون عمرو
مضروبا بشخص آخر قال بعض الافاضل هذا ظاهر في المثال المذكور
ونظايره مما الفاعل خاصا اما اذا كان عاما نحو ما ضرب الا زيدا
وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له والجواب
انه اذا كان الفاعل عاما فلا يكاد يوجد مثال صادق لبداهة
كذب حصر ضاربية كل احد في زيد والكواذب لا يعرض لها
على القواعد الادبية ولا يقع الا اذا كان مخصصا لاحد كجماعة
معينة وح يجري فيه ما يجري في المثال المذكور في الشرح ولا تجوز
ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا فغير مستقيم لانه لا يصح
عندنا ما خلق الله على احسن الصور الا يوسف لان يقال الحصر
حصرا حقيقيا في يوسف مع جواز ان يوسف مخلوقا لغيره
وكذا في كلام هذا المثال ورفع الشبهة ان المراد بجواز
كون المفعول للفاعل آخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية
فان هيئة القصر في مثال الشرح تمنع كون الفاعل فاعلا
لغير هذا المفعول ولا تمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا
الفاعل والمنع انما يأتي من قبل ياتي من كمال يوسف في خصوص
المادة فلا ينافي دعوى الجواز قوله قصر الصفة قبل تمامها يعني ان
ضاربية زيد صفة قصر تعلقها على عمرو فلو قيد الا عمرو قبل ذكر
زيد يلزم قصر الصفة قبل تمامها قوله فيفيد انحصار ا كل لان

الثاني

لاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا
نحو ما ضرب الا زيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا نحو
ما ضرب الا زيدا عمرو اما اذا لم تذكر المفعول والفاعل او ذكرتهما عامين فليس
فيما بعد الا احتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب
احدا الا زيد في الفاعل وما ضرب الا زيدا وما ضرب احد الا زيدا في المفعول
وكذا اذا ذكرت فاعلا او مفعولا معا عامين نحو ما ضرب احد احدا الا
زيد عمرا وقد بينهما عامين ولم تذكرهما نحو ما ضرب الا زيد عمروا
او ما ضرب احد احدا الا زيد عمرو والقول المستثنيان غير محتملين اذ ليس
هنا غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى وكذا
ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق به المفعول المستثنى
كما كان فيما اذا كانا خاصين فيكون فيما ضرب الا عمرو المفعول
المستثنى كما كان زيد لمضروبية المطلقة مقصورة على عمرو والضاربية
المطلقة المقصورة على زيد وتخصيص مضروبية عمرو بزيد وذلك
غير المعنى الذي اردناه فافهم انما استثناء شيئين باداة واحدة
بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة
الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهو حرف فلا يستثنى به شيئان
لا على وجه البدل ولا على غيره فلا تقول على البدل ما اخذ احد
شيئا الا عمرو درهم ولا تقول في غير البدل ما اخذ احد
شيئا الا عمرو الدينار ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم
فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان
بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وذلك
لان الكلام يكون بمنزلة ما ضرب بدلين من قبل الا لانهما واقعان موقع
ما ابدلا منهما اي كانهما واقعا قبل الا وليسا المستثنيين

فكانك قلت ضرب زيد عمروا او مقدر فهذا عند الاولين بدل ومعمول عامل
مضمر في جنس الاول لا بدلان والتقدير ما ضرب احد احداً الا زيد ضرب
عمروا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمروا او كان
احدهما مذكوراً دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين
لكن المستثنى لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد احدا الا زيدا والا زيدا
فسوطلم يجز لان المستثنى اذا ليسا كما لوا في قبل الا وهو لضعف
عن استثنا شيئين الا بوجه المذكور فان استدل في اجازة مطلق
بقوله وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي
بلا روية فقديته فلجوابهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اي
اتبعوا في بادي الراي او بان الظرف يكفيه رايحة الفعل فيجوز فيه
ما لا يجوز في غيره وان اردت في اصل المسئلة عن ما ضرب الا
عمروا زيدا ان زيدا مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب
زيد الا عمرو انما المعنى لا ينعكس لا يلزم استثنا شيئين باداة
الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها
الا في مواضع خاصة ليس منها كذا افاد العلامة الرضي قوله الا في
الفاعل في هذا التوصيف اشارة الى ان المراد في الفعل العامل
لا الفعل الاصطلاحي اذ ليس رفع الفاعل من خواصه فيدخل في العامل
شبه الفعل العامل في رفع الفاعل قوله اي حذفا جائزا اشارة الى ان جوازا
مصدر بمعنى اسم الفاعل ولنصب المصدرية باعتبار موصوف الذي هو الحذف
قوله وانما قدر الفعل دون الجزائين النوص في هذا وفي الامثلة التي الفاضل الرضي
حيث قال والظاهر ان زيد مبتدا لا فاعل لان مطابقة الجواب للسوال اولى وما
اجاب به الشارح فهو جواب ظاهري وان شئت الجواب التحقيقي فاستمع لما يتلى عليك
فنقول ان مقام حمله اسمية صورة وفعلية تحقيقا تقديره اقام زيد ام قام عمروا

[illegible]

ام

ام قام بكر الا بجيز ذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لانه يدل على الزمان المتجدد
المتغير فيتعقد الاستفهام عنه بخلاف الذوات الثابتة كزيد ونحوه
فلما ضمن من معنى الاستفهام قطعا لمسافة التطويل وجب تقديمه لذلك وكان
دال الاسما ذات الفاعل صار الجملة اسمية لتقدم المسند اليه في الكلام فقد الجواب
نوع المطابقة مع الحقيقة دون الصورة قوله متعلق بضارع فانه فتلقه
المقدر للابلاغ بمرثية بزيد قوله على غير القياس اذ القياس مطلوبات قوله جائني
رجل ان زيد فكانك اذا قلت رجل كان فيه ابهام بدون ذكره
عن زيد بخلاف قوله وان احد استجارك فاجره قوله بل لا بد له من
الفعل ليس الا لكنه جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون خبرها فعلا
فالمثال اذن على مذهبه ليس من قبيل ما نحن فيه قوله اي الفعل والفاعل
اي ما حذف الفاعل وحده لم يثبت الا عند الكسائي كما يجي في
الشارح قوله لعدم قيام ما يؤدي مؤداه لان نعم قرينة تدل على لفظ
الجملة المحذوفة ولفظ الجملة تدل على معناها ولا شي يؤدي مؤدى الجملة
والحذف الواجب لانه من قبيل التوطية وما يؤدي معناه فان المفسر
في الاية هو الثاني وحذف لشرطه هو الاول فتامل قوله البكون بجواب
مطابقا للسوال وايضا يلزم تكثير سماع الحذف بسبب حذف الجملة
الاسمية الكبرى والفعلية الصغرى قوله واقتصر على الفعل بجواز ان يراد
بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على الاقل والاصل
على الفرع لكن ينبغي ان يقيد لقيد العامل في غير المصدر اذا
في نحو اعجبني ضرب زيد لا يصح فيه التنازع اذ لا يعمل فيه الاضمار
لانه مصدر قوله في اكثر فعلين مثل ما ورد في الدعا في قوله اللهم صل
على محمد وال محمد كما صليت وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم
وال ابراهيم فان اعملت الفعل الاخير كما هو مذهب البصريين

وقدم

مبحث التنازع

المضمرة الفاعل في الافعال الثلثة وكذا العكس قوله اذ المتقدم عليهما
والمتوسط اما نظر لقول بعض الشارحين حيث جوز التنازع في صورة
التقديم عليهما اذا كان النزاع في المفعولية وفي صورة التوسط بينهما
اذا كان النزاع ايضا في المفعولية والاولى تخصيص الفاعل والثاني بالمفعول
والشارح الزجر جوز الصورة الاولى فيهما في الصورتين وتحقيق قد تحقق
كلامه في بعض تعاليقنا على الشرح بما حاصله ان طلب العاملين
لذلك المعمول المقدم عليهما [illegible] ولا يرجح الاول حتى يجب به اذ
لو كان القرب علة موجبة او مرجحة لكان في صورة وقوعه بعدهما
معمولا للفعل الثاني فقط ولم يقع فيه نزاع بين الفريقين ولما
الكلام بعينه جار في صورة التوسط فلا تغفل قوله نحو ما ضرب
واكرم الا انا هذا اذا كان المتنازع فيه منفصلا اما اذا كان
منفصلا مستثنى نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك ففيه
تنازع وقد حذف المفعول مع الاستثناء في الاول مع اعمال
الثاني او في الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه
بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو قمت وقعدت
بك قوله اذ لا يجوز التنازع في الضمير المنفصل المنصوب
والمجرور لا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك
ضربت واكرمت وبك قمت وقعدت فقول المص ظاهر غير
وارد قوله ولا على قطعية ان يرجع النزاع باعمال الاول
والثاني لانه حرف هذا التعليل ثم يجري في الضمير المنفصل المقرون
بالا كالمثال المذكور وان كان ضميرا منفصلا بدون الا نحو
زيد عمرو ضاربه ومكرمه واما ام قاعدا انت فجز جار فيه فالدليل
خاص والمدعى عام والحق جواز التنازع في مثل هذا قوله فقد يكون

الفاء

الفاء جزاء الشرط والجملة جزائية ويجوز ان يكون الفاء للاعتراض والجملة
معترضة والجزاء قوله فان الحلت الاول ان كان قوله ويختار بالواو كما
في اكثر النسخ وقوله فيختار ان كان بالفاء كما في اكثر النسخ قوله في الفاعلية
اه واعلم ان التنازع في مفعول ما لم يسم فاعله داخل في التنازع في الفاعلية
اما باختيار مذهب من جعل مفعول ما لم يسم فاعله داخلا في الفاعل او بتعميم
الفاعل اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا قوله في المفعولية ينبغي ان يعمم
المفعول ايضا ليشمل التنازع الواقع في الحال نحو جاء زيد وضربت
عمرا راكبا قوله وليس هذا قسما ثالثا لان قاعدة القسم في كل قسمة
ان يكون مقيدا بالوحدة فكأنه قال التنازع من حيث انه قسم
واحد يكون في الفاعلية اه وهذا المتنازع فيه ليس قسما واحدا من
المتنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج عن القسم قوله يعني قد يكون
اه اشارة بهذا التقدير الى حالية مختلفتين دالة على الحال والعامل
وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد يكون لرجوعه
الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لا الى [illegible]
كما يتبادر منه لان الضمير لا يحتمل لو رجع الى المصدر قوله المتنازع فيه
واحدا اي شيئا واحدا قوله لها وجوه كثيرة وهي ستة عشر وجها صرح
الشارح باربعة منها في الامثلة الاربعة واشار الى اربعة منها بقوله وغير ذلك
مما يحقق الكلام الظاهر فيه وتركه وترك ثمانية اخر محوية تحت
اقتضاء الفعل الاول المفعول والثاني الفاعل قوله البصريون
ليس المراد من البصريين ان يكون جميعهم من البصرة بل لو كان بعضهم
من البصرة ووافقهم اخرون ليس كلهم بصريين فلا يرد ان منهم
الكسائي كوفي فكيف عده البصريون قوله مع تجويز اعمال الاول
اشارة الى ان المراد بالاختيار هاهنا الاختيار بطريق الترجيح لا بطريق

الى القطع والجزم قوله وبدا به اه ينبغي ذلك هذا التعقيب قوله ويختار
البصريين ونحن اخترنا هذا المذهب في تعليقاتنا على شرح الكتاب
ويسند للفاعل عليه بأي عشرة دليلا قوله وللزوم التكرار يعني ان في محل الفعل
الاول عند اعمال الثاني ثلث احتمالات الاضمار والحذف والذكر فاختار
وا الاضمار لجوازه في العمدة والحذف والحرف لانه لا يلزم حذف الفاعل في
عين حسبه شيئي سنده والذكر دون لعل العامل لانه يوجب التكرار في اللفظ
دون الحذف صرح به ليترتب عليه قوله خلافا للكسائي قوله ونظرا الى ان
ح اي نظرا الى الفرق بين الحذف والاضمار في التثنية والجمع اما في المفرد فلا فرق
نحو ضربني واكرمني زيد ولهذا اكتفى بمثال التثنية لحصول المقصود به قوله
وجاز لحمله الاعتراضية ذكرت لبيان العقول القوام قوله تشريك الرافعي
وتشريك الناصبين الخ وقد نقله عنه بعض شراح الرسالة وشارحيه
شيخنا المحقق الشيخ حسن في المعالم الا انه غير مشهور عنه كما اشتهار التشريك
الرافعي فلذلك لم يتعرض هنا من العلامة والمترجم عن شيخنا المحقق في حواشي
المعالم قوله اضماره قبل الذكر جوزوه عنه عند اقتضائهما الفاعل
اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول قبل الكلام التام كما في صورة
لتناصب لعمرو اذ اقتضى الفعل الثاني المفعول والاول الفاعل وعنه لم يف اعمال الثاني
واضمار الفاعل في الاول قبل الكلام فتشبه الصورة الاولى المراد به المروية عنه
بالصورة الثانية المروية عنه الخ ومشتبه صور في اعمال الثاني واضمار الفاعل
للاول قبل الكلام لنحو بالمثالين المذكورين قوله ورواية المتن الخ اي الرواية
المترجم اليه عبارة المتن مغايرة ورد في بعض الحواشي فرق في عبارة
المصنف محل يمكن تطبيقها على جميع الروايات عنه قوله ان استغنى عنه
مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد وقال الا لكلا يجوز
ذلك قلت قوله نحو حسبني وحسبت زيدا منطلقا فان حسبني حسب

شارعا

شارعا منطلقا الاحر واعلم فيه حسبت فوجب اظهار مفعول حسبني وهو منطلقا
الاول قوله لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت اي افعال القلوب الا بالذكر على
ما هو المشهور وذلك لكون معنى المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في
قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى المفعول الاول اي علمت
قيام زيد وحينئذ يلزم حذف احد مفعولي باب علمت قياما بالقرينة لان كل واحد منهما جزء
منصوب به ظاهر في المفعولية لباب الطبيعة قد جاء في كلمة البواقي ان هو الا مرجع الى الذي
يجعلون بيانا هم التنزيل فصلا هو خيرا لهم التخلص هو جزء المحذوف ولهما وقال لا نحكما على غوا
انا طالما مقدورا بنا الاعداء لا تحكما اذ لا تحذف ثانيهما قوله ولا يجوز
الا جواب سؤال تقديره ان شرط التنازع ان يعم اعمال كل واحد في الواقع
بعدهما وههنا ليس كذلك اذ لو عطف منطلقا لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا للفعل
الثاني لكونه مفردا او كون المفعول الثاني وكذا منطلقين لا يصلح ان يكون لحسبني
للاختلاف بينهما والجواب ظاهر قوله خلاف المفعول الاول وهو غير جائز لانهما
مبتداء وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتانيث والتذكير
واجب قوله وذلك لان لو للحل مدخولاته وذلك لان لو لامتناع الشيئ لامتناع
غيره فيلزم كون المثبت في سياقها وسياق جوابها منفيا والمنفي فيهما مثبتا اذ
امتناع النفي اثبات وامتناع الاثبات نفي فيكون السعي لاجل المعيشة منفيا
اذ هو منفيا مثبتا في سياق لو ولو وجه وهو الطلب الى القليل الكافي طلبا
للقليل مثبتا اذ منفيا في سياق جوابها وهو السعي لاجل المعيشة
وطلب القليل احد مفهوم دون الاثبات شيئي ونحن في كلام واحد
وعن الفارسي في ولم اطلب المال وح لم يلزم ثبوت الطلب القليل اذ تقديره
لو كنت ساعيا لمعيشة دنية كفاني قليل مع اني غير طالب فيغير خطاب
التنازع فافتقرا ولو ثبا اعمال الفعل الاول لانه عدل عن اعمال الفعل الا
لانه عدل عن اعمال الفعل الثاني مع مكانه الى الاول على ضعف وهو جهة في الغير

في دار الطيب ولولا ان اعمال الاول اولى لما عنوه حذف الضمير لكنه محتمل غير مفضوض والمحمد
لا الصراحة الا ثبتت متنازع فيه **قوله** ومفعول حتى او شبهه يجعل في هذا التعميم ادعا الشيخ
الرضي حيث قال ومفعول الذي لم يسم فاعله ولكانه جعل المفعول ما لم العامل وانه ذكر
الا قدر **قوله** بعض النحاة هو العلامة الزمخشري **قوله** كل مفعول اراد لحظ كل في
التوجيهات مع حالاتها لا الافراد والمقصود في مقام التوجيه ومجموعه والماهية غير
ملايم لان الادباء والاصوليين لا يتمسكوا في ذلك **قوله** وان ما صيغ للمفعول
وان ما صيغ للفاعل للمفعول في قوله فاعله معنى الفاعل انما قضاه
للفعل فاعلا للفعل فذلك الفعل متعلق بالمفعول فلا حاجة الى المناسبة
والملابسة صيغة للمفعول **قوله** اذا كان عامله فعلا ظاهر بقرينة قوله ان تغير صيغته
الفعل فيترك ما كان عامله شبه الفعل بالمقايسة فشرط اذا كان الرفع
ان تغير صيغة شبه الفعل الى اسم المفعول **قوله** او الماضي المجهول قال
الفاضل الهندي وهذا في باب ذلك العلما واراد صيغته صفته المشهورة نحو
للطرف يعرف اراد الطرف جاز بعادل تام وفيه نظر فان الصيغة المشهورة
بها فعل هو الماضي المجهول في الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا
فالاولى انه مذكور لطريق التمثيل في من قبيل ونحوه **قوله** مبتدا دل
هذا فعل اراد ان قوله صيغة الفعل الى مفعول لفعل مجاز
فليشار دل ما كان خارجا قيد التاويل [illegible] في باب علمت المراد
به الفعل او شبهه المتعدي الى مفعولين الاول منهما مسند اليه
والثاني مسند وبل اطلقه تغليبه ولا يختص في افعال القلوب بل يتناول
مثل قولنا جعلت زيدا فاضلا واتخذت عمر الشارا ونحو ذلك
قوله بخلاف نحو ضرب سؤال مقدر تقريره ان كون الشي مسندا ومسندا اليه
جايز وواقع مثل الخضر ضرب زيد فان المصدر بالنسبة الى الفعل
مسند اليه لانه فاعل وبالنسبة الى المضاف اليه مسند لا اليه المضاف

اي بالنسبة كونه اي كون الفاعل فاعلا للفعل ... الفعل متعلق بالمفعول ... نسبة الى الفاعل

اليه فاعله معنى فهو في باب الاسنا والاسناد الى فاعله وحاصل الجواب
ان الممتنع اذا كانا بين ومنهما اسنا والمصدر الى ما بعده غير تام
لان الكلام لا يتركب من المصدر وفاعله فهذا الفاضل الرضي تعليل
القدماء امتناع المفعول الثاني مقام الفاعل وهو التعليل الذي ذكره
ثم هذا المثال مردود والمتاخرون فقالوا يجوز نيابته عن
الفاعل اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قايم
لان المتكلم يرشد الى انه هو الجزء الاصلي قال الفاضل الرضي والاولى
ان انه قياسا نيابة عن الفاعل معرفة كان او نكرة
واللبس مرتفع مع التزام كل من المفعولين مركزه وذلك
بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدا فلا يجوز
في نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني على الاول
فاذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام
الفاعل وهو في مكانه وليس من شرط قيام المفعول مقام
الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع
بالفعل ارتفاع الفاعل فتقول علم زيدا ابوك
والمرفوع ثاني المفعولين انتهى والذي اختاره
انما اختاره في الفاضل ومبهم كون الشي مسندا
ومسندا اليه ممنوع ومعارض بجواز كون الشي
مضافا ومضافا اليه كغلام في قولك فرس غلام
زيد **قوله** فات الغرض والاشعار اي فات
الغرض بسبب جعله مسندا اليه ومرفوعا وفات الا
شعار بسبب فوات الغرض المشعر بالعلية فلا يرد ما قيل
ان ذكر المفعول مستدرك **قوله** بخلاف ما اذا كان

مع اللام فان المشغول عليه وكونه معمولا له هو اللام وهو لم يتغير **قوله** نفتين اى المفعول به واجاز الاخفش اقامته غيره مع وجوده ومنه قراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون ومثلها قول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب **قوله** لسبّ بذلك الجرو الكلابا فاقام بذلك مقام الفاعل مع وجود المفعول به اعنى الكلاب وقول الآخر اتيح لي من العدا نذيرا به وقيت الشر مستطيرا ٢

قوله ٢ والاول من باب اعطيت وكذا المفعول الاول من باب علمت اولى من الثاني لان الاول عالم وآخذ في المعنى دون الثاني

الاصل

متن المبتدا

قوله الاصل فيهما وهو كون المبتداء مسندا اليه وكون الخبر مسندا الى المبتداء وهذا التقديم في الاول منه **قوله** في العامل المعنوى وهو الابتدائية لانه اتفقا بما تجرد عنهما ومن المبتداء بتجريد الاسم عن العوامل الاسناد اليه شيء والاعتراض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر مراد بانّ العوامل في كلام العرب علامات لا مؤثرات ومن الخبر وهو الابتداء بتجريد الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده فلم من الاعتراض بان التجريد عدمي وهذا المذهب وهو كون الابتداء عاملا فيهما مذهب الزمخشرى والجزولي وهو الذى رجحناه في كتابنا الموسوم بمفتاح اللبيب وذهب سيبويه الى ان الابتداء عامل في الخبر وقال الكسائى والفراء بعمارة افعال وحكاه الفاضل الاسترابادى وقال بعضهم المبتداء اذا كان اسما يرتفع باسناد الخبر اليه وقال بعض الكوفيين المبتداء اذا كان اسما يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاستتار الضمير في الخبر الجامد ايضا وذهب العلامة الشيرازى الى ان الابتداء عامل في المبتداء وهما عاملان في الخبر وجميع هذه المذاهب الطلبة في كتابنا الموسوم بمفتاح اللبيب بدلائلها ذكرناها بوجه التطويل **قوله** اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اشار بهذا الكلام الى ان تحقق التجريد بمجرد عدم وجود عامل فيه وجد فيه العامل اللفظى ثم جرد عنه فانه يجوز لا نلزم لكن لما كان اللائق في الجواب وجه العامل اللفظى بعد بعدم وجوده بالتجريد **قوله** اصلا اشار به الى ان المراد عدم وجود العامل اللفظى فيه لطريق سلب الكل لا رفع الايجاب الكلي كما يتوهم من ظاهر اى العوامل والمراد بقوله اصلا ان لا يوجد فيه العامل لا لفظا ولا تقديرا **قوله** ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك لان الظاهر ان المؤثر لفظا مؤثر معنى فلا يخرج عن تعريف المبتداء مثل بحسبك زيد فان تاثيرها عوضه فليس الا في اللفظ لانك لو حذفته وجدت المعنى باقيا

مع ما له بخلاف حذفك ان في قولك ان زيدا قائم تفوت التأكيد المدلول عليه
بان وهذا رجوع له وكان ان الى ما بعده قوله كم قرشي فانك اذا قلت اقرشي عندكم كان
معناه المطلوب اقرشي عندكم ام لا قوله ولا وكم ان النافية في قولك ان ضارب الا زيدا
قوله وما في نحو ما ضارب زيد وفي ضارب زيد ما في نحو ما وفي استفهامية يعني ليس
لضارب ولو قال الواقعة بعد النفي لكان اجود لانه يندرج فيه ما وقع بعد كلمة غير في قول
الشاعر غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن على وجه واعلم ان في ذلك لانه
فيه وجوها احدها ان غير المبتدأ ولا خبر له بل لما اضيف اليه مرفوع يغني عن الخبر وذلك
لانه في معنى النفي والوصف بعده مخفوض لفظا وهو في قوة المرفوع بالابتداء فكانه قيل
ما ماسوف على زمن ينقضي مصاحبا الهم والحزن فهو نظير ما مضروب الزيدان والنائب
عن الفاعل الظرف وثانيها ان غير خبر مقدم والاصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير
ماسوف عليه ثم قدمت غير وما بعدها ثم حذف زمن دون صفته اعني ينقضي بالهم فعاد
الضمير المجرور ... ما ذكر فاتى بالاسم الظاهر مكانه وثالثها انه خبر لمحذوف
وماسوف مصدر جاء على مفعول كالميسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى انا غير اسف
على زمن هذه صفته وفيه ارتكاب خلاف الظاهر والاولى عندي في التعبير عن الوجه الاول
ان يقول ان ماسوف في القسم الثاني للمبتدأ ... نقل اعرابه الى غير لسبب كونه مضافا
اليه فهو نحو اخره اذ الداعي المنسوب قال ما لا قوله لم يجز ... كما سياتي انشاء الله
تعالى فهم ان العمدة ... اذا اسند الى الاسم الظاهر ... قوله واتاه الزيدان
واعلم ان ... في تركيب الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الف الاستفهام مذهبا ثانيا

خفا

نحو في كتاب القواعد وهو ان الضمير في اقائمان الزيدان ونحوه خبر حذف مبتداه
واقيم المظهر مقام مضمره والتقدير اقائمان الزيدان الزيدان فالزيدان الاول مبتداه
والثاني تكريره واقائمان خبره فحذف المبتدأ اعني الزيدان الاول لدلالة الثاني عليه ثم
حذف المضمر الذي في اقائمان وعلامته اي الالف واقيم المظهر اي الزيدان الثاني
مقامه فصار اقائم الزيدان وهو غير بعيد عن الصواب لان غاية ما فيه حذف المبتدأ
مع القرينة واقامة المظهر مقام المضمر وهما شائعان وعلى المذهب المشهور يلزم القول بان
النكرة مبتدأ مع وجود المعرفة والقول بان الصفة مبتدأ مع وجود الذات والقول المسند
مبتدأ مع وجود المسند اليه وكلها ظاهرة البطلان ولكن المحقق الشريف زيف المذهب المشهور
ونقول هذا بالتحقيق قبل وجود المبتدأ بدون الخبر وانما احتاج اليه الاضطرار قوله
المغاير للصفة المذكورة وجه المغايرة ان الصفة ثمة بعد رافعة لظاهر بخلاف هنا فانها رافعة
لظاهر ومضمر وايضا تلك واقعة بعد النفي والاستفهام قوله المسند به الى المبتدأ فيخرج الصفة
لانها هي المبتدأ لكونها مسندة الى فاعلها لسادّ مسد خبره او يخرج ... (بشبه)
فكان النكتة في تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وفي ظهر
لقوله به فائدة والا لا حاجة اليه لان المسند الى الشيء لكان القسم الثاني في المبتدأ او المسند اليه شيء
لكان القسم الاول منه اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه سواء المحقق هذا في الوجوب او بالا
لاولوية فعلى هذا يجوز ان يراد بالمبتدأ ما يطلق عليه المبتدأ بحسب التقسيم فان القسم
الثاني من المبتدأ يجب تقديمه اي ما هو ساد مسد الخبر اخر الكلام الظاهر ويجوز ان يراد
القسم الاول فقط اذ الكلام الاصالة يعني الاولوية الغير البالغة الى حد الوجوب قوله

لان المبتدأ ذات اه فان قلت هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان يكون الاصل التقديم على الفعل قلنا الجواب
ان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه ورتبة العامل قبل رتبة المعمول قوله
فكانه قال اي الامرين اه فان رجل والمرأة مبتدان قد تخصصا بابهامهما فردا للاحد المعلوم كونه
في الدار المبهم حصوله في اي الفردين وهذا التخصيص كما انه حاصل للمتكلم حاصل للمخاطب ايضا لان
المخبر لاحد معلوم له انه في الدار وهو مستفهم عن تعيينه فعلم انه ينبغي له التعيين في الجواب فلا يدفع ما
ذكره الفاضل الرضي من ان هذا التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص عند المخاطب الا انه يلزم مما
ذكره امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار لعدم نظائرها التي تدل على ثبوت العلم
لاحدهما عند المتكلم فالاولى ان يقول المجوز لذلك وقوعها في سياق الاستفهام وذلك لان
النكرة في سياقه في تاويل المعرفة اذ المعتبر هذا الجنس في الوجود وذلك الجنس وليس المراد واحدا
بعينه او لا بعينه قوله ولعلك تحققت ان الغرض من هذا التحقيق دفع اعتراض المحقق الرضي وحاصله
ان لا تخصيص هنا لان معنى العموم ضد معنى الخصوص فكيف يصدق الخصوص مع العموم وكيف
يوصف الاحد بالعموم والخصوص جميعا وحاصل الجواب انه انما يلزم الجمع بين الضدين
لو اريد بالتخصيص هنا التفرد الذي هو ضد العموم والشمول وليس كذلك بل المراد تقليل
الشيوع والابهام الحاصل في النكرات وهنا كذلك لانه لما نفي عن كل واحد من جميع الاكثر
ان يكون خيرا [illegible] لم يبق للسامع اشتباه لان الاشتباه انما يكون اذا اراد واحدا
من الجماعة من غير تعيين فيشتبه على السامع ان ذلك الاحد من هو فالتخصيص هنا
بحسب العموم من هذا الطريق فلا يلزم الجمع بين الضدين قوله تمرة خير من جرادة فقد امر

بانه

الشارح عن عمر وابن عباس ونقله الشيعة عن الامام جعفر بن محمد عن ابائه عليهم السلام في فدية
فدية الجرادة اذا قتله محرم والمراد ان فديته اي تمرة كافية وانما ليس مقصودا بتمرة
دون تمرة قوله اذ يستعمل في موضع اه وكانه لما كان في الاصل فاعلا الا انه قدم لافادة التخصيص
والحصر قوله وهو في قوة رجل موصوف اه وهذا هو الفرق بين قام رجل ورجل قام حيث جاز
الاول وامتنع الثاني فانك في الاول قدمت الصفة ثم حكمت على الرجل بها فانت قد حكمت
على رجل موصوف بصفة القيام وفي الثاني اردت الحكم على رجل مجهول غير مخصص ولا مخصص
لعدم ذكر الحكم قوله وهذا مثل يضرب لرجل قوي اذ ادركه العجز في حادثة او سبب حادثة حتى
انه صار يصوت ويصيح بالكلب [illegible] يضرب الكلب الذي يصيح من طارق
السوء قيل ان هذا القول انما يتكلم به العرب اذا سمعوا هرير كلب في وقت لا يهر فيه عند
الاسوء فكان معناه هر الشام وحاجر منه السوء قوله هذا هو المشهور اي كون المبتدأ موصوفة
او منكره مخصصة قوله وقال بعض المحققين هو ابن الدمان واستحسنه الفاضل الرضي وهو في محله
قوله لانها راجعة الى الفعلية بتقدير انها نائبة عن الفعلية والاولى الظرفية حملا الاشتغال المسند
العقد الى الظرف قوله لما اللام في نحو الرجل فانها اما للاستغراق الجنس كما ذهب اليه البعض
والجنس منتشر على الخصوص وعلى تقديره بوجه يشمله مجرى الذكر اللفظي واما التعريف العهد
كما ذهب اليه الاخر والمعهود هو الخصوص فلا حاجة الى الحيز الخاص قال بعض المحققين وفيه
ان جملة الاستثنائية فلا بد من تاويله [illegible] في حقه نحو الرجل فيكون الخبر مفردا انتهى
وهو ما اختاره في وجه الكشاف بغير للاحتياج اليه تاويل كالتسميع [illegible] واقول قوله وضع
المظهر اه وهذا انما يكون للتعظيم فالاولى هو الضمير الذي وضع الظاهر موضعه

قوله اذا كان صحيحا اى خاصا الحذف بالضمير لان كون الخبر عين المبتدا او كالجمل المحذوف
ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف لا يناسب الذهن الا الى الضمير **قوله** نحو الكر
اى الكر ستة عشر وسقا والوسق ستون صاعا والقفيز اربعة امداد والمد المن وقوله اى الكر
في الحجاز ولذا صح الابتداء به **قوله** او جار او مجرور اعلم ان الظرف حقيقة في ظرف الزمان
والمكان وقد يطلق بحيث يشمل الجار والمجرور كما فعل المص هنا **قوله** اى مأول الوصف في هذا
التأويل دفع ما يتوهم من به الفاضل الهندي وحاصله ان المقدر هو الجملة لا الخبر الذي هو ظرف
وظاهر العبارة ان الخبر مقدر بها وحاصل الجواب ان التقدير بمعنى التأويل والوصف
بمعناه ان الظرف مأول وصف من حال كونه ملصقا بالجملة فالى بمعنى الا فاصل التقدير
بالتأويل لان التقدير يوهم ان يقدر الجملة في نظم الكلام فيلزم ان يكون الجملة محذوفة
وليس كذلك بل الخبر الجملة هو نفس هذا الظرف بدون اعتبار الفعل في اعتبار ارتباط الظرف
بها لا يوجب الحكم بالجزم بحذف بمعنى هذا الظرف بتأويل الجملة اشهر ولا يخفى ما فيه ثم انهم
اختلفوا في الخبر فقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر لا الظرف لنيابته منه وقال بعضهم هو الفعل
مع الظرف وهذا الامور اولى والتأويل عليه ان الكلام تام المعنى بلا احتياج الى ذلك الفعل
المقدر وما اتفقوا عليه في تقدير المتعلق فظاهر انه رعاية لامر لفظي حيث ان الجار والمجرور يعمل
بحسب المعنى فهو معمول لما يدل في عامل لا ان المعنى يحتاج الى تقديره كما زعم الاكثر فان
العرف العام يقول زيد في الدار ويفهم نسبة الظرف الى المظروف بلا احتياج الى تقدير وكذا
اختلفوا في ان الضمير مستقل في الفعل المقدر الى الظرف او محذوف مع الفعل قال ابو ع
ومن تبعه انه منتقل واليه يشير كلام المص **قوله** بتقدير الفعل فهو من الافعال العامة التي يدل

للافعال

مبحث الخبر

للافعال غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا دلت
القرينة على تقديرها ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على تعينه وسد الظرف مسده
قوله والاصل في الخبر الافراد ليوافق الركنان اعني المبتدا والخبر **قوله** لانه موصوف وكان
نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة وسببه جوازه بالمبتدا اذا كان متضمنا لغرض الاستفهام
وانا اقول انه في وان كانت نكرة في حيث اللفظ الا انها موصوفة في حيث المعنى كما اشار اليه
بقوله فان معناها هذا الوكب او الفصال الى هذا **قوله** عطشا وبين في التوصيف او الخبر متساويين
اشار بهذا التعميم الى فائدة ذكر موفقين وعدم الاكتفاء بقوله عطشا وبين فانه لم يوفقنى
لا يلزم في كونهما عطشا وبين في الكثير عطشا وبين لتوهم المساواة في التوصيف زيد المنطلق
مثال كونهما موفقين سواء كانا عطشا وبين ام لا فان في اعرفية الاعلام في المعرف باللام
اوضح وبها خلاف سيأتي ان شاء الله تعالى وان الحق اعرفية الاعلام وقال بعض المحققين
لا التباس هنا سواء قلت زيد المنطلق او المنطلق زيد فان الاسم يتعين الابتداء به لكونه دا[ل] بتمام
والصفة يتعين للخبر لكونها صفة ومشتقة والقول في التحديد لان الخبر يصح اشتقاقه ووجوده
في الاتصح والصحيح وقوع الاسم خبرا عن المشتق بهذا والصفة مبتدا اعني الذات الذي اتصف
بهذا فلا قرينة على ان اذا وجدت القرينة المعينة للمراد فلم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو
يوسف اذا المقصود تشبيه الثاني بالاول لانه تلميذه فرتبته بالكمال دون ما هو المتعارف
ومثل قول الشاعر **•** بنونا بنو ابنائنا وبناتنا **•** بنوهن ابناء الرجال الاباعد فانه جعل
الحفيص المحبوب لكون النكرة مبتدا فان تخصيص علام بواسطة تخصيص خبر بلا واسطة فانه
تخصيصه وموصوف به للمعارف مشابهة تامة خبر المحققة بعضهم بها في جهة ان اللام لا تدخل عليه
كالمعارف افضل منك افضل مني فان الاول مبتدا والثاني خبره وهما عطشا وبان

في رتبة التخصيص لان لولا سوغها لعن التقييد مع في وهذا التخصيص بالمعمول كما ذكره بعضهم
في قوله ع امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة فان امر نكرة مخصص بالمعمول اعني
الظرف لكونها اي هذه النكرة في معنى المضاف فكانه قال امر معروف ونهي منكر وفيه
عليه بحث فيه حملا اي حملا مسندا الى المبتدا فان الكلام داخل في حكم الشيء المسند اليه
في الحقيقة فيكون خبرا فالمراد من كون الخبر حملا كونه جملة فعلية فاعلها الضمير الراجع الى
المبتدا فلا يرد ان في مثل زيد قام ليس الخبر حملا بل جملة كذا قال بعض الافاضل
والظاهر ان المراد بالحمل اللغوي الذي هو الحدث والاثر لكن في عرف النحو الاصطلاح
فلا يرد ان قام زيد فان الخبر حمل للمبتدا دخل في جنسية التقديم قوله كالتاء في ضربت هند
فانها حرف ولكن تدل على تانيث الفاعل قوله الذي ليس بجملة اه اشارة الى دفع ما قيل
ان الخبر في اين زيد جملة لانه ظرف وما وقع ظرفا فالاكثر انه يقدر بجملة فكيف قال انه خبر
مفرد وحاصل الجواب ان المراد بالمفرد ما ليس بجملة صورة اذ الجملة المتكلم امر اعتباري
كالاستفهام قال بعضهم لا ينحصر الخبر في موجبات التقديم الا الاستفهام ويرد عليه ما قام زيد
فانه يجب تقديمه لتضمنه النفي قوله من حيث انه خبر اه انما قيد بالحيثية لان تقديم
الخبر لا دخل له في ذات المبتدا الا من كونه محتاجا الى العامل اللفظي فانك لو قدمت
الحمل لصدق عليه هذا التعريف الا انه لا يكون مبتدا وهو التخصيص معقود فالتقديم
مصحح للوصف لا للذات فتدبر قوله التابع له اه وانما امتنع تقديمه لانه جزؤه ولو قدم
عليه للزم تقدم الشيء على نفسه قوله على التمرة مثلها فان عبده مبتدا ومثلها خبره
مع ان الله متعلق الخبر في المبتدا ضمير راجع اليه مع كون المبتدا مقدما على الخبر ولكن
المتعلق هنا ليس تابعا بتبعية يجمع معها التقديم فان المتعلق هنا ليس خبر الخبر قوله لان

الخبر هو قوله على التمرة هذا الذي اخترناه كما سلف قال الشارح الرضي ويجوز ان يريد بالخبر
ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس
بمتعلق في الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل وما اختاره الشارح اولى لانه على هذا لا فرق
بين المثالين فتامل قوله الواقعة مع اسمها خبرا له اه لما لم يكن خبر المبتدا لو خبران مطلقا
اشار الى المسامحة في عبارة المصنف والمراد انه خبر عما يركب منه ان قوله من غير الخبر عنه قيده
به ليخرج التقليل فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد لان
المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا اثبات نفسهما قوله ونظر فيه النحاة
هو الفاضل الرضي قوله فالاقتصار عليه لذلك اي حملنا التعدد في عبارة المصنف على ما في
يكون للعاطف الا فالاقتصار المصنف على الاثبات من غير التعدد ومنه عطف لذلك اي لان
التعدد بالعطف لا خفاء به قوله سببية الاول اه اي معنى الشرط هو التعلق بين الشيئين
بان يكون الاول سببا لتحقق الثاني والثاني في الاول نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود والثاني نحو ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة ومنه قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله
فان التقدير ما حصل بكم من نعمة فهي صادرة من الله فان النعمة حصلت من المخاطبين
ليست بسبب صدور النعمة من الله تعالى بل الامر على العكس فان صدورها من الله سبب لحصولها
والقصد فيها بهم لكنها سبب بسبب للحكم به والاخبار عنه اي ما حصل بكم من نعمة فيحكم او فيخبر انها
صادرة من الله تعالى وذلك ان النعمة التي حصلت بهم سبب للحكم والاخبار بكونها صادرة
من الله تعالى والفاضل الرضي قرر معنى الشرط على وجه الثاني الاول فلا يرد ما يكم من نعمة
الآية لكنه خالف تفسير المصنف في الجملة اذ لا عدول عنه لشرط الفاء لجواز دخولها على معنى المبتدا
معنى الشرط تقليل لصحة الدخول وعدمها اي صح الوجهان بالنظر الى مجرد تضمن المبتدا

لمعنى الشرط وانما لم يجب دخول الفاء لانه لما كان المبتدأ دخيلا في هذا المعنى مما خالف
الشرط في جواز ترك الفاء في خبره قوله واما اذا قصد اه اي اذا قصد الدلالة على
سببية الاول للثاني في العبارة اللفظية كان ينبغي في الذي يأتيني ان اتاني فله درهم
فيجب دخول الفاء لمكان حرف الشرط في اللفظ واما اذا لم يقصد اه اي اذا لم يقصد
الدلالة على ذلك المعنى لا في اللفظ حتى تكون واجبا ولا في المعنى حتى يجوز الامران
وان كان سواء قصد في اللفظ للمبتدأ المتضمن له الا انه يجب مع عدم دخول الفاء
قوله وفي محل الاسم الموصول اه لانهما في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف
والمضاف اليه قوله الشرط والجزاء في مقابل الاخبار اي محل الشرطية لا يكون
الا خبرية بل لازم الجزاء قد يكون انشاء قوله باب كان وباب علمت وانما لم يخرجا
الكلام في الجزئية الى الكتاب بقية الآن الكلام والكون ينافيان الشرط من حيث انهما
يدلان على التحقق ووقوع ما بعدهما والشرط يدل على التعليق والتحقق ينافيه قوله ووجه
ذلك التخصيص اه وجه تخصيص ليت ولعل بيان الاتفاق بالنظر الى الحروف المشبهة
الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع في الحروف المشبهة خلافا ما قوله في المنع محتجا بان صدارة
الشرط قد بطلت بدخولها فكان في حكم المبتدأ لكن ضعيفا قوله لا تخرج الكلام اه اقول
هذا الكلام غير جيد فان علة المنع لا تنحصر فيما ذكر الا ترى ان علمت وكان يمنعان
من دخوله مع انهما لا يخرجان الكلام كما كان بل العلة في المنع كما ذكرت مما سبق سابقا

قوله فلن يقبل منهم اه اجاب سيبويه عن مثل هذه الآية لان الفاء ليست بجزائية
بل هي زائدة او هي للتعليل والخبر محذوف بدليل تركها مع ان في بعض الآيات
قوله وقد يحذف حذفه قال بعضهم يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل في الكلام ونحو

المحدود لا بالمحدود ونظائره محمول على حذف المخبر وهو كلام واه فان حذف الفاعل والفرار بسلم
الثبوت قوله لسيلانه لان في الاصل الى حاصلا ان المحمود مثلا كان محمودا وصفه لما قبله فغير
بجواره قصد المبالغة في المدح لان في تغيير المألوف زيادة ايقاظ للسامع للاصغاء اليه
ولان الكلام الذي في المدح صار مع جملتان بعد ما جملة واحدة وكلما ازداد المقام كلاما
ازداد مدحا ولو ذكر هذا المبتدأ لتوهم ان الكلام جملة في محل والاصل [illegible] قطعه للتعظيم
والترحم ونحوهما قوله تقديره هو زيد وانما حذف للعلم به ولسد الخبر مسده لذلك في قوله المعهود
كانه لما قال نعم الرجل فتردد في هو فقال زيد سياق الكلام فيه قوله لان المقصود المستهل اه
اي مقصود المستهل تحقيق ذلك الشيء المرئي بالاشارة ويحكم عليه بانه هلال ليبطره الناظرون
وليس المقصود ان الهلال الموصوف هذا والتحقيق هذا يبنى على قاعدة ذكرها ارباب التوجيه
وهو ان المعلوم الموصوف عند المخاطب هو الذي يقع مبتدأ وهو ان المعلوم الموصوف
عند المخاطب هو الذي يقع المجهول عنده يقع خبره مثلا اذا عرف مخاطبك زيدا باسمه
ولم يعرف انه اخوه ام لا تقول زيد اخوك وبالعكس تقول زيد اخوك اذا تحققت هذه
القاعدة فنقول في المثال ان الموصوف عند المخاطب انما هو شيء اليه بلفظ هذا غير موصوف
بانه هلال فتقول له الذي [illegible] بالاشارة الهلال لا غيره قوله ليتوجه اه علة
لتعيين [illegible] والحكم اي تحقيق ذلك المرئي فاحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون
لانهم لا يعرفون انه هلال الا بالنظر اليه اما لو قال الهلال هذا فكانه قال الهلال
الموصوف لكم هو هذا المشار اليه فلا يلتفت اليه السامعون لانه عندهم موصوف
عندهم قوله على عادة المستهلين فان عادتهم ذكر الهلال في امثال هذا ليقصد فهم الناظر
قوله ولئلا يتوهم اه اي لئلا يتوهم ان ذكر الهلال سابق لاصل الوقف [illegible]

ظ... م

لمعنى الشرط وانما لم يجب دخول الفاء لانه لما كان المبتداء دخيلا في هذا المعنى مما خالف
الشرط في جواز ترك الفاء في خبره قوله واما اذا قصد اه اى اذا قصد الدلالة على
سببية الاول للثاني في العبارة اللفظية كان ينبغي في الذي يأتيني ان اتاني فله درهم
فيجب دخول الفاء لمكان حرف الشرط في اللفظ واما اذا لم يقصد ها اى اذا لم يقصد
الدلالة على ذلك المعنى لا في اللفظ حتى تكون واجبا ولا في المعنى حتى يجوز الاقران
وان كان موافقا في اللفظ للمبتداء المتضمن له الا انه فيجب ح عدم دخول الفاء
قوله وفي الجملة الاسم الموصول اه لا انها في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف
والمضاف اليه قوله الشرط والجزاء فى تقابل الاخبار اى الجملة الشرطية لا تكون
الا خبرية ملاير د الجزاء قد يكون انشا قوله باب كان وباب علمت وانهما يخرجا
الكلام فى الجزاء الى الشك يقيد الا ان العلم والكون ينافيان الشرط من حيث انهما
يدلان على التحقق ووقوع ما يجدهما والشرط يدل على التعليق والتحقق ينافيه قوله ووجه
ذلك التخصيص او وجه تخصيص ليت ولعل بيان الاتفاق بالنظر الى الحروف المشبهة
الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع في الحروف المشبهة هنا اما قوله في المنع محتجا بان صدارة
الشرط قد بطلت بدخولها فكان نقض المبتداء حكما ضعيفا قوله لا تخرج الكلام اه اقول
هذا الكلام غير جيد فان علة المنع لا تنحصر فيما ذكر الا ترى ان علمت وكان يمنعان
من دخوله مع انهما لا يخرجان الكلام كما قال بل العلة في المنع كما ذكرت مما سبق سابقا
قوله على تقبل منهم اجاب سيبويه عن مثل هذه الآية بان الفاء ليست بجزائية
بل هي زائدة او هي للتعليل والجزاء محذوف بدليل تركها مع ان في بعض الآيات
قوله وقد يجب حذفه قال بعضهم لا يجب حذفه اصلا لانه ركن في صيغة الكلام ونحو

الحمد

الحمد لله اهل الحمد ونظايره محمول على حذف الجزء وهو كلام واه فان حذف الفاعل واخراجه مسلم
الثبوت قوله ليعلم انه كان في الاصل الى حاصلات ابدا حمد مثلا كان محمود او صفه لما قبله فغير
بجواز قصد التمثيل لغة في المدح لان في تغيير المألوف زيادة ايقاظ للسامع للاصغاء اليه
ولان الكلام الذي في المدح صار بهذا جملتان بعدما جملة واحدة وكلما ازداد المقام كلاما
ازداد مدحا ولو ذكر هذا المبتداء لتوهم ان الكلام جملة واحدة كما كان والاصل فيس على قطعه للذم
والترحم وكذا هما قوله تقديره هو زيد وانما حذف للعلم به وسد خبره مسده لذلك في قول المعدود
كانه لما قال نعم الرجل يتردد في هو فقال زيد بيانا للكلام فيه قوله لان المقصود المستهل اه
اى مقصود المستهل تعيين ذلك الشيء المرئي بالاشارة والحكم عليه بانه هلال المنظره لا انظرون
وليس المقصود ان الهلال الموصوف هذا وتحقيق هذا يبنى على قاعدة ذكرها ارباب العربية
وهو ان المعلوم الموصوف عند المخاطب هو الذي يقع المبتداء وهو ان المعلوم الموصوف
عند المخاطب هو الذي يقع المجهول عنده يقع خبره مثلا اذا عرف مخاطبك زيدا باسمه
ولم يعرف عنه انه اخوه ام لا تقول زيد اخوك وبالعكس تقول زيد اخوك اذا تحقق هذه
القاعدة فنقول في المثال ان الموصوف عند المخاطب انما هو شيء اليه بلفظ هذا غير موصوف
بانه هلال فتقول له الذي معلومك بالاشارة الهلال لا غيره قوله ليتوجهوا اه علة
لتعيين اه والحكم اى تعيين ذلك المرئي والحكم عليه بالهلالية ليتوجهوا اليه الناظرون
لانهم لا يعرفون انه هلال الا بالنظر اليه اما لو قال الهلال هذا فكانه قال الهلال
الموصوف لكم هو هذا المشار اليه فلا يلتفت اليه السامعون لانهم عند موصوف
عندهم قوله على عادة المستهلين فان عادتهم ذكر القسم في امثال هذا القصد فهم الثاني
قوله ولئلا يتوهم اه اى لئلا يتوهم ان اخذ الهلال ساكن لا اصل الوقف ح

ظ دة م

لمعنى الشرط وانما لم يجب دخول الفاء لانه لما كان المبتدأ دخيلا في هذا المعنى مما خالف
الشرط في جواز ترك الفاء في خبره قوله واما اذا قصد اى اذا قصد الدلالة على
سببية الاول للثاني في العبارة اللفظية كان ينبغي في الذى يأتيني اى اتانا فله درهم
فيجب دخول الفاء لمكان حرف الشرط في اللفظ واما اذا لم يقصدها اى اذا لم يقصد
الدلالة على ذلك المعنى لا في اللفظ حتى تكون واجبا ولا في المعنى حتى يجوز الامران
وان كان موافقا في اللفظ للمبتدأ المتضمن لا انه يجب مع عدم دخول الفاء
قوله وفي حكم الاسم الموصول اى لا انتهاء في حكمه لعطفه احد وكذا الحال في المضاف
والمضاف اليه قوله الشرط والجزاء في مقابلة الاخبار اى الجملة الشرطية لا يكون
الا خبرية ملازمة الجزاء وقد يكون انشاء قوله باب كان وباب علمت دانما يجوز جا
الكلام في الجزئية الى الكشاف يقيد لان العلم والكون ينافيان الشرط حيث انهما
يدلان على التحقق وقوع ما بعدهما والشرط يدل على التعليق والتحقق ينافيه قوله ووجه
ذلك التخصيص اى وجه تخصيص ليت ولعل سابقا الاتفاق بالنظر الى الحروف المشبهة
الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع في الحروف المشبهة خلافا قوله في المنع محتجا بان صدارة
الشرط ما قبله يطلب مدخولها فكان في حكم المبتدأ وضعيفا قوله لا تخرج الكلام اى اقول
هذا الكلام غير جيد فان علة المنع لا تنحصر فيما ذكر الا ترى ان علمت وكان يمنعان
عن دخوله مع انهما لا يخرجان الكلام كما قال بل العلة في المنع كما ذكرت ما سبق سابقا
قوله ولئن يعقل منهم اجاب سيبويه عن مثل هذه الاية لان الفاء ليست بجزائية
بل هي زائدة او هي للتعليل والخبر محذوف بدليل تركها مع ان في بعض الايات
قوله وقد يجب حذفه قال بعضهم لا يجب حذفه اصلا لانه ركن في صيغة الكلام ونحو

المحمود لانه ابلغ المحمود ونظائره محمول على حذف الجزء وهو كلام واه فان حذف الفاعل واقرانه يسلم
الثبوت قوله ليعلم انه كان في الاصل الى ما حاصله ان ابلغ المحمود مثلا كان محمودا صفة لما قبله فغير
بحواله قصد المبالغة في المدح لان في تغيير المالوف زيادة ايقاظ للسامع للاصغاء اليه
ولان الكلام الذي في المدح صار بعد جملتان بعد ما كان جملة واحدة وكلما ازداد المقام كلاما
ازداد مدحا وبعد ذكر هذا المبتدأ لئلا يتوهم ان الكلام جملة واحدة في الحال والاصل قد تبين عليه قطعه للذم
والترحم وكذا هي قوله تقديره هو زيد وانما حذف العلم به ولم يجز به لذلك في قوله المعقود
كانه لما قال نعم الرجل قيل ذلك من هو فقال زيد سابقا في الكلام فيه قوله لان المقصود المستهل اه
اى مقصود المستهل تعيين ذلك الشيء المرئى بالاشارة وثبت الحكم عليه بانه هلال المنظور اليه المطروق
وليس المقصود ان الهلال الموصوف هذا والتحقيق هذا يبني على قاعدة ذكرها ارباب العربية
وهو ان المعلوم الموصوف عند المخاطب هو الذي يقع مبتدأ وهو ان المعلوم الموصوف
عند المخاطب هو الذي يقع المجهول عنده يقع خبره مثلا اذا عرف مخاطبك زيدا باسمه
ولم يعرف عنه انه اخوه ام لا تقول زيد اخوك وبالعكس تقول زيد اخوك اذا تحقق هذه
القاعدة فنقول في المثال ان المعروف عند المخاطب انما هو شيء اليه ملفوظ هذا غير معروف
بانه هلال فتقول له الذي معلومك بالاشارة الهلال لا غيره قوله ليتوجه اه علة
لتعيين اه والحكم اى تعيين ذلك المرئي فالحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون
لانهم لا يعرفون انه هلال الا بالنظر اليه اما لو قال الهلال هذا فكانه قال الهلال
المعروف لكم هو هذا المشار اليه فلا يلتفت اليه لما يعرفون لانه عندهم معروف
عندهم قوله على عادة المستهلين فان عادتهم ذكر القسم في امثال هذا ليصدقوهم فانا

ظ ردن م

قوله ولئلا يتوهم اه اى ولئلا يتوهم ان اخر الهلال ساكن لا محل الوقف فيه

لا يشتبه ان يكون مرفوعا بل يحتمل ان يكون منصوبا على تقدير الصبر قوله على المذهب الاصح
اذ انما قيد به لان فيه مذاهب ان اذا ظرف مكان مجازا على الصبح ثانيها ان يكون ظرف
زمان مجازا على حذف مضاف والتقدير وقت حصول الصبح وانما قدر المضاف
لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة ثالثها انها ظرف زمان مضافا الى ما بعده وعامله محذوف
اي ففاجأت وقت خروج الصبح ومع كل منها تكلف فلذا قال على المذاهب الاصح قوله فاذا الصبح
واقف قد اكثر ان رحمين الخبر ههنا وهو موجود وحاصل مستدلين بان اذا المفاجأة
ظرف وهو يدل على المعنى العام كالوجود والحصول ومعنا تقدير الخبر الخاص كقائم ونحوه
لانه لا يجوز الا بقرينة ولا قرينة هنا اذ الظرف لا دلالة على المعنى الخاص وظني ان ما قرره
في محله والقرينة على تقدير نحو خرجت فان مفاجأة الصبح بعد الخروج يناسبه الخبر الخاص
قوله عن شيء سد مسده اذ لو سد مسده لكان الحذف ايجابا لا جائزا فان الواجب ما كان
معه قرينة مع شيء يسد مسده كما سيأتي قوله بذوي الارزاء التهاون بالشيء
والاحتقار له اي لو لا الجن الذي يحتقر رتبة العقلاء لكنت شتم في لبدي وهو شاب مشهور
قوله اي لو لا وجود زيد في ذلك المثال فانه لو لحرف الشرط ولا اختصاص لو لا الحقيقة بالفعل
بجد لو لا الاستثنائية عليها قوله ولا هي الا فقه لا تها حرف تحضيض بالكلام فيتغير فيه
كما به الحروف وهذا الموضع فاعل لو لا باعتبار ولا انها على المعنى اعني امتنع
ضعف العامل في الحقيقة قوله او للابهام بذلك الشارح مثالا ومثاله قدم لقاربنا قائما
على صيغة المصدر قوله اذا كان زيدا مفعولا به قيد به لئلا يلزم تكرار المثال
قوله ضربي زيدا قائما يحتمل ان يكون الحال هنا في الفاعل او في المفعول والمصدر
مضاف الى صاحب الحال قوله او قائمين مثال لكون الحال عنهما قوله وفيه تكلفات

كثيرة

كثيرة احدها حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان وثانيها العدول
عن ظاهر معنى كان فان كانت هنا المعنى الكائنة التامة لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر
في معنى الناقصة لنها قيام الحال مقام الظرف والذي حذا هم على تقدير اذا كان المترتب
عليها هذه التكلفات اشتراط اتحاد للمعنى في الحال وصاحبه لانه لا يجوز ان يكون ضربي
لا يجوز لا يجوز ان يكون حاصل المقدر قوله اختلاف العامل لان العامل في الحال حاصل
في صاحبها ضربي وهو الباء او زيد والمعنى انه يلزم اختلاف القائلين على مذهب المالكي
ما لابسه قائما اي ان ضربي لزيد ملابس زيدا او قوته عليه قوله ملابسي قائما ضرب ملابسه له
كونه صادرا منه قوله او لا يجوزان في قوله ان تقديره قوله مستحيلين في تلك التكلفات
لانها مبنية على تقدير اذا كان وما ذهب اليه الرضي حال الحق قوله في غير شيء سد مسده فلا يكون
المحذوف واجبا بل جائزا بقرينة الدال عليه مع انه داخل فيما وجب حذفه عندهم قوله
وتقييد المبتدأ المعقود وعمومه يدل على الاشتمال بحجيف هذا المقام ان المصادر اذا اضيف
يكون عامه بدلالة الاشتمال فيكون ضربي قائما اخبارا عن جميع الضربات في حال القيام
فيلزم منه انه لم يضربه في حال القيام وانه لو ضربه مرة في غير حال القيام لكان مناقضا
بقوله ضربي زيدا قائما واما لزوم تقييد المبتدأ على تقدير تقدير الكوفيين فلانه ان
قائما حالا من مستعلقا بقوله ضربي لان معناه كل ضرب مني وقع على زيد حال قيام فانه حاصل
ولا يلزم منه انه لم يضرب في غير حال القيام فيكون مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما معلوم
بالوجدان لا بالبرهان قوله اي ضربي زيدا ضربه قائما اي ما ضربت زيدا الا هذا الضرب
المقيد وهو ضعيف لان حذف المصدر مع بقاء معموله كثير معهود ولان في قوته ان

تحكمين

الموصول مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته ولان الحال لا يدل على المصدر
فيلزم حذف الخبر بلا قرينة قوله وذهب بعضهم هو ابن درستويه الى كان ما ذهب اليه
صحيحا لتم الكلام بعبد اوبعيد زيد بغير ذكر الحال قوله وعطف عليه شيء بالواو
والضمير اما راجع الى المبتدا وهو الذي ذهب الفاضل المحشي في ظاهر العبارة وعندي انه
راجع الى الخبر المسكوت عنه بعد هذا قوله اي كل رجل مقرون مع صنعته اعلم ان البصريين قد
روا الخبر المحذوف في خبر المبتدأ اي ني فلا يسد المبتدا الثاني وهو قد وضيعته مسده
او المبتدا لا يكون سادا مسد الخبر فلا يكون حذفه واجبا غالبا لما عرفت البعض والتابع
الفاضل وقدر الخبر مفردا والعطف وضيعته على ضميره فلا يكون مبتدا اخر يحتاج الى خبر وزعم
الكوفيون ان هذا الكلام تام لا يحذف منه الخبر زعما منهم ان الخبر هو قولهم وضيعته
لان الواو بمعنى مع وقيل كل رجل مع ضيعته لم يحتج الى تقدير فكذا هنا والجواب ان
بعد الواو بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الاصل وبقاء العطف الاصل يمنع خبر الان الخبر
لا يعطف على المبتدا فلا بد من تقدير الخبر بخلاف مع ضيعته فان الظرف مع قايم
مقام متعلقه وهو كائن فلا يحتاج الى تقدير الخبر والضيعة في اللغة العقار التي هي الارض
والنخل والمتاع وهنا كناية عن الصنعة اذا عرفت هذا فاعلم ان الحذف في منهج
الغلبي لا واجب بدليل اثباته في نهج البلاغة الذي هو كلام رب الفصاحة حيث قال
وانتم وساعتكم في قرن قوله واقيم المعطوف على الخبر والمحشي اي على المبتدا وجاب
عن الاعتراض بان المعطوف وان كان في تتمة المبتدا لكن بذكره بعد الخبر فيصح
ان يفوت عن الخبر وليقعد مكانه ولا يخفى ما فيه من التكلفات قوله يكون قسما به يعين معينا

لذلك

لذلك يجب قوله في ساعته لا لكونه مقسما به لكون قرينة على حذف خبره الذي هو قسمي ولو كان
بغير معين له لم يجب حذف خبره كقولك امانة الله لافعلن كذا قوله لعمرك وبقاؤك
بناء بالعطف الاكتفاء المعنى قوله اي ما اقسم به بشارة الى ان الحمل مجاز فان العمر ليس بقسم
بل مقسم به فان القسم معنى مصدر فلا يصح الحمل حقيقة قوله ولا يستعمل مع اللام الا علم في
استعماله في القسم على وجهين بغير اللام وباللام فان لم تات باللام نصبته نصب المصادر وقلت
عمرك لافعلن كذا ومعنى عمرك حلفت ببقائك واذا ادخلت عليه اللام رفعته بالابتداء
واللام فيه للابتداء وليست هي الموطئة للقسم كما ذهب اليه بعضهم قوله اي المرفوعات
اشارة الى ان هذه خبران او اخواتها مبتدا محذوف الخبر وذلك لقرينة ما سبق
لعقد له هو المسند ابتداء كلام وقول الفاضل المحشي انه على ان ذلك خبران ليس
لانه في خبر المبتدا وبلى لانه في المرفوعات بعيد قوله لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون
ووجه ضعفه ان الجامد لا ابتداء عامل ضعيف فلا يؤثر في وجهين وما هو اقوى منه قوله بعد
دخول احد الفاظ احد لتصدق التوقيف على كل فرد الافراد الموقوف قوله لفظا او معنى
اما لفظا ففي العمرة واما معنى فللاحتراز عن اطيبها الى معانيها فان مثلا يفيد التاكيد وهو
حاصل في المبتدا والخبر وعلى كل تقدير لا ينقض التعريف بمثل يقوم بان يقال اي مسند
المثنى احد وهو انه بعد دخول ان فينبغي ان يكون خبرا وليس كذلك بل هو خبر
لانا نقول ان الكلام معنى الدخول وهو التاثير لفظا او معنا مفقود في يقوم وحده
وحاصل في المجموع فان الرفع المحل والتاكيد فيكون هي الخبر لا يقوم وحده
قوله ولا يحتاج الى ان الايجاب اه توضيح بالفاضل الهندي قوله ويلزم منه عطف
على قوله الجواب وحاصله انه يلزم على المجيب ان يكون قول المصنف بعد دخول هذه الحروف

مستدول فانه اذا حمل الاسناد على الاسناد الى اسمها ولا يكون الكلم بحالها الا بعد وجودها
ويلزم المحذور قوله فيحتاج الى ما ويلزم الحذف اه والاصل عدم الحذف قوله ولا يلزم من ذلك
الخ هذا الكلام لتوضيح ما قاله الائمة حيث قال وقد يخالف خبرها خبر المبتداء في جزءها
ذكر المصنف ايضا وذلك ان خبرها لا يكون معرفا لتضمنه ما له صدر الكلام المشهور فاصل
كلام هذا الفاضل اعتراض عليه بانه ينبغي ان يقول الافق تقديمه والا لتضمنه استفهاما وحاصل
الجواب ان المراد حكمه حكم خبر المبتداء اذا صح كونه خبرا لها ومنها لا يصح اما لان تحقيق
ينافي الاستفهام واما لانه يفوت صدارته اى ليس امره الا لوضوح في هذا التقدير
تحصيل المستثنى منه المفهوم من فحوى الكلام قوله ان في البيان لسحرا وان في الشعر لحكمة
هذان الكلامان من مفردات كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ومعنى الفقرة الاولى ان بعض البيانات
الصادرة من بعض الناس تؤثر في القلوب تاثير السحر وقد تنقلب كلمة حق بسببه معانيها لبعض
الزاهدين البلغ في التاثير في الكتب السماوية التي يلبسها بعض الناطقين ومعنى الفقرة الثانية
ان بعض الشعر حكمة اى كلام حق على نهج قانون الشرع كالديوان المنسوب الى مولانا
امير المؤمنين على وذلك لتوسعهم في الظروف اه وذلك لان كل حادث لا بد ان يكون
في زمان او مكان فصار الظرف مع الشيء كالقريب الحميم للشخص يدخل حيث لا يدخل
غيره والجار والمجرور اجري مجراه اه للمناسبة بينهما لان الظرف جار ومجرور في التقدير قوله
اى النفي سيفه وان كانت صفة يلزم من نفيها نفي الجنس نحو لا رجل موجود فالتسمية
مطردة فتامل والتمر اليها البنت به لا ينافي نفي الجنس في الصفة قوله ماوقف في الورود
والايات اشارة لفظا او معنى فلا يرد وجه الورود والذي يلزم على هذا التوجيه ان
يعذب اى العقل وحده حجة لا وليس كذلك بل المجموع المجمل حجة الهاء والجواب ما بعد

ماوقف

ماوقف قوله احتمال حذف الجزء المثار سواء ان يكون ظاهرا فيها قوله عما هو الظاهر لفظا واتفاقا
خالف ذلك لجواز ارتفاع صفة محلا على المحل لنا بينهما الا ان في افادة المبالغة فان لا للمبالغة النفي
دون المبالغة الاثبات وهو الوجه في محلها لان صفة اسمها ان يجوز رفعها على المحل فكذا ما شابهها
الا انه خلاف الظاهر بل سقوط قوله لا تعقد بالظرف لان الظرفية عبارة عن كلام خارق للعادة
يجد الشاسع على الضحك ونحوه وهذا لا يعتقد بكونه في الدار قوله ونحوه لا كما فانه يحتمل الظرف
قوله لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن هنا قرينة خصوص حمل على العام شامل
قوله اى لا اله موجود الا الله قال بعض الفضلاء ان قدرت الخبر موجودا يلزم منه الا في
وجود ما سوى الله تعالى من الالهة لا نفي امكانه وجوده وان قدرت ممكنا يلزم منه الاثبات
وجوده على تقديرين لا يتم التوحيد لانه ان يتم ينفي امكان الوجود على سوى الله تعالى من الالهة
واثبات الوجود لله تعالى وعلى الاول لا يلزم نفي امكان غيره وعلى الثاني لم يلزم اثبات الوجود
له والجواب من وجوه احدها ما ذكره الزمخشري وهو ان المرتفع بعد الا الخبر ولا الغو لفظا
والاصل في كلمة الشهادة الله اله فقدم الخبر فقال لا اله الا الله عدل عن الاول الى الثاني لافادة
الحصر والتخصيص على المطلق زيد فيه اريد التصريح باثبات الالوهية له ونفيها عن سواه
فقدم حرف النفي وعلم حرف الاستثناء وثانيها انه يجوز تقدير موجود ويحصل ماده الاشكال لان
نفيه يقتضي نفي الامكان اذ لو كان الاله الممكن شريكا لكان موجودا لا محالة لو شريكه
لا يكون الا واجب الوجود فلا بد حمل شريكه في حيز الامكان وثانيها تقدير ممكن والقريب
قريب مما مر ضامها ما قرره بعضهم وهو قوله لا اله موجود ازلا وابدا وفي انه دافع للشبهة وهو
كما ترى ساوسها جعلا لا ممتنع غيره وبكونه مرجحا فحينئذ نفي الالهة بعد الله سوى في وجوده

يجي او بجزء ذهب اليه بعض المتاخرين وفيه بحث لان عمر مستعملا لنواحيه نادرا بها
ان هذه الكلمة الشريفة شرعت للرد على الكفرة الذين اتخذوا الاصنام الهة معبودة من دون
الله تعالى فالموحد يقصد بها الرد عليهم تامها قال بعض المحققين وهو ان كلمة الشهادة
غير تام في التوحيد بالنظر الى المعنى اللغوي لان التقدير لا اله غير الله لا يدل على وجوده تعالى وقد عرفت
انه لا يتم وانما صارت كلمة الشهادة غير تام في التوحيد تامة في اداء معنى التوحيد لانها
قد صارت علما عليه شرعا والوجه الثاني في تحقيق هذا الابحاث **قوله** فيكون من قبيلهما او فيكون
ح لا من ابواب الاتفاق وزيفه المصنف بان اسم الفعل الذي على شكله ... على الصفة
على المحل **قوله** لان ليس لنفي الحال فان نفيت بجزء فبقرينة كقول الشاعر وما مثله فيهم ولا كان
مثله وليس يكون الدهر ما دام يذبل على مورد السماع وهو المكنى **قوله** في صدارة كتب في الحاشية
الصدر والاعراض والبراح الزوال والضمير في بزاحها للحرب اي فراغ عن قيرانها ان

ورد على الرضي حيث قال انه لنفي الجنس ٣

الحرب فلا زوال لي عنها **قوله** ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس فلزم وجوب تكرار المرفوع بعد
لا فان التكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها **قوله** الا ان المراد الخ ذكره بوده
الفائدة في بحث الفاعل فلا وجه لاعادتها **قوله** فلا يتحقق بالتوابع كما لا بد من مثل ما تحرك
في ما زيد الا تحرك فانما صدق عليه انه مسند اليه بعد دخول النفي مع انه ليس باسم والجواب
انه مسند اليه بالتبعية **قوله** لكثرتها اذ كثرة الشيء المقصود بالبيان تستدعي الاهتمام به والا
هتمام يقتضي الاهتمام بالتقديم **قوله** علامة كون الكلام معقولا اي من حيث انها علامة كون الكلام

بحث المنصوبات

معقولا لا على ما ... هذا المنصوب بجملات في ذلك عبرت بحيلات **قوله** او حكما كما في الملحقات بالمفعول
من الحال والتمييز وغيرهما **قوله** ارفق المنصوب المذكور في نحو المنصوبات موافقا لغيره من ...

قوله هو ما شجر او ما الحمل يرجع بقرب المرجع **قوله** بمعنى اطلاق صيغة المفعول بهذه الصحة
الظاهر بالنظر الى اللغة واما بالنظر الى الاصطلاح فيعني الاطلاق على كل فرد منه فان عمومه
اصطلاحا قريب بعضه لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا **قوله** اسم
ما فعله كلمة ما عبارة عن الحدث لان ما فعله فعل هو الحدث ليس الا بحيث يصح اسناده
المراد لصحته اسناده وصحته اشاره الى ما على كما تقول ضرب زيد وموت زيد ونحوهما
قوله لا يكون موضوعا له ذهب اليه بعض الشارحين نظرا الى ظاهر اللفظ فيخرج الامثلة الآتية
قوله واعاد زيد لفظ الاسم الى اخره **قوله** لما كان تعريفات ساير المفاعيل بحيث ترك فيها
لفظ الاسم صار كان الاسم هو الاسلوب ترك لفظ الاسم فعبر عن ذلك بقوله زيد لفظ الاسم
ومن هذا الجواب ان الذي صدر عن الفاعل هو الحدث وهو معنى المفعول المطلق من اقسام
اللفظ فيتوهم ذلك المعنى **قوله** ويدخل فيه المصادر التي في قوله اسم ما فعله وانما سمي المصدر
مصدرا لانه في صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية
او محل رجعه الى الفعل على مذهب الكوفية **قوله** او بما عطف على قوله مذكورا ولا فرق ان الفعل
المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد الخ في الفعل وشبهه كما هو شائع فاندفع
الاعتراض العاصم الهندي بخروج نحو انت ضارب ضربا **قوله** بل المراد ان معنى الفعل مشتملا عليه
اي انه يترتب عليه خروج المفعول المطلق التوضيحي والعددي لان تعريفه لا تشملهما لان
على امر زائد على معنى الفعل فلم يكن الفعل مشتملا عليه باشتمال الكل على الجزء فالجواب ان معنى
المفعول المطلق هو ذات الحدث التي دل عليها الفعل وكون الحدث نوع كذا او عدد ما
كذا امر خارج عن ذلك المعنى وصادق **قوله** وكذا اخرج به مثل كرهت كراهتي توضيحي بالمعنى
الهندي حيث قال ويبطل هذا الحد بخروج كرهت كراهتي فانه مفعول به مع صدق التوضيح
عليه وحاصل الجواب ان قولهم اسم بمعنى العبارتين احدهما بحيث كونها قائمة بالفاعل وثانيهما

منز العقد عليها فهو مفعول مطلق داخل في الحدوث بينها كونها بحيث وقع عليها عقد الكرامة
كان في قولك كرمته قيام ما لعقد ليس بمشتمل عليها فهو بهذا الاعتبار خارج عن التوقيف فيعكسه
بمعناه قوله انبته الله نباتا فان مصدره انباتا وهو نباتا علمت قوله ومصدريته او جواب
عما يقال ان حمده ليس بمصدر وقد جعله المصنف مثالا له فاجاب بان مصدريته مجازيه
لكنبهما في غيره اما في الموصوف المقدر محذوفة وما او في المضاف اليه محذوفا قوله اى سماعيا
اشار الى سماعا صفة وجوب الذى هو بمعنى واجب جا لعنبته محذوفه قوله يعلم له ضابط
اه اشارة الى توقيف حذف القياسي قوله اريد اثباته قال الفاضل المحشي لا حاجة الى هذا
المثبت مع ما اريد اثباته قوله لا يجب حذفه لا لتوقفه في علة وجوب الحذف قوله
لا يكون لكونه في علة منه اى في المفعول المطلق المحذوف علة فاته مذكور قوله لان
يوضعا عما لمجز فما يكون في باب المفعول المطلق قوله او وقع اه اورد مثلا لمنع الحذف دون
الجمع بدليل عدد ما اشار الكبير اليه قوله وقال ولكنا قائمة داخل العلامات كما تقدم ليقع
في موضع الخبر اذ ليس قبله مبتدأ قوله وانما جمع اه يعني لم يقصد الضابطة المانعة عن الاول
لقوله منها لكسر اكثرها في بعض القيود قوله والى ما نسبه بما اشار الاشبه مثل سير البريد
والبريد البغلة المرتبطة في الرباط معرب دم بريده ثم سمى به الرسول المحمول عليها ثم
المسافة اثنا عشر ميلا وكان في عادة الملوك انهم يلبسون الرباط ويعقلون البغال
فيها ويقطعون اذنابها وكانت موقوفة فيها لاجل اصحاب المهمات والمراد بالبريد
هنا ما مر ذكره وانما وجب حذف العقدة في المثال الطلبي لوجود القرينة وقيام
المحذوف واما القرينة في المثال فلانه في ما المشبهة به ليس فانها تقتضي خبرا والاصح
خبرا فعلى هذا الثاني المصدر واما قيام المحذوف فهو لا للاشتقاق واما القرينة في الثانية
فهو المبتدأ فانه يقتضي خبرا ولا يصح خبرا الاهذا المصدر واما قيام المحذوف فهو المصدر الاول

وعمده

وعمده في بعض وجوب الحذف فحيث ما عول عليه الفاضل كما سماوى وهو ان
وجوب الحذف فحيث ان المقصود في مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشئ بدوام
حصول الفعل منه وان عمله وضع الفعل على الحدوث والتجدد فلما كان المراد التنصيص
على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد والدوام
فاعلا وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار الحصر العامل لازم الحدوث مادة تحقق
علة وجوب الحذف فلذلك عدم وجوبه في تلك الامثلة التي احترز عنها قوله اى
الا تمتنون مثالاه وانما وجب الحذف في هذه الصورة لان ضابطه هو القسم ان
يدل جملة على مضمون مصدر التفصيل منه فوائد واعراض ما ذا ذكرت تلك الجملة فعليه
والاعراض بالفاظ مصادر منصوبة عقيب تلك الجملة وجب حذف تلك الافعال لان
تلك الاعراض يجعل في ذلك المصدر الذى تضمنته الجملة المتقدمة فيصح ان تقوم
تلك الجملة مقام ما يقتضى تلك الاعراض اى الافعال الناصبة لها فلما صح ذلك وذكرت
تلك الفوائد يستشغل ذكر افعالها قبلها فالتزم قيام الجملة مقام تلك الافعال وتجاوز
الخبر وهو انه انما وجب الحذف لسد الجملة المتقدمة مسد المحذوف ولمناسبتها
في جهته انه تفصيل لاثر مضمونها قوله صفة حسن مرفوع على انه بدل من الاول وجوفوله
فلم يكن مما نحن فيه ونظر الى ان هذا وامثاله خارجة بقيد المفعول المطلق فلا حاجة
الى الاحتراز عنها في هذا المقام قوله لان الزهد ليس من افعال الجوارح فيه تعريض
بالفاضل الهندى وقال ينبغى ان يضم الى التوجيه شرطا آخر لاخراج مثل علم علم الفقهاء
وله هدى هدى العلماء فان الاول في كونه من افعال الجوارح وحاصل الجواب ان مثله
خارج بقوله وعلاجا على تفسيره فان الزهد والعلم ومثالهما ليست من افعال الجوارح

كالقصوت بل هي من الكيفيات النفسانية قوله نعم جملة اه وانما وجب حذف الفعل في هذه الصورة
لقيام الجملة المتقدمة المتضمنة لتلك الاوصاف مقامه وكون النائب هو الفعل المقدر هو المشهور
وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر لان الجملة المذكورة بمعنى الفعل
والفاعل فهي بمنزلة يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد اقترن
بالجملة ما دل على زمان المصدر الحادث اي الحال الماضية وهو لفظ مررت في مسالتنا فالمجموع
بمنزلة الفعل والفاعل وقد رده نجم الائمة وانكر ما فيه من التكلف وقال بعضهم العامل في المصدر المنصوب
الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى اذا له تصويت والمصوت مصدر يعمل عمل
فعله اذا لم يكن معه لا مطلقا فهو كما تقول العجب في ضربك ضرب الامير اي في ان ضربت ضرب
الامير وفيه نظر قوله مصدر وقع مضمون جملة اعلم ان مضمون الموصوف سابقا بقوله مصدر المنسوب
الى الفاعل اه هو مضمون الجملة الفعلية ومنها المراد به مضمون الجملة الاسمية مثلا فالفرق واضح وانما
وجب حذف الفعل لان الجملة الاولى تدل عليه مع نقلها عنه حيث انهما متحدان المضمون قوله
لانه انما يؤكد نفسه اه اي ان اللام في قوله لنفسه صلة للتاكيد لا للتعليل كما يتوهم لانه يغايره ولو
بالاعتبار اي ان اعتراف يؤكد ذاته ولا يؤكد غيره ولو كان ذلك المغاير مغايرا له بالاعتبار
اي ليس وجد هنا امر يغايره لا ذاتا ولا اعتبارا حتى يقال انه يؤكد ذلك الغير الاعتباري كما يظهر
لك في المسالة الاتية فان فيها امرا يغايره المفعول المطلق بالاعتبار وسموه مؤكدا لغيره قوله حقا مصدر وقع
مضمون جملة اه اعلم ان كلام المص وتقرير الشارح اشاره الى التحقيق المتقدم المشهور وهو ان الخبر
يحتمل الصدق والكذب فالكثير من اخذ [illegible] وقال ان الصدق والكذب [illegible] في الاحتمال
في زيد قائم وبعض المحققين للمص ونجم الائمة قالوا الجملة الخبرية نص في الصدق والحق [illegible] الاحتمال

فيها

فيها نفيها من حيث مدلول اللفظ انما هو [illegible] وقولهم الخبر يحتمل الصدق والخبر ليس المراد ان الكذب
مدلول اللفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا
يكون مدلول اللفظ ثابتا وجعل المص حقا مضمون الجملة الا انها يحتمل غيره صريح في اختياره التحقيق
قوله لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل الا [illegible] ترك الحق والصدق لانهما مدلولا الجملة
محتملا [illegible] كالكذب والباطل وجه ذلك ان احتمال الجملة لهما لكثيرهما قوله انما هو في مقام [illegible]
والرد على [illegible] لان انما تذكر حقا اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة وهي
الاخر وغلط في وجه كذب مدلولها فصار مدلولها ونقيضه محتملان عنده مع عدم ترجيح قوله
تاكيد لغيره هذا اصطلاح المتاخرين وسيبويه يسمى التاكيد لنفسه التوكيد الخاص والمؤكد
لغيره التوكيد العام لانه من حيث هو منصوص عليه اه هذا الكلام من الشارح الى التحقيق
وهو ان المصدر المؤكد لغيره مؤكد لنفسه في الحقيقة والا فليس هو مؤكدا لان التوكيد تقوية
لامر ثابت بان يكرره واذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقويه واذا كان ثابتا فكرره
انما يؤكد نفسه فكيف قال المص وغيره تاكيد لغيره وتوضيح ما ذكره انه انما يؤكد نفسه
حقيقة ويؤكد ما يغايره اعتبارا وذلك لانه اي هذا النوع من المفعول من حيث انه منصوص
عليه ملفوظ الحقيقة وعبر [illegible] يؤكد نفسه لانه يؤكد المضمون التي هي مدلول زيد قائم ويؤكد
غيره وهو زيد قائم من حيث ان المضمون احد محتملاته [illegible] فالمؤكد اسم مفعول هو الجملة
الموصوفة باحتمال غير الحق والمؤكد بالكسر هو المضمون المخصوص الغير المحتمل الذي قوله ويحتمل
ان يكون المراد اه هذا الاحتمال ذكره المص وحاصله ان اللام ليست صلة للتاكيد حتى يحتاج
الى التكلفات المذكورة بل للتعليل كما صرح به [illegible] الاجل ينتفي الغير وهو الاحتمال
الاخر الغير الباطل ورده الفاضل الرضي بفوات المقابلة حينئذ وبين ما سبق [illegible]
[illegible] يمكن عليه وعلة وجوب حذف الفعل هنا ما سبق في نظيره قوله خبر يحتمل
تعليل لقوله يحتمل ان يكون المراد اه والمؤكد بالفتح غير مذكور فيها على هذا الاحتمال
فتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام قوله ومنه صبغة الله الخ مثل لبيك هو
مصادر المفعول [illegible] في المثال لكنه [illegible] التوجيه بدون

كيد



المثال قوله فحذف الفعل الخ وانما حذف لان تثنية المصدر تقوم مقامه وليخرج التعجب
بسرعة من السلب فصح الاستماع المامور به حين تحصيله بمثيله قوله تتعلقه به اما نفيا او اثباتا
قوله ولا يجوز ان في مررت بزيد اه وانما صح اخراجه اما مع انه مفعول به لانه ليس مفعولا به
على الاطلاق في اصطلاحهم بل مفعول به بواسطة حرف الجر والكلام في المطلق قوله والمفعول المطلق
اه اى يخرج المفعول الاول فى نحو وجه من قوله ما وقع عليه فعل الفاعل ظاهر لانه عين فعل
الفاعل فلا يحتاج الى التكلف المذكور ولا يشكل عليه تقدير تضمين الفاعل قوله لكونه في حيز
ان اى لكون المفعول في حيز ان بان يكون بعد الفعل المصدر بان لان ما في حيز
ان لا يتقدم عليها الى علامة المفعول به بشارة الى ان المراد بالفعل العامل فيد خل
فيه شبه الفعل قوله في باب الاغراء نحو اخاك اخاك اى الزمه على المدح نحو الحمد لله
الحميد قوله والذم نحو مررت بزيد الفاسق قوله والترحم نحو مررت بزيد المسكين قوله اى
انتهوا عن التثليث بين الكفار عن القول بثلاثة الهة عيسى ومريم والله تعالى وامرهم بقصد التوحيد
قوله ووجب سهلا سهلا اى تحقيق المجيد وكان ما غلط في الاعراض قوله لو جيه او بعلية
كلمة او المنع المخلو لما اذا ما وجه مثال للتوجيه بالعلة قوله مثل سبحانه ومنه نداؤه
لتم لتنزيهه تم عن الاجابة اذ لا وجه له دلالة قوله وقال ابو على الطالب مراده
انها اسماء افعال بغير اوله هذا المصابيح المتكلم قوله التي يرفع بها المنادى اه المقصود
من هذا التحقيق دفع ما ورد على ظاهر العبارة وهو ان الضمير يرجع راجع الى المنادى
مع ان المنادى لا يكون مرفوعا في حالة لان الرفع من القاب المعربات واجاب
عنه باجوبة ثلاثة وجوه اما يجعل الضمير على حالة لكن المراد منه قبل حاله وتسمية منادى
قبل هذه الحالة مجاز باعتبار ما يؤول اليه او يكون الفعل مسند الى الجار والمجرور
ولا ضمير فيه والتقدير ويبنى المنادى على ما يقع به الرفع من حركة وحرف وكذا
الضمير راجعا الى الكلام والتقدير ويبنى المنادى على ما يرفع به الكلام اوردته
بانه يغير نظام سوق الكلام لان الضمير في قوله ويبنى راجع الى المنادى فلو عاد
ضمير يرفع الى غيره لزم انتشار الضمير قوله او الفعل الخ عطف على الفعل بما قبله التعجب

المعنى

المعنى فان قوله يرفع به المنادى في قوة ان يقال ان الفعل مسند الى ضمير المنادى
فكانه قال الفعل اما مسند الى ضمير المنادى او مسند الى الجار والمجرور قوله لفظا ومعنى
اما لفظا فظاهر واما معنا فلان معناهما الخطاب قوله افرادا او توقيفا وانما اعتبر هذا
ليعود عليه الكاف ولا يلزم بناؤه المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة قوله
وانما قلنا ذلك اى جعلنا البناء لمشابهة الكاف الحرفية بواسطة ولم نجعل لمشابهة
الكاف الاسمية قوله لبعد النداء ولو جهة بالفعل اى بلام يوجد اشارة الى ان
اضافة اللام الى الاستغاثة لا دنى ملابسة اذ ليست للاستغاثة معنى اللام بل معناها هو
الاختصاص وانما فتحت مع انها لام الجر وهي مكسورة قوله لكاف الضمير اه اى لكاف او
نحوه قوله لعدم وقوعه موقع الضمير فانه في المرتبة لبعد المستغاث قوله فتح لام المعطوف
لانه صار منادى مستقلا فلا فرقة بينه فادخله نقول لان الذى يقتضي الفتح وقوعه
موقع كاف الضمير واذا لم يكن المنادى هو المنادى مثلا قوله كان محذوفا فالمنادى المحذوف
هو الذي قام مقام الكاف الضمير فلا وجه لفتح اللام لكن يجوز ان يكون وجه وقوعه
موقع كاف الخطاب صورة قوله او تقديرا اشير الى عامة قوله ان كان معربا قبل دخول
اى اخرج بهذا القيد يوم يقع التصادق بين صدقهم ونحوه مما هو مضاف الى الجملة
ومبنى على الفتح لانه يعرب قبل النداء فلم ينصب لفظا لا تقديرا بل محلا قوله
بالالف لعل المختص هذا المثال في المراتب الحزبية فانه لا يجمع لفظها ولا تقديرا
الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوف منادى مفردا معرفة ويجب
توصيفه لفظا ولا يكون هناك شبه بمضاف لعدم وجوده والمراد وبيان كونه
الموصوف معرفة توصيفه صفة تقول يا طالعا جبلا الظريف ويمكن ان يقال انه
معتمد على موصوف معرف تقديرا بدليل التعريف صفة والتقدير يا ايها الطالع
جبلا فحذف اى للاختصار فحذف لام لئلا يجمع الثاء وتوصيفه لنصبها لفظا
لكونه مضارعا للمضاف ويجوز ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين
فانهم يجوزون عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد قوله توقف نصب جبلا لا بقوله

في نسخة

اه اى نصب الرجل وقت بق لغير معين لانه قبله يذكر اسمه في قول الاعمى لا انه
اذا الان منصوبا لكان بغير معين فيكون قوله لغير معين مستدركا قوله يا حسنا وجهه
طرفيا نقل عنه في الحاشية انما قيدناه بقولنا طرفيا ليكون نصا في كونه نكرة لم
يقصد به معين فانه لو قصد به معين لقال يا حسن الوجه الظريف قوله اعم من ان يراد
بها معين او غير معين فان قصد التعيين فمثال للمشبه بالمضاف وان قصد عدمه
فهو مثال للعلم التابع قوله ان توابع المستغاث اه لانه ليس مبنيا على ما يرفع به
لان رفعه قبل النداء بالضمة وبناؤه حالة النداء على الضم قوله فانهما لما اشبهت
اى جملة معترضة لبيان تناول المفرد المضاف بالاضافة اللفظية وشبه المضاف
اما شاوله الثاني فقط لعدم مطلق الاضافة واما الاول فلانها في حكم الانفصال
فترجع الى المفرد لعدده وقوله ليدخل علة لقوله وانما جعلنا قوله الحسن الوجه والحسن
الوجه برفع الحسن الاول ونصب الثاني ونحو الوجه فيهما قوله الحسن وجهه والحسن وجهه
برفع الحسن الاول ونصب الثاني ورفع الوجه فيهما على الفاعلية قوله والصفة مطلقا اى
منونا كان او لا وفي حكمه ليدخل فيه يا زيد الحسن الوجه وكذا عطف البيان قوله شرع
في العطف قال الفاضل المحشي هذا من خواص النحو لان التابع في التابع هو العامل
في المتبوع والتابع باعراب سابق في جهة واحدة وتفصيل الكلام في زيدة يحوج الى
التطويل قوله الظاهر او المقدر مثال المقدر يا موسى العاقل المحشي وحول يا وعليه
ذكر يا على طريق التمثيل والا فالمحشي حروف النداء كذلك قوله وابو العباس المبرد اه
اعلم ان كلام المبرد يدل على خلاف ما نسب اليه المص وذلك انه قال ان كان
المص لان اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا تعرفانها فيه
ولا يقيدانه التوصيف بل يلمح بهما الوصفية الاصلية فقط فكانه تجرد عنهما لان
توصيفه بالعلمية وان كانت اللام في الحسن اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام
اذن يفيد التوصيف فليس الاسم كالمجرد عنها ففي مذهب المبرد في الحسن والصعق
اختيار الرفع لان اللام لا يفيد التوصيف وهذا هو اللايق بمذهبه قوله النجم والصعق

النجم

النجم كان في الاصل اسما لكل كوكب ثم حجب علما مع اللام للثريا فنزع اللام منه مظنة زوال العلمية
والصعق كان اسما لكل من رمى بصاعقة سماوية ثم حجب علما مع اللام لخويلد بن نفيل الحارثي
بالصاعقة حين احب [illegible] وقال بعض الشعراء مخاطبا لابنة اخوك خويلد فابكي
عليه قتيل الريح في البلد التهامي قوله لانها اذا وقعت اه هذا تعليل لما يفهم [illegible] جار في
المضاف بالمضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف قوله المبرع مجاز فتحه فان
النحو لما كان في الكتاب السابق فيفهم ان ما فيه النحو فهو خير بالكلام وغلط كما هو المتبادر
قوله لكثرة وقوع المنادى اه ولان هذا المنادى في الحجة مضاف لان اضافة الصفة الى
صفة الموصوف قوله اى اذا اريد بناؤه لما كان نداء المعرف بغير جائز صرف الكلام
عن ظاهره بحكم الارادة قوله مثلا ذكر مثلا لافادة ان الكلام فيهما على سبيل التمثيل
وليست كلمة ايها ولا ايتها ولا الرجل معتبرة فيها لخصوصها بل سائر حروف النداء مثل يا في
عدم اجتماعها مع اللام التوصيف واحتاجه الى الواسطة وايضا سائر الاسماء المبهمة مثل
اى في هذا الاعتبار وايضا سائر الاسماء المعرفة باللام مثل الرجل نحو يا هذا الرجل والكلام
ويا هذه المراة اى وانما توسطت هذه الامور المبهمة دون الامور المعينة
قلت لان الاصل في المنادى ان يكون معلوما فاذا لم يشتمل الوسط معلوما وقف
الذهن عليها فلا يحتاج الى الاسم المعرف باللام ولما كانت مبهمة بتمام المبهمات الوضعية
احتجت الى ما يرفع ابهامها فاشتدت الحاجة الى ذلك المعرف باللام ومنهم
يقولون انه المقصود بالنداء مع عدم مباشرة حرف النداء له قوله برفع الرجل والمبرد
والزجاج جوز النصب فيها ايضا كثيرا ويدل عليه قراءة قل يا ايها الكافرون قوله
المقصود بالنداء اى يجب في هذا الامر ليكون حركة الاعرابية اه فانه كذا ليس حركة
اعراب وحذف التنوين انما هو لوجود لام التوصيف قوله هذه بخبرها اه اى التزام
الرفع في صفة المنادى اذا كانت مقصودة بالنداء تخصيص لما ذكر في قاعدة جواز الوجهين
في صفة المنادى فكانه قال وصف صفة المنادى المبني المفرد يجوز فيها الوجهان الا اذا
كانت اى تلك الصفة مقصودة بالنداء والاختصاص لصفة المنادى المبهم فانه كذلك

محتاج به لا خارجة عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى المنصوب فيقول في التأكيد
والصفة الا صفة اسم المبهم وبالجملة ان صفة المنادى اذا كانت مقصودة بالذات
يلزم رفعها اي قسم كان من اقسام المنادى واذا كانت لمقصود وحالة النداء يجيز
الصفة جرية الصفة جواز الوجهين ولو كان المنادى اسم اشارة نحو يا هذا الرجل اذا
قصد نداء اسم الاشارة قوله منادى منصوب بتقدير لفظ المنادى انزع ما اورده
صاحب المتوسط على عبارة المصنف وهو ان تابع المنصوب يجوز ان يكون تابعا
لمحله اذا كان له اعراب محلا او اعراب لفظا نحو ما زيد قائم وقاعدا بالنصب ويجيء وحاصل
الجواب ان هذا الجواز في المنصوب لا في المنادى المنصوب قوله وجواز الوجهين وما حكي
ما قال بعض شراح [illegible] ان الرجل في يا ايها الرجل كالتتمة اذا قيل لم وجب رفعه
قيل هو المنادى المعرف المعرفة الذي يباشره حرف النداء لكونه مقصودا واذا قيل
فيجب على هذا ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع مثله قيل ليس هو نفس المنادى
المضموم بل مثله قوله هي اجتماعاه اي الفائدة التي جوزوا فيها اجتماع حرف
النداء مع الالف واللام اشترط فيها هذين الشرطين لان الالف واللام لوجودهما
يخرجان عن كونهما حرف تعريف لان حرف التعريف زائد على حروف الكلمة فلزمت
عوضا عن احدها وايضا من شانهما ان تكون جائزة الانفكاك فاذا التزمت صا
رت كانها جزء من الكلمة فلم يكن التعريف وعلى بعض الافاضل جواز نداء الله
عز وجل بلا واسطة بان اي تستلزم التعدد وهاء التنبيه وهو تعالى منزه عنهما
وذا الاشارة الحسية وهو غير محسوس وظني ان هذه كلها تكلفات فان تعريف
الله بالعلمية لا بالالف واللام فلا يلزم اداتي التعريف الا ان يقال [illegible]
هو المجمع بين يا وما شبه بلام التعريف لفظا عوضا عن محذوف ومن ثم
قطعت الهمزة في النداء قوله من اجلك الى اخره اه وانت بخلة بالوصل [illegible]
ومنى شمت اي ذللت واحترقت وقال شارح [illegible] من اجلك متعلق بمحذوف
اي المجد المشتاق من اجلك قوله فيا الغلامان اه ايا كما ان تبغيا كما شرا

قوله

قوله تأكيد لفظي والعالم ينوب الا ان التأكيد اللفظي في الاغلب ان يكون حكمه حكم الاول
بلا تغيير واما لانه غير منصرف لكونه علما اعجميا قوله مكان النصب اي النصب الذي يستحق جوازه
من سيبويه والمبرد واتباعا للنصب الثاني لان يتم عدي عطف بيان للاول فهو كالعطف في
يا زيد بن عمرو قوله لا ابا لكم قال الجوهري معنى لا اب لك انك ماجد شجاع لا تحتاج الى [illegible]
كالاب وقال الازهري هو شتم لا شتم [illegible] ومعناه انك لست بابن رشيد وليس لك
اب معين [illegible] ويحق [illegible] التعليل [illegible] الاب يريد بيتم ابن عبيد
مناة وهو [illegible] عمرو [illegible] لا جل [illegible] اي [illegible] عن مجاجة
حتى تشتد [illegible] قوله اما تابع مضاف الى الاضافة كما ذهب المبرد [illegible] قوله ياخاي
فانه لو حذف منه الياء لا لتبس بالمنادى المفرد المعرفة قوله بهذا الوجهان [illegible] عن
على ظاهر العبارة وحاصله بان قول المصنف والمضاف [illegible] جواز هذه الوجوه
الاربعة في كل مضاف مع ان الوجهين الاخيرين لا يجريان في يا عدوي قوله بابدال الياء
بالتاء لمناسبتها في انهما يزادان في آخر الاسم قوله على وفق حركة الياء فانها هي الفتحة
كما هو المشهور وقيل هو السكون قوله جوز للمفرد المعرفة لانه اسم في اخره تاء التانيث
قوله ويا ابتا بالالف عطف على المنفي بمعنى [illegible] اي قالوا يا ابتا بالالف ويا [illegible] قوله
اي واقع حمل المجاز على الوقوع لانه مشترك بينه وبين العقلي والمراد بهما [illegible]
والتقييد بعدم الضرورة يفهم من [illegible] مقابلة بها في قوله وهو في غير ضرورة قوله اي
الضرورة [illegible] ضرورة على انه مفعول له واللام [illegible] لكن يجب على هذا ان يقع
ان عامله [illegible] الترخيم المعتبر من [illegible] الكلام والتقييد وهو في غير ضرورة
ولا يجوز ان يكون جايزا لان الضرورة صفة الشاعر لا انه [illegible] والمجاز صفة
الترخيم [illegible] حذف اللام وهو ان يكون فاعله وفاعل عامله واحد
ومثاله في الضرورة قول ذي الرمة قوله ديار مية اذ مي تساعفنا : ولا يرى مثلها
عرب ولا عجم : وقول المتنبي لله ما فعل الصوارم والقنا : في عمرو حاب
وضبة الاغتام قوله لا لعلة اخرى فخرج مثل قاض لان حذف الياء للاعلال فهو لعلة لا
للتخفيف قوله فيخ بهذا اي [illegible] تقدير كون الضمير راجعا الى ترخيم المنادى

فدخل فيه المشبه بالمضاف فانه مضاف من حيث المعنى فان قلت يا طالعا جبلا يجوز له
قلت يا طالع جبل واجاز الكوفيون ترخيم المثنى المضاف ويقع الحذف في اخر الكلم
الثاني نحو خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا قوله اوجوبا والترخيم بالنيث تذكر
اي يا آل عكرمة قوله لفظا المجرور لان المنادى في يا غلام عمرو الغلام لكن لا يظهر و
يعرف بدون ذكر زيد قوله لفظا الى اللفظ اذا وجب الجزء الاول قوله وجه اشتراط
اي اشتراط كون المنادى المرخم لا يكون منه ويا محكيه لجالها نحو تابط شرا فتحكي لحالها
لتنوع ولا لنداء عن الجملة التي هي هي سبب التسمية وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها
نحو يا تابط قوله عن ما الشكي اي حذف ان المحذوف يفهم من المذكور لتلازمهما قوله
لم يلزم نقض الكلم وحاصله ان نقض الكلم المعرب عن اقل ابنية الكلم عن ثلثة ا
حرف بغير جائز بلا علة موجبة ونقضه بالمعرب لاخراج المعرب نحو فم وكم وبلا
علة موجبة لاخراج مثل نحو بالتنوين فانه معرب تقديرا الآن هذا انتقاص لعلة
موجبة اعني التقاء الساكنين والفرا والاخفش جواز ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط
على الان حركة الاوسط كالحرف الرابع ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم
الثلاثي على ساكن الاوسط قوله او تحرك اذا وقع موقع الهاء وذلك الموقع هو
اخر المنادى في نحو يا صالح اه واعا لمان شاذ لعقد لسبرها عن الكلمة وتاء
التانيث قوله فان الياء والنون اي الياء في ثمانية والنون في مرجانة وذلك
لانه يقال ثمان ومرجان يجوز ثم اذا رخم لها اذا دخلت قوله في الكوامه
فاسما صلة وسماعن الواو همزة كلامة والالف والهمزة زيدتا معا لانها اسم
زيدتا عليها فصار اسما قوله في باب عمار اي مما يحذف منه حرفان الآن فداكر
في الخاطبة الآتية قوله فيحوج عنه نحو سعلاة لو ليس بالحاضر الآن حيث قال
ولان عن المصم ان يجوز حرف صحيح عجزنا والتانيث فيه مدة زائدة
لاخراج نحو سعلاة لشأن اخرجها من غير تكلف لسعلاة الغول او ساحرة الجن قوله
وهو قسم من ان يكون اي الحرف الصحيح قوله في حكم الصحيح اي الياء والواو المدغم
فيها في حكم الحرف الصحيح في كونهما صلبين مثلا فان الاغلب في حروف العلة ان يكون

زائدة

زائدة ما اذا وقع منها حرف اصلي كان في زين المدّ الملين شابه الحرف الصحيح فيحذفان معها
الحرفان كالصحيح قوله بثمود نحو شنه وصححه الفاضل اللاري وقال هو يمنون جمع ابن وهو
على لان يمنو لم يستعمل الا كثمود غير اخرته وليشه وسط البحوص قوله وثمود جمع ثمود وهي
رئيس الجبل ويجوز البيت قوله صلت عن الكسد وجاربه ولجت اي تصغير لقول من
خرج في من الثقة اي صغار النغم شبه بحرف الصحيح لقوله وعدم جواز حذفه عالبابا كا
وحرف العلة الذي يكون في غالب الامر زائدا لصغار الغنم اي كيف يجولون ويجرون
عن حذف الحرف الصحيح القوي الذي هو كالاسد ويدلكون في حذف حرف العلة
الضعيف الذي هو شابه لصغار النغم قوله لعلل ويحشية عن علمين الخا فيديه لانهما
لو لم يكونا علمين لماذا دخلين في قسم الاصا في وقد عرفت انه لا يرخم قوله يحذف ولما
قدر صيغة المضارع مع ان كما سبق لان بصيغة الماضي قلت الذي صداه عن هذا
دخول الفاء عليه فانه لا يجوز دخولها في الجزا اذا كان ماضيا خاليا عن قد قوله
فيقال الفاء فصيحة اي اذا عرفت ذلك فيقال قوله في يا كروان في الحاشيه هو
طاير ضعيف طويل العنق قوله التعليل فان قيل العباس ان يكون حجة في
الترخيم لما بارفيه هو الاكثر لان المحذوف لعلة موجبة كما في عمر وكخذه في حكم الثابت
والمحذوف لا لعلة بل للتخفيف كما في باب الترخيم لما لم يكن فالجواب ان
المنادى لما لم يكن مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب لبعض اليه ما يجيء
من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطرد الكالو اجب فحذف الترخيم
في الاغلب معا كحذف عصر قوله كالاول جمع ادلوبان اصله ادلو قلبت الواو
ياء وضمير كسره فصار او في الضمة عن الياء فثقل حذفت وحذف الياء و
لالتقائهما الساكنين فصار ادل قوله ارفع علم في اعلال اه لو فتح ان الواو وفي كروان
ما قبل الفاء لو كان مع تحركهما وانفتاح ما قبلها لمانع وهو وجود الساكن بعدها
فلم يجتمعا فاذا حذف الالف بحال الترخيم فان قدرتها انها ثابتة كما في الاول

اى قلب الواو الفا بان كجالة وان قلنا ان ذلك المحذوف صار نسيا منسيا فالواو متطرفة
فليس بعده ما يمنع الاعلال قوله فانه كثر استعمال بعض المندوب اى بالتفجع على عدمه
وفي هذا الكلام تعريض ببعض شراح الرضي حيث قال وقد اخل المص باحد الانواع
المندوب وهو المتوجع منه نحو واحسرتاه واويلاه قوله احترازيه عن المنادى هذا الكلام
اشارة الى دفع ما يرد على ظاهر العبارة وهو قوله المندوب ليس مخصوصا بوا لانه
يستعمل فيه اليا على ما عرفت بل الامر بالعكس فان وا لا يدخل على غير المندوب
وحاصل الجواب ان الاختصاص بمعنى الاكثر استعمالا ولكثرته قال واحتراز المندوب عن
غيره من المنادى بوا وقال الرضي ومعناه واختص المندوب بالندبة بلفظ
وا وفيه تكلف قوله اذ الميم اصله الفتح جواب عما يقال ان الواو كيف يجانس حركة الآخر
غير الميم مع انه ساكن فاشار اليه بانه في الاصل مضموم حتى ان بعض القراء ضموا الميم
في عليهم ولم يكن حذف وكسرها في ضربتم ونحوه تخفيفا قوله ليا بنها اى ليبان الالف فله
لو لم يكن بعدها ليوهم في اللفظ انها فتحة قوله لشاميا اى الذين هما صفة اهل
الشام قوله ونحوه لعزيزه ورده وقال المراد به المجنس ان صح دخول اللام عليه قوله
لسبق الذهن اه بل يلتبس بالمعزول اذا قلت رجلا جاء قوله لانه كالعلم الجنسي
اه وجوز الكوفيون حذف حرف النداء واستشهدوا بقوله تعالى ثم انتم هولاء
ورده الرضي باحتمال كونه خبرا الخ وهو بعيد قوله سواء كان مع بدل فرضي
بالتعويض الرضي قال ان المص لا بد لفظ الله فيما لا يحذف منه حرف النداء
وهي منه لانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميمين قوله نحو اللهم قال الفرا
اصله يا الله امنا بالخير فخفف بالحذف لكثرة الدوران على الالسنة والاكثر
على ان اصله يا الله فحذف حرف النداء وعوض عنه الميم المشددة ورد الفاضل
الرضي كلام الفراء بانه يقال اللهم لا توهم بالخير ورد هذا الكلام شيخنا البهائي في
حواشي الاربعين بقوله يجوز ان يكون الاصل اللهم امنا بالخير لا توهم بالخير

ح

لم ينتجه كلام الرضي لو صح معنى اللهم لا توهم بالخير لطول الناس مع فكانه قال اللهم
امنا بالخير لا توهم بالخير والظاهر انه لم يسمع الشيخ وظن انه قد سمع وهو بعينه المثال الذي
يرد به الفاضل الرضي كلام الفراء وقد شاع في المحاورات التعبير عن امثال هذه العبارات
المشتملة على تبعيد الخير عن المتكلم بلفظ الغيبة وان كان المتكلم اذا قالها يعبر عنها
كالالفاظ التي يعبر بها عن نفسه ولعله اى لان المقصود بالنداء وصف وهو
موجود قبل النداء فلا احتاج حينئذ وان كان اى اسم الجنس موجودا بالنداء قوله فيجب
ان يتصفه لانه اذا لم يتصف يكون مبهما فيشابه اسم الجنس قوله والمضاف اه
عطف على قوله لفظ اى قوله امراة امرء القيس اسمها جندب وكانت باعثة له
في لهاعي تبقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطيء
الافاقة قوله وقع في البلد على نام الناس ليك بن سلكه فلما وقع عليه ذلك انتخى
خنقة اى وقع اصحابه بحلقومه ولم تجلد فقال لها فتة مخنوق اى اعطفنيه
مطلب الاشتغال
نفسى لتسلم عليها فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر ان ما لك عندي مستجابك
ثم ضغطه سليك فطرقة فقال له سليك اضرطا وانت الاعم مذهب كلها
امثالا قوله بخلاف قراءة الا يا اسجدوا اه في قوله تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم
فصدهم عن السبيل فهم لا يهتدون الا يسجدوا اى ان لا يسجدون ولا زائدة
اى فهم لا يهتدون للسجود قوله اى قدم عامله عليه فقولك زيدا اضربه اعلم انه
قد وقع الاختلاف في العامل في هذا الباب فالبصريون اتفقوا على ان العامل
فيه مقدر والكسائي والفراء الى ان ناصبه هو الفعل المتاخر عنه اما بلفظ
ان الكل نحو زيدا اضربته والا فغائبه نحو زيدا امرت به وجاز عمل العامل الواحد
فيهما لاتحادهما ذاتا لان الضمير عبارة عما يرجع اليه ويكون فائدة تسلط
على الضمير بعد تسلطه على الظاهر تاكيد الايقاع وبعد عليه النحاة قالوا انا
فلا نعرف عاملا بهذا الاسم فالاصح مذهب البصريين اى في متعلق ذلك الكلام
اه والطال وهو بحد ان علامة قولك زيدا اضربته علامة تستتر متعلق الكلام ومتعلق

الغير لانه من توابع زيد ومضاف الى ضميره وهو المراد من كونه متعلق الضمير الا انه
قرب المرجع يرجح الاحتمال الثاني كما هو الظاهر انه متعلق بقوله لنفسه بالمفعولية ويجعل
الرجوع اليه مسامحة ما ذكر من التوجيه قوله ومنها صور اربع اي داخلة في توجيه ما هو
حاله قوله لا تخرج وجهه وهو خلو من قسم المشتغل بالضمير عن العمل فيها عما ليس منها
قوله الا انشاء وبابه معقول ونحوه لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب والظاهر لا مانع من وقوع
الانشاء خبرا الا ان خبر المبتدا ما يسند الى المبتدا لا ما يحتمل الصدق والكذب بل هذه
الاحتمال انما هو في الجملة الخبرية التي هي مقابل الجملة الانشائية الجزء الذي هو قسيم المبتدا
في لفظ انما هو انشاء ومن هناك لفظ الخبر بين الجملة الخبرية وما هو قسيم المبتدا كيف لا
وهو واقع في فصيح الكلام كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وابن زيد ومن القائل واني
لك بهذا ونحوه وتقديره معقول في جميع هذا التعسف قوله ولا يقدر معمولها فلا يبقى
لما زيدا الضربه اولا ان لا الفعل قوله يجوز وان يستقبحه النحاة ان يجيز تقدير الفعل
فيكون من باب الاضمار وان عده وان عده ان بعض النحاة قبيحا ووجه القبح
ان همزة الاستفهام بمعنى قد فاذا قلت ا زيد قائم فاصله اهل زيد قائم فهل بمعنى قد
والة الاستفهام هي الهمزة فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال وحملت هل عليها
في الاستفهام فصارت اداته فاذا لم تراه فعلا في خبرها نحو هل زيد قائم غفلت
عن طلبه وجاز بلا قبح واذا وجد في خبرها كما في باب الاضمار حنت الى الفها وطلبت
الاقتران معه لان اصلها قد وقد يجب الدخول عليه فكان تقديره قبيحا
اي الالتباس قوله ما هو معناه هذا الكلام رد على ما اعترض به بعضهم على ظاهر
عبارة المصنف حيث قال مراده من التباس المفسر بالصفة انما الالتباس في حالة
النصب والالتباس في حالة الرفع والاول باطل لان المعنى لا يحدد في الاعراب
فكيف يلتبس بالصفة وكذا الثاني اذ في حال الرفع ليس فيه معنوية وحاصل الجواب
ان الالتباس انما هو بين المفسر في حال النصب وبين الصفة في حال الرفع قوله
وهو خلاف المقصود فيه توضيح بالجزاء اذ هي حيث زعم انه على تقدير الوصفية

والجزئية

والجزئية واحد فهو متفاوت المعنى قوله كما هو مذهب المعتزلة من ان الافعال الا
ختيارية صادرة من العباد لا من الله وبعضهم فهم من هذا الكلام ان المعتزلة لم يقولوا باختيار
النصب في مثل هذه الاية وليس كذلك بل المنقول من رسائل النحو كما صرح عبد القاهر
وجار الله ومالك الذين هم الكبار المعتزلة لم اختيار النصب ايضا فالاولى في التعليل
ان يقول كون جملة خلقنا صفة الاصفة او خبره كما هو الظاهر المتبادر قوله اي عنده
او في داره من جميع هذا الكلام انه على تقدير النصب يكون الجملة الفعلية معطوفة على
الجملة الصغرى يعني قام وفيها ضمير يعود الى زيد وقد تقرر ان المعطوف حكمه حكم
المعطوف عليه فيجب ان يقدر في الجملة الثانية ايضا ضمير يعود اليه ليصح العطف فا
شار الى تقديره بقوله عنده او في داره اي عند زيد او في دار زيد قوله والا يقبح
الهمزة ويشدد بعدها اللام اعتراضا ذهب بصيغة المجهول قوله بدا بالبسه الذي ذهب اي ذهب
زيد الذي هو به فالمقصود بخبر المعنى قوله والاتحاد بينهما ذاتا منصوبة لان
الفعل الاول مسند الى الذي ذهب واما الا حدوث موصوف لا تعدد الثاني الخبر
ذهب مسند الى الجار والمجرور والقائم مقام الفاعل قال قدس سره في حاشيته
الفرق بينه وبين زيد ذهب عليه مع ان كلا منهما خبر للمفعول ان القائم مقام
الفاعل هو الجار والمجرور وهو ضمير في ضمير زيد فلا يصح بخلاف ذهبت فان
القائم مقام فاعله ضمير المتكلم واما الجار والمجرور فهو منصوب محلا
ان ذهب عليه يستلزم ملاحظة فاعلها المتكلم ومفعولها زيدا واما ذهب فاني
ملاحظة امر [illegible] فاعلها فالاول يستلزم فعلا متعديا ينصب زيدا
عليه والثاني يستلزم فعلا مجهولا اذ ضمير عليه قوله بل الاوهام التي يتوهمون
اي الملائكة الذين يكتبون اعمال العباد خيرا وشرا وعبدا قوله وكل صغير وكبير مستطر
اي كل صغير وكبير مسطور في صحيفة الاعمال قوله لا يغادر اي لا يترك صغيرة
ولا كبيرة قوله ساده من بعضهم وهو عيسى بن عمر والنحوي ذهب الى ان الفاء للعطف
من جملة خبر لشرطها فيكون الباء صلة ومعناه ان هذه الفاء مربوطة بالمبتداء

مبحث التحذير

المتكلم يحذر نفسه بشرط ان لا يحذره ومنه هذا النفاء والغا فكال هذا لان النفاء اذا كانت زائدة
او خبر واقعة موقعها نحو اما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها قوله اي لهم على
هذه بذلك مع ان المعمول بما بعد المعمول فيه في قبيل الحذف والايصال قوله صيغة
المجهول اي هذا الكلام رد لما قبل الغا من الرمي وحاصله ان ذكر ان كان صيغة المصدر
يكون معطوفا على معمول وهو بعيد من حيث لان التحذير ليس نفس الذكر بل المذكور
وان كان صيغة الماضي المجهول فكذلك لان او منها منفصل من حيث المعنى فيجوز ان
يليه مثل المذكور فيه كما في نحو جاءني زيد او عمرو وحاصل الجواب انه صيغة الماضي
المجهول ولكن المعطوف عليه مقدر لا ملفوظ كما توهم لا بد من ضمير في المعطوف
حاصل الاعتراض انه اذا عطف ذكر على حذر او ذكر لا بد ان يكون فيه ضمير راجع
الى المعمول كما في المعطوف عليه وحاصل الجواب ان فيهما ضميرا قيم الظاهر مقامه اشعارا
بان المعمول في هذا القسم هو المحذر منه وفيما سبق هو المحذور واكا مع نفسك هذا
بيان لحاصل المعنى وان هذا المعنى لازم للمعنى السابق قوله هو ضرب بالعصا فعلى
بعض الشارحين هذا التحذير عن عزم قال واما هي عز رمي العصا الى الارنب لان
ذلك يقتلها فلا يحل قوله لا ابق التقيت زيدا فلو كان مفعولا لا مرنا صبا الكاف
الخطاب لم يصح نصب فعل الماضي لكلام الغايب كما تقول على نفسك وعلمت زيدا
فان معنى نحو نفسك فيه نحت مشهور وهو انه على هذا التقدير لا يكون من النوع
الثاني لان نفسك ليس محذرا منه بل محذرا وحاصل الجواب ان المراد
تحذير النفس بتبعيدها من الزوايد التي تودي بك فانك اذا لم تبعدها عنها تهلكك
منها الاحوال والشدايد فالنفس في هذا المحذر منه لا المحذر قوله وقد لفظ الكسائي
هذا الاعتراض على الائمة وحاصله ان الكسائي جزء من التحذير لتوقف افادة اصل
معنى التحذير عليه مع انه خارج من توقف المعنى اما فاخذ وجه غير المتقدم حطا لا دالا
ليس مكررا واما القسم الاول فكذلك ايضا لانه ليس معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده
بل المعمول اياك فالصحيح ان يقال التحذير على ضربين اما لفظ المحذر مع المحذر منه مكررا

فعلم بلا

او لفظ

او لفظ المحذر مع المحذر منه وحاصل الجواب ان التحذير عبارة عن المعمول واما لفظ الاسد فهو
الشرايع وان توقفت استفادة المعنى عليه قوله ويجب الا ما دل احتماله الوجه مستندا لقوله
علي ولامع الدين اذا اما اقول لتحكم قلت التقدير وعلى قوله لفظا في ضمن الفعل اي يكون
ذلك الحدث مذكورا في ضمن الفعل الاصطلاحي العامل في المعمول كقولك ضربت يوم الجمعة
فان الفعل اللغوي الواقع في يوم الجمعة اعني الضرب مذكور في ضمن الفعل الاصطلاحي اعني
ضربت فانه جزء معناه قوله اذ الان العامل مصدر كقولك اعجبني ضرب زيد يوم الجمعة فان
الضرب مفعول يوم الجمعة وهو مذكور بلفظ الدال عليه بالمطابقة قوله لا حاجة الى قوله مذكورا
لان مثل يوم الجمعة يوم طيب وان خبر فيه فعل الا ان ذكره ليس في هذه الجملة
بل من حيث الاخبار عنه بانه يوم طيب فما قصد احترازه بقيد مذكور يخرج بقيد الجملة
قوله اشارة الى تسمية المعمول فيه بما سماه الى ان هذا القيد لا دخل له في الاحتراز كما قاله
بل هو للبيان والتحقيق قوله مبهما كان الزمان او محدودا والمشهور كما قاله بعضهم
للبيان بين النحاة بل المجمع عليه ان ظرف المبهم من الزمان هو الذي لا حد له محصورا سواء
كان معرفة او نكرة كحين ووقت والوقت والمحدود ما له نهاية يحده معرفة او
نكرة كيوم واليوم وسنة وشهر وهو ما يكون الملازم بعد اليوم والاظهر في المبهمات
وحمل محدود هذه الاسماء اذا اضيفت كيوم الخميس والجمعة ونحوها وكانه فهم من الوقت
المبهم وهو غلط قوله وقت بالمحاذات ليست سماء وكانت معرفة او نكرة وهذا هو مذهب
الاكثر من المتقدمين ويبقى فيه تفاصيل احدها ان المبهم من المكان ما كان غير منتهى
ويخرج منه خلفك وامامك مع انه منصوب على الظرفية بلا خلاف ثانيها ان
المبهم ما ليس بمحصور وهو باطل لخروج الوضع منه فانه محصور مع انه منصوب على الظرفية
ثالثها انه الذي ما له اسم باعتبار ما به حصل في مسماه كالفوق مثلا فان هذا الاسم
لا يطلق على هذا المكان مثلا بل لا ضافة الى التحت وكذا غيره من الجهات وكذلك
ان التحت يجوز ان يصير فوقا وينتدرج في هذا التغيير عنده ولانه لا يطلق
باعتبار ذات المكان بل باعتبار ذات المضاف اليه وهو ليس بحاصل في مسماه

فلا حاجة الى المجاز والمصنف لما فسره بالجهات ليست حاجة الى التفصي عنها فاجاب بانها محمولة على ما بعد قوله بعد ما دخلت وما يقاربه في نحو ازلت وسكنت قوله لا يتم بدون الدار اقول الفرق بين ضربت ودخلت في غاية الاشكال فتامل قوله لا يصح ان يقول دخلت الدار لبلا اللطم انه لا فرق بين المثالين في الصحة وعدمها بل الصحة جارية فيهما فالاصح ما اختاره نجم الائمة في دخلت فهو لازم وما بعده مفعول فيه قوله التقييد فيه نعيه كما تقول في اختيار الرفع يوم الجمعة سرت فيه وشاهديها يوم الجمعة صارفيه عبد الله ويوم الخميس سارفيه عمرو ووجوب النصب الى يوم الجمعة سرت فيه سرت وهلا يوم الجمعة سرت فيه قوله احترازعن نحو الحبس التاديب فانه يصدق على التاديب انه فعل لاجله فعل الا انه غير مذكور كما في ضربت زيدا اى اذا قال قوله قايل ضربت زيدا فمفعول له الحبس التاديب اى الذى حصل بسبب ضربك قوله مذكور معه في ضربته تاديبا اى اذا قال قايل ضربت زيدا تاديبا فمفعول الحبس التاديب فيصدق على التاديب انه فعل لاجله فعل اى الضرب وهو مذكور معه الا انه في تركيب آخر وظنى ان هذه مغالطة فان التاديب الذى هو محل النزاع قوله ليس مذكورا مع الضرب والتاديب المذكور معه مفعول له قوله ايراد معه للفعل فيه اى يكون ذلك الفعل عاملا في المفعول له يخالف حلا ما اشار اليه ان المصنف خلافا على انه مفعول مطلق اوبينه بالضرب بيان للاشارة للنوع بعد ان ذكر امثلة للتاكيد والعدد ضربته ضربا مثل الضرب الذى للتاديب قوله وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم فان المجرور يبقى كما يقال ... المجرور معه لا واسطة قوله ولم يكتف اى لم يقل والفا يجوز بدون ذلك الحذف ليكون الضمير راجعا الى التقدير اللام لانه اراد التنبيه على ان الحذف والتقدير يتحقق المعنى فاقام المظهر مقام المضمر وآخر فرق بان التقدير هو الترك في اللفظ والنية والحذف هو الترك في اللفظ فقط قوله اى لحذف فاعله وفاعل عامله قال نجم الائمة وبعض النحاة لا يشترط ذلك وهو لا يقوى في ظنى وان كان الاغلب هو الاول والدليل على عدم جواز التشارك قول امير المؤمنين ع في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما

للبلية

للبلية والمستحق السخطة ابليس والمعطى للنظرة هو الله قوله الا بالاعتبار بان يعتبر زمان الضرب اولا ثم اعتبر زمان التاديب لان الضرب سبب في الخارج للتاديب قوله يشبه المصدر فان المصدر فعل لفاعل عامله ومقارن لعامله في الوجود فيتعلق به الفعل بلا واسطة قوله والجواز عن نصبه اى عن نصبه مع انه قايم مقام الفاعل وحقه الرفع قوله فيه اسناد الفعل وكذا ما هو بمعناه قوله اى اللازم النصب كما في بعض الشروح قوله في الاكثر فان الاكثر فيها النصب فاذا وقعت موضعا تستحق فيه جرت على غالب حالها قوله لفقد شرطه فان يتكلم فاعل فقطع مع انه منصوب استصحابا للاكثر حالة وقيل ان الفاعل هو الامر السوء في التعويس ان قطع الامر بينكم قوله نزع هذا الحكم عن لطف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل وفي حبر المصدر نائبا مناب الفاعل قوله وقد حيل بين العير والنزوان قوله اصل هذا المثل ان صخر اخو الخنساء طعنه ابو ثور الاسدى طعنة في جنبه فمرض حولا حتى ملّه امرأته وكان يكرمها فمر بها رجل وكانت ذات خلق وادراك فقال لها عن سيلد وكان ذلك يسمعه صخر فقال اما والله لو قدرت لاقدمتك قبلي ثم قال لها ناولني السيف مثل لطلة يدى فناولته فاذا هو لا يطلبه من الضعف فقال عنده ابيات منها قوله اهم بامر الحزم لو استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان اى بين المرء وما طلب قوله استوى الماء والخشبة اى تساوى وذلك انه اذا غرز خشبة في نهر فان نزل الماء بحيث يساوى راس الخشبة يقال استوى الماء والخشبة قوله لو تركت الناقة اى لو تركت مع ولدها في مكان بلا مانع لرضعها اعلم ان مذهب جمهور النحاة اختلف في عامل المفعول معه على خمسة اقوال احدها ما ذكره المص وهو الحق ثانيها ما ذهب اليه الزجاج فانه منصوب باضمار فعل بعد الواو والاضمار خلاف الاصل ثالثها مذهب الكوفيين وهو انه منصوب بالخلاف فيكون عامله معنويا وهو مردود بان العامل المعنوى لا يحتاج اليه مع وجود اللفظ ورابعها ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر فانه منصوب بنفس الواو وهي ضعيفة

الجر فلا يقدر مع وجود ما هو اقوى منها وخالفهما ما ذهب اليه الاخفش في قراءة منصوب
كنصب الضحى وذلك لان الواو لما قامت مقام المنصوب عمل ما بعدها عارية لا عطف
ما بعدها عارية لا عطف ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير او بمعنى غير وهو مردود ولانه لو كان
كذلك لجاز النصب في كل واو وبغير مع نظره كل رجل وضيعته قوله فالناصب معنى المعية
لان في المعية زيادة اجتماع اى وجد حل كان تامة ومع ضعف قوله لفظا
الضمير او المحال قوله وجاز اي لم يجب فان الجواز يطلق على ما يقابل الوجوب فيتحقق
بالمثال المذكور قوله وجوب العطف فيه وانما وجب العطف لان الاصل في هذه
الواو للعطف وانما يعدل عنه لنكتة المراد من المصاحبة وفي المثال المذكور لا يمكن
التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر واولى
قوله حيث لا مجاورة تعليل لوجوب العطف فان النصب يحوج الى عمل العامل المعنوي
بدون اعادة الجار غير جائز عند الكوفيين في السعة والبصريون للضرورة
والمختار عندنا جوازه في السعة كالبيت على ذلك قوله لا من حيث هو فاعل او مفعول
فان العامل في قولك جاء زيد العالم [illegible] لهيئة زيد لكن لا من حيث انه فاعل
بل مطلقا حتى لو وقع مبتدا او نحوه لكان البيان كذلك قوله لكونه في معنى الفاعل اذا
كان مصاحبا له نحو جئت انا وزيد راكبا قوله والمفعول به اذا كان المفعول مشاركا
للمفعول به في وقوع الفعل عليه نحو

مبحث الحال
[illegible] الحال

كفاك وزيدا درهم فالمعنى قوله وابر هؤلاء الآية والمعنى ان آخر هؤلاء الكفار
مقطوع ومحال عن الدنيا في حال دخولهم في وقت الصباح وهو وقت نزول العذاب
والظاهر ان المراد بهم قوم لوط قوله مثال اللفظي الملفوظ حكاية فيه رد على ما هو في
الشرح المنسوب الى المصنف من ان هذا المثال للحال عن الفاعل المعنوي ووجه عدم استحالة

ان

ان ضمير الفعل ينتقل الى الظرف المستقر فالضمير المستكن فاعل لفظي حكما كما عرفت في اول
الكتاب قوله ولبصير زيدا مفعولا به لفظا غايته ان العامل فيه مقدر قوله فيها يجوز كلا الامرين
في هذا المثال يجوز ان [illegible] فلا تغفل قوله ان جعلت امرا حالا او يجوز ان يكون منصوبا على الاختصاص
او على الحال من ضمير الفاعل في انزلناه [illegible] فيه قوله في حيز الاستفهام لان
الاستفهام في حكم النفي لان الجملة الاستفهامية غير مثبتة فهي كالنفي قوله وبعد الا لفظا ان
يقول او قبل الا لان رجوع الضمير الى الحال بعيد وانما شرط النقض لان الحال لا يكون
بعد الا الا اذا كان الكلام منفيا والمعنى لا يكون الا الموجب الا نادرا وفي هذا
المثال المنفي لكون الكلام في سياق النفي فلا يحتاج الى هذا التكلف قوله ومعقوما عليه
الحال عما فيكس ما عرفت في الخبر المقدم على المبتدا النكرة قوله اي لم يمنعها عن الهلاك
حوضها من القاضي بخلاف الرعاة فانهم اذا اوردوا الماء حلو ولها قطعا قطعا حتى ترد
قوله نغض قال في الحاشية النغض [illegible] المفتوحة [illegible] نغض الرجل
نغضا اي الايم مراده قوله في العطن وهو ما حول الحوض والبئر في مبارك الابل قوله ولعل
المراد به اي بالوحال قوله فعلته جهدك قال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة
قوله وهي في المعنى نكرة لان الاضافة فيها لفظية وهي في تقدير الانفصال فهما
في التقدير حسن وجهه قوله ولم يجئ الحال مشركة الا فان صاحبها اذا كان مشركا طلبى
بموصوفه ولانه فيعود [illegible] يحتاج صاحب الحال المشركه بهذا والحق عندي جواز كون
صاحبها نكرة بلا مخصص لوروده كقولهم عليه مائة بيضا بالغلط الحج وفي الحديث صلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال قياما ومما اخترناه هو مذهب سيبويه قوله مثل زيدا
قائما وقاعدا اي فيها اذا كان العامل المعنوي دالا على حدثين فيلزم ان يكون
لكل واحد منها متعلق فان العامل في كالبيت معنى التشبيه وهو يدل على حدثين حدث
المشبه وحدث المشبه به لان التشبيه نسبة تستدعي طرفين والقيام تعلق بحدث المشبه
فيجب ان يليه والقعود تعلق بحدث المشبه به وهو زيد فيجب ان يليه وهو مجرد
بعضهم لكونه عاملا في الحالين قوله لفظا وذلك لتقدم الحال على عاملها الذي فيه ضعف ما

الى ضميرهم

عند الاخفش ايضا وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نايب عنه اى المبتدا قوله لان الظرف يتقدم
اه نحو قولهم الكل عام لك ثوب فثوب مبتدا ولك خبره وكل منصوب على الظرفية
والعامل فيه لك ونحو قوله تم لكل يوم هو في شان قوله هذا اذا لم يكن المشار اليه حاز
الوجهين قوله هو الاحتمال الثاني لان الاحتمال الاول يوجب المنافاة لان الظرف
ذا حال في العامل المعنوى وظني انه جايز ويكون قوله بخلاف الظرف تجرد الالتفات
قوله ولا على المجرور الا اذا كان ظرفا او مصفيا فالبصريون على الجواز والكوفيون
على المنع الا اذا كان صاحبها ظرفا ولا تجاوز عن الحال متوسطا عن العوامل الا كافة للناس
فان كافة حال في الناس اذ المعنى وما ارسلناك الا كافة للناس حال كونهم كافة اى
جميعا اى لم نرسلك الا لكافتهم جميعا رد ابى على قال كفار البحر انه اعلا ارسل للخوف قوله
حال عن الكاف والمعنى ما ارسلناك الا مانعا للناس عما يضرهم قوله يجعلها مصدرا لكافة
بمعنى كفا كالعافية بمعنى كف اى وما ارسلناك الا تكف كفا قوله والكل تكلف وتحقيق
انما الاول فلان تاء المبالغة مقصورة على السماع واما الثاني فلا حاجة الى تقدير الموصوف
واما الثالث فلعدم ثبوت مصدرية واليها فان كافة بمعنى مضافة لازمة كالبيه عن جميعا
قوله بشئ واحد قد صحح الكلام ان الشئ الواحد هنا هو حلب والشيئان هما
البسرية والرطبية والاعتباران هما كونه مفضلا ومفضلا عليه لان التفضيل
لتفضيلها قد تعلق بكل واحد من الشيئين بمتعلق فيجب ان يقع لكل واحد من
هذين الشيئين بعد متعلقة والبسرية تعلقت بالمشار اليه ههنا اى باعتبار كونه
مفضلا وان لم يكن معتبرة الا انه يعتبر في اطيب حكمه فيكون ذلك الضمير
هو المفضل فلا يحتاج الى ذكر اسماء الاشارة الا انه لما كان الضمير بالنسبة الى
الظاهر كالمعدوم اقيم المظهر اعنى هذا مقام الضمير في كونه مفضلا كما كان الضمير
مفضلا الا انه قائم مقامه في الذكر ووجب ان يقع هذا الفصل متعلقه اعنى
البسرية والرطبية تعلقت بالمشار اليه من حيث انه مفضل عليه والمفضل عليه
هو ضمير منه فوقع بعد الضمير متعلقه اعنى الرطبية قوله الا بعد اضماره في اطيب

الذى اشير اليه بلفظ هذا من حيث انه كان المشار اليه مفضلا ومفضلا عليه

لانه

لانه يجب في افعل التفضيل ضمير يرجع الى المفضل كما تقول زيد احسن من عمرو قال الرضى
الرضى من نظر في هذا الكلام تعوذ به مما يتوهم من قوله لكنه قال لان الضمير بالنسبة الى الظاهر اه هو تمهيد
ماسيأتي في قول الرضى وعلى هذا فلا ادرى باسا الا انه ونظير هذا المثال قول ابن الرومى
على ابن ابى طالب في الجانب الذى الى طالب احسن بالموضع الطفل منه في شدى امه قوله لان يجئ
ان مصدرية اى فيتضح وضوحها لقوة التاكيد اه لان التاكيد بالى غير وضوحها حالا لانها
لدلالتها على الثبوت والدوام وجب على ما هو الاصل في الحال وهو الانتقال وعدم التقرر
فصارت قوة الاستقلال فانها زيادة الربط قوله في الحال المنتقلة وهي التى لا يجب
صاحبها عليها دائما كراكبا في قولك جاءني زيد راكبا قوله ... اى مشابها قوله
لفظا ومعنى اما لفظا في الحركات واما معنى فلو قوعه مشتركا ومختصا كاسم الفاعل قوله
الحال لغة اعنى زمان التكلم بخلاف الحال النحوى الذى هو ما يبين الهيئة فانه
المقارن لعامله وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حال التكلم وقد يكون استقبالا ولفظ
قد انما تقرب الماضى الى حال التكلم تحقيقا قوله الواقع حالا اى حالا نحويا قوله صدر
الفعل كما اذا كان الحال حالا عن الفاعل قوله او وقع عليه كما اذا كان حالا عن المفعول
قوله تجوزا قيد الدلالة ليبين الماضى الواقع والتجوز اى مجاز اما انه قد حقيقة
موضوعة لتقريب الماضى الى حال التكلم لا الحال النحوى قوله انما هو بالنسبة الى زمان
العامل فانك اذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا
بالنسبة الى المجئ متقدما عليه فلا يحصل مقارنته بالحال لعاملها فاذا دخلت عليه
قد قربته من زمان المجئ وحصل المقارنة بينهما فكانه ابتدا الركوب كان متقدما
على المجئ لكنه قارنه دواما وهذا التحقيق للفاضل الشريف وبه يحل الشبهة المشهورة
قوله جملة دعائية اى جاء ام مسبوق اليه صدورهم فانها انشائية ودعائية فلا تكون
خبرا لما عرفت قوله لاقرار النفى فان النفى عدم وهو لا يحتاج الى موجد فلا يحتاج الى
زمان الحال فيحتاج الى قد المقربة قوله مطلقا اى سواء كان مفردا او جملة قوله تحقق اللام
اذا كان مفتوح الهمزة قوله تحققت الامر اذا كان مضموم الهمزة قوله والمعنى انه ثبتت

معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق مبيان التحقق والاثبات ولاحق مجرد المعنى
واما التحقق قوله اى تحقق ابوته ودفع لما ذكره المحقق الرضى من انه لا معنى لقولك تحقق
الاب فى حال كونه عطوفا اذ لا يجوز ان يكون المعنى اعلمه عطوفا لكن عطوفا ح معمولا لان
لا حال وبيان دفعه ان الحق فى تقدير حق ابوته بحذف المضاف لظهور المقصود
واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا اثبته وانما وجب حذف العامل منها لان الجملة
قبلها تدل عليها عاملها فاستغنى بذلك عن اظهاره اذ لو ذكر لذكر عين ما دلت عليه
الجملة قبله قوله للتمنى رسولا فرسولا تاكيد للكاف لا للجملة قوله التمييز اى المميز من باب
اطلاق المصدر على اسم الفاعل قوله اى الاسم احترز به عن نحو فعلا اى فعلت قوله
لكن المطلق اه تعريض بالرضى حيث قال ان لفظ المستقر يدل على الثابت مطلقا قوله
عن مسمى بحسب الوضع فان العينى وضعت لمعنى واحد معينة ثم وضعت فوضع اخر لمعنى اخر
فالموضوع له معين باعتبار كل وضع الابهام انما نشا من تعدد الموضوع له قوله اما موضوعا اه
هذا الترديد اشارة الى الخلاف وقد سبق فى اول الكتاب ما اخترناه من المذهبين قوله
من تعدد الموضوع له اذا كان موضوعا للجزئيات قوله او المستعمل فيه اذا كان موضوعا
للمفهوم الكلى قوله من حيث انه موضوع له فان الابهام وان وقع فى الموضوع له اى
تلك الجزئيات مثلا لكن المراد عند اطلاق اللفظ قوله لكن لا من حيث ان اللفظ موضوع
لها فانك قد عرفت انه باعتبار كل وضع حصر معنى متعين بل الابهام عرض له بحسب
الاستعمال لا من حيث وضعه وهذا فى الحقيقة راجع الى الوزن كان الاول بالحقيقة راجع
الى الموزون قوله نحو طاب زيد ابا فالابهام فى طاب ولا فى ذات زيد وانما المبهم هو
الامر المقدر فان معناه طاب امر من اموره ثم يفسر ذلك الامر بقوله ابا قوله اى
فى غالب المواد يعنى كون ذلك الموزون مقدارا فى غالب المواد والا فقد يكون غير
مقدار نحو خاتم فضة قوله اى رفع الابهام مطلقا اى عن مفرد سواء كان مقدارا ام غيره
والغرض بيان حاصل المعنى قوله فى معنى عدد حيث ظرفيته العدد والمقدار فى قيد ظرفيته
الخاص للعام قوله قفيزان براً القفيز مكيال ثمانية مكاكيك والمكوك كالثور مكيال

بلغ

يسع صاعا ونصفا قوله الامثلة الثلثة اى ان اقسام المقادير اربعة وقد ذكر لثلثة منها
وترك مثال الذراع قوله لم يستوف المقادير فان جعلها الذراع ولم يذكره وذكر بعضها
وهو الوزن حيث ذكره مثالين لان الكلام قدم فى احدهما بالتنوين وفى الآخر بالنون
قوله مع التنوين وانما استحالت الاضافة مع هذه الامور لان الاسم اذ تلبس باحدها
صار تاما والاضافة دليل على ان الاسم ناقص يحتاج فى تتم معناه الى المضاف اليه قوله
عندى راقود قال فى القاموس الراقود الدن الكبير والطويل الاسفل يسيع داخله
بالقار قوله وهو ما تشابه اجزاؤه اى فى اطلاق اسم الكل عليها قوله خل وفرس فانه دون
كان اسم جنس فرادي الا ان اطلاقه على افراده على سبيل البدلية فقط قوله الخصوصيات
الكلية والشخصية فالاول كخلك الانواع والثانى كخلك الاعداد قوله جواز العطف ان
الاطلاق يجمع على الافراد وعلى ما فوق الواحد حتى يشمل المثنى مجازا فان حقيقة الجمع لا
يتناول المثنى الا ان يراد بالجمع اللغوى قوله والمعنى على المعنى الاول لكان ناقصة وعلى
المعنى الثانى لكان تامة وهو الفارق بينهما قوله نحو عشرين اى العشرين التى لك قوله وعشرى
رمضان اى العشرين يعنى يوم العشرين منه قوله اراد عشرين اه فلا يقال ان التمييز نكرة
ومضاف معرفة فلا التباس الا على تقدير ان لا يكون على قوله لقصور عن المقدار اه فاذا
قصر عن طلب التمييز فلم يحتج الى النصب الذى يكون لفظا فيه قوله كان الاولى ان يقول لان
الابهام الذى يستدعى التمييز ليس الا فى الذوات المقدرة التى هى طرق النسبة
قوله حسبك زيد رجلا اى يكفيك زيد من جهة كونه رجلا قوله خاص بالمشبه به
ولنفى على المشبه التمييز عنه الاسم الذى اقيم مقام التمييز حتى بقى التمييز بسبب قيام ذلك
الاسم مقامه فضلة كزيد فى طاب زيد نفسا فان الاصل طابت نفس زيد قوله والمتعلقة
فلا يكون هو الاب قوله بحسب المعنى حتى يكون طاب زيد وزيد طاب وارد عليه
والا بحسب اللفظ فهو معطوف على ابا لا غيره قوله فالنفس بعين ذات المراد بها هنا
ذات الشى قوله على انه يكون التمييز فيه مبينا باعتبار الجمع الشخص معلوم قوله اى
خيره فارسا وهذا القول انما يستعمل للتعجب اى الخير الصادر من الممدوح ليس مما صدر عنه
بل هو من صنع الله قوله اى ما صدر من الممدوح من خيره قوله بعدما لم يكن فقط النوعى

م هذا وقع ما اورد عليه بالنقض بطاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم لم يصح حمله لما انتصب
عنه ولا التصحيح لمتعلقه وبهذا التقييد اندفع الاعتراض لم يصح حمله لما انتصب عنه
نقل المنتصب عنه التمييز بدون طاب زيد نفسا مجازا باعتبار انه سبب لنفسه حيث انتصب
باعتبار نسبة الفعل اليه فان الناصب حقيقة هو الفعل او شبهه قوله برفع الابهام عنه فيه
مسامحة فانه انما يرفع التمييز عن تلك الذات المقدرة المنسوبة اليه قوله اى فيما جاز اه
لما كان الظاهر ارجاع الضمير الى التمييزين المذكورين فيجمع جاهما كما في نصب المنتصب عنه فتكلف
لمرجع الضمير حتى يشمله قوله وابهام المقصود اه في هذا توضيح لبعض الائمة حيث قال وانا
لا ادرى يعني الحال والتمييز هنا فرقا لان معنى التمييز ما حسن في وسعته فلا علم له
في غير حال الحركة وسعته الاتباه وهذا المعنى هو المستفاد من جعله حالا لما قصد للتوطئة
الدالة على ان الظاهر مراد قوله مستعملات الانا من حل او ما او لمن عنه
فادح في التمسك اذ مبناه على الظاهر الذي بجنبه العقل السليم قوله لا يعتبر المحتاج الى
التوقيف اى توقيف مطلق الاستثناء وهو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها
نفيا واثباتا ولذا عرف بما فقول لبعضهم ان المستثنى مشترك لفظي بين قسميه لاختلاف
حقيقتهما مختلف وجمعهما لتوقيف واحد غير ممكن فلذا لم يعرفهما المص فاسد
فان الحقائق المختلفة يجوز تعريفها باعتبار امر مشترك قوله هو المخرج اه ما حاصله
شبهه مردود وهو انك اذا قلت قام القوم الا زيدا فلا شك انك اثبت القيام
للقوم الذين من جملتهم زيد وقولك الا زيدا نفي حكم القيام عنه وهو تناقض
ودفع بوجوه احدها ان زيدا غير داخل في القوم بل القوم عام مخصوص بمعنى ان
المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس منهم زيد وقوله الا زيدا قرينة للسامع على
مراد المتكلم وثانيها ان المستثنى والمستثنى منه وادوات الاستثناء بمنزلة اسم
واحد فقولك عشرة الا واحدا بمنزلة تسعة فلا دخول ولا اخراج وثالثها
وهو المحقق في الجواب ان المراد بالقوم مثلا معناه الحقيقي ثم اخرج بعد الاستثناء
منه زيد لكن الاسناد بعد الاخراج وبيانه ان قولك قام القوم الا زيد بمنزلة قولك
القوم المخرج منهم زيد قاموا وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه

قوله

لفظا لكن لا بد له من التقديم وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل وهذا يقتضي حصول الدخول
والاخراج قبل النسبة فلا تناقض وراكبها انه لا تقدير فيه من حيث الافراد والمعطوف والجميع
في التركيب وهو المحكم لان الاستثناء بيان لتغيير وكل كلام المحقق باخره التغيير يتوقف
حكم صدره على اخره كما في ضربت زيدا راسه فلا تناقض لاختلاف الجهة قوله في كلام
موجب والعامل موجب النصب لان حمله بدلا يفضي الى الكذب بعد سقوط المبدل منه نظيره
من قولك جاءني الا زيدا اى جاءني كل احد قوله لان الكلام تحصيل بقوله ولا حاجة
قوله بدليل قوله اوكان بعد عدا وخلا لانه النصب بعدهما على المفعولية
لانه يشبه والضمير راجع الى المستثنى قوله اذ لنسبته اى المستثنى نسبة الى ما نسب اليه الفعل
او شبهه لان الفعل او شبهه نسبنا الى المستثنى منه وجزء من المستثنى جزء مما اسند اليه
احدهما فالنسبة هي الجزئية ويجوز ان يكون معنى العبارة ان الفعل وشبهه نسبنا
الى المستثنى منه والمستثنى فرد من افراده فالنسبة هي الفردية والاول اصح ولما
اطلق في الكل فالاولى ان يطلق الجزء الا ان هذا الجزء لما وقع بعد تمام الكلام
شابه المفعول فعمل فيه العامل المخالف لما قبله واعلم ان ما ذكره المص هو احد
المذاهب وبقي مذاهب اخر احدها ما ذهب اليه الكسائي وهو ان عامل
النصب ان مقدرة بعد الا محذوف الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان
زيدا لم يقم وثانيها ما ذهب اليه الفراء وهو ان الا مركبة من ان ولا العاطفة وخففت
نون ان الثانية من ان ما بعد الا وادغم في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها
فبان وان ارتفع فبلا في الاعراب فبالعاطفة وثالثها ما ذهب اليه المص
في الايضاح وهو ان العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا لانه ربما لا يكون هناك
فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك ورابعها وهو الذي اليه ذهب ان العامل
النصب الا من غير حاجة الى شيء فيها لانها حرف مختص بالاسماء غير منزل منها منزلة
الجزء فهو كحرف الجر ورد المذهب الثالث بانه يفضي الى التطويل قوله فالمنقطع بعد
سواء كان في كلام موجب او غيره وسواء كان قبله اسم يصح حذفه ام لا قوله غير

هو المرحوم وقال بعضهم لا عاصم بمعنى لا معصوم وقال السيرافي المراد بمن رحم الراحم اى
الله تعالى لا المرحوم وقال بعضهم المضاف مقدر والتقدير الا رحمة من رحم او مكان من رحم
ومعناه لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة
وعلى جميع التقادير فالاستثناء متصل قوله ام الباب لانها موضوعة للاستثناء وما عداها
موضوع لمعان اخر من المغايرة والتنزيه والمجاوزة ونحوها استعملت في الاستثناء
لنوع من المناسبة قوله دال اسم الفاعل لدلالة الخارج صاحبه قوله او دال لبعض مطلق
لان الكل مشتمل على الجزء فذكرت في ضمن الكل قوله على مجيئهم اى مجى زيدا
وحاصله انه لم يجى قوله لا يتصرف فيها اى بان تثنى وتجمع كما في غير حالة الاستثناء فيها
فايده تناسب المقام وهى ان سبب قراءة سيبويه النحو انه جاء مع جماعة يكتب
لكتابة الحديث فاستملى منه قوله صلى الله عليه وسلم ليس من اصحابي قوله احد الا لو شئت لاخذت
عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه وليس ابو الدرداء فصاح به حماد لحنت يا سيبويه
انما هذا استثناء فقال والله لاطلبن علما لا تلحنني معه احد ثم مضى ولزم الاخفش وغيره
كذا قال ابن هشام واما ما افاده وثبت بالاسانيد الكثيرة الى ابن هشام ايضا اى
ان سبب قراءة سيبويه النحو انه جاء الى حماد بن سلمة فقال ما تقول في رجل رعف
بالصلوة بضم العين فقال له لحنت يا سيبويه انما هو رعف بكسر العين فمضى ولزم
الخليل قوله على البدلية اى بدل البعض من الكل ويصح مع استغناء الحجة الراجح الى المبدل
منه الذى هو شرط بدل البعض لان الاستثناء المتصل يغنى عن الحجة لانه يفيد
ان المستثنى بعض من المستثنى منه قوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور وانما اعرب بالاعراب
المستثنى منه لانك قد عرفت ان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه
والمستثنى منه بالحقيقة المنسوب الى الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز
الفضلات فاعطى ما هو حقه من الاعراب لاشتغال الجزء الاول كذا افاده نجم الائمة
قوله ليفيد فائده صحيحة اى ليفيد الكلام قوله نحو قولك كل حيوان انما قال الفاضل
المحشى هذا مثال لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه الاشهر وذلك لانه

لايتبع

لا يتبع حذف المستثنى ولا يلزم على ما بعد الا والتمساح حيوان عظيم من حيوانات البحر قوله
لان نفى النفى اثبات بحسب العرف قوله على جميع الصفات وهو حق لان منها الصفات المتنا
قضة كالقيام والعدم علما بالاختيار اعنى جعل المستثنى بدلا كما عرفت قوله صيغة غير التبقية لما يحمل
الكرم والشجاعة ونحوهما قوله لا تزاد اتفاقا اى حتى من الاخفش الذى يجوز زيادتها في الايجاب
فانه جوزه في غير الاستغراقية نحو قد كان من مطر وذلك لان فائدة من هذه التنصيص على
كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ما جاءنى رجل ما جاء
فى رجل واحد بل جاءنى اثنان او اكثر فمن لتاكيد كما تجد من النكرة من الاستغراق وذلك
ان النكرة كانت تحتمل غير ذلك اذا وقعت بعد الغاية فلذلك وجه عدم جواز زيادة
من هذه في الاثبات قوله لتاكيد النفى اى نفى مجى ورما وانما بتاكيده نحو ما جاءنى
من رجل وامرءة كما عرفت قوله لان تقديره اى هذه المحال الاعرابية لعدم ما يلحق انه اداة الكلية
اذا الحكى به وذهب بعض النحاة الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر من جنس الاول في
وفى ساير التوابع العامل فيه المتبوع بحكم الانسحاب منسحب على التوابع وبعضهم الى ان
البدل والمعطوف كساير التوابع فانشاء الى المذهبين فائدة تناسب هذا البحث
اعلم انه قد اشتهر هذا الشعر بالاشكال بين ارباب هذا الفن حتى صار من المطارح
وهو ما تابع لم يتبع متبوعه في لفظه ومحله بل اذا اثبت ما ذا نعم غير لم تابث قوله
حاولت في اشماته حتى منيت برفع بجز وحل الحال ان غيرنا بعد نعم دعام تبع للفظ
وهو عكس ولا محله اعنى النصب على انه خبر ما ما يتبع محله البعيد اعنى الرفع على انه
خبر المبتداء في الاصل فالمراد بالمحل الواقع في النظم هو المحل القريب محلا للفظ على
المبتداء ومنها قوله اى يراه القوم ان فاعل حاشا هم الله الملك من غير سبق ذكر
لتعينه قوله على التفصيل المذكور من وجوب النصب في المستثنى من الموجب والمتقدم او
وجوازه مع اختيار البدل في غير الموجب التام والاعراب على حسب العوامل
في الناقص اشتغل اعرابه لان الاعراب حقيقة للمضاف قوله ولولا انها بمعنى ذات
مبهمه لما كانت غير المغاير فتقول مررت برجل غير زيد اى يغايره قوله اى ودافعه بعده

المنقطع

مستغرقا فوجب ان يكون موصوفها به هذا الوجوب مفهوم من تعبير قول المصنف بامتناع فان
وقوع الشيء صفة لشيء يستلزم وجود ذلك الشيء لفظا واما اشترط ان يكون غير كما ذكرنا ليكون كونها
صفة لجمع غير فانها لما كانت متوغلة في الوصفية جاز تقدير موصوفها وفائدة تنكير الجمع
بالمتعدد ليصدق فيه منكر من ورجع ولهذا **قوله** كل رجل الا زيدا جاء في اداة واعلم ان
خروج مثل هذين المثالين عن هذه القاعدة بقوله غير محصور بناء على ان المراد بالجمع
المتعدد كالعشرة والاقل وابقى على ظاهره ولا حاجة لتعذر الاستثناء عنه ووجوده واما المنفصل
يلزم دخوله قطعا والمنقطع يلزم عدم دخوله قطعا والجمع المنكر غير المحصور منفيا وليحاجة
غير متعينة لا يجزم فيها لا اثباتا ولا استثناء ولا عدم فيجوز فيه كلا الوجهين فلا اشكال **قوله**
ما جاءني مائة رجل الا زيد ووجه عدم تيقن دخوله في المائة وعدم تيقن عدم دخوله
فيها **قوله** الا واحدا ولا رجل والا حمارا اما لا ولان المستثنى المتصل والثالث المنقطع **قوله**
يتعين هو قيد للدخول اي دخول المتعين الذي هو شرط صحة الاستثناء معدوم **قوله** الا
فقدان وهما الجانبان قسمان من القطب لا يتغايران ومثل هذا المذكور قوله عليه الكتاب
كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم
هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم **قوله** والا وجب ان يبقى اه الا الاستثناء في كلام
موجب فكان زيد هذا الكلام اشارة الى فائدة معنوية وهي بيان معنى هذا التركيب
اي ان معناه جاءني بدل زيد اي هو المجيء والى فائدة لفظية بنيه عليها النحاة الائمة
وهو ان سوى في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى مكانا سوى
اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء
فصار بمعنى مكانا فقط **قوله** ولم يبق سوى العدوان اه تسوى فاعل يبق في الظاهر
اعرابه لوجود للا لعنه وهذا من ابيات الحماسة اوله صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان
عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا فلما صرح الشر فامسى وهو عريان
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا
بقاء في السبعة في ارقام **قوله** اي لان كنت منطلقا فان فيها مصدرية والتقدير لا

الاطلاق

المستثنى بما

لا نطلاقك انطلقت **قوله** قياسا على ما تقرر فان حرف الجر فان المفتوحة المخففة وان
المفتوحة المشددة قياس مستمر في غير ما حكاه **قوله** ثم حذف كان بدلالة ان المصدرية فانها
تستدعي الفعل ولا دليل على الخاص فقدر العام **قوله** وابدال التمييز لعدم ما يتصل به وهو
كان **قوله** اوامح او محبت انا وذلك لوجوب الحذف في التقدير ان كنت منطلقا على تقدير الكسر تكون
للشرط **قوله** اذ لا لام فيه كما عرفت فان شأنها لا تحذف قياسا الا في ان وان **قوله** صفة الجنس
وحكمه تقدير لفظ الحكم لبيان صفة الجنس **قوله** ولا يبعد ان يقع رد لما سبق فان غير
المنصوب مستثناة قبل **قوله** في حكمها مطلقا اي سواء كان مثبتا او منصوبا **قوله** احوال
مراد فيه تسمية بهذا الاسم لانها وضاحها فكانها زائدة عليه وركنه **قوله** اي ليهما
نكرة اي تفضيل لاحكام الواقع في قول المصنف **قوله** فان كان مفردا اه فانه شامل
للمفرد المنون والمعرف باللام وبالجمع والمجموع ممتنع ممن يكفيها كما بيانه في الرفع والتنكير تعود اليها
اه **قوله** لان الاضافة الى المفرد **قوله** وبها يليه مثل الخلو لا من الجمع لانه يجوز ان يكون
موقفه وده منصوبا **قوله** فلا امتناع اه لان الجنس الحقيقي لتعدد او هو لا يخصص في
مثل هذه المعارف لا يعنيه اي لا يلزم اعادة ذلك الاسم السابق بل لو اتيت
بغيره ايضا جاز كما في لا زيد في الدار ولا عمرو وفاتة عمرو وغيرزيد **قوله** كالشهادة
قوله لا اله الا الله **قوله** لا حول ولا قوة الا بالله روى عن امير المؤمنين علي عليه السلام
ان معناه لا حول عن المعاصي ولا قوة على الطاعات الا بالله **قوله** زيد عليها انك
اذا قلت فيها يحتمل ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس وان تكون في الاول لنفي
الجنس وفي الثاني زائدة وان يحتمل ان يكون في الموضعين بمعنى ليس وان يكون
الاول بمعنى ليس والثاني بمعنى زائدة واذا فتحت الاول رفعت الثاني يحتمل ان يكون
الرفع محمولا على موضع اسم لا التبرئة ولا زائدة او ان يكون بمعنى ليس ورفع الاسم
الى غير ذلك من الوجوه التي تطلع عليها في اثناء تفصيل الوجوه **قوله** ويجوز الاكثر
وبها كونه في قبيل عطف المفرد على المفرد او الجملة على الجملة **قوله** وضعف لضعف
هو الائمة الاخفش **قوله** اي تاثيره في طاقة العرف الاصطلاح لا يطلق الا على المعرب
وعدم التغيير جاز ايضا في عدولها الى محل الفرع على معناه لغويا اي التاثير

واما التوهمي وغير خوه مانه طلب الشيئ وما يحكي ذلك الشيئ مطلوبا للطالب **قوله** من حروف
الافعال اى الحروف التى مدخولها افعال **قوله** حيث لا يرجى ولو كان مرجوا لكان المقام مقام
لعل **قوله** الا رجلا اى يدل على طلب الجنسية بالكسر التى تحقق ارباب المعدن والتقدير
الا رجلا كذا **قوله** يعنى عن الاول فانه اذا ولا يكون الا اولا وفيه لطافة لمكان الكاف
اى الكاف اذا ولا لمقابل لطلاوة ترجية النفي اليه فاى النفي في قولك لا رجل ظريف هو الظرافة
للرجل فكان لا دخلت عليه فانه المذكور اى فان الخبر بالاعانة هو اسم للمذكور باقيا **قوله**
ويبنى على الفتح اى الثانى في لفظ اخ لكونه تكرير الفظا ويجوز فيه الاعراب رفعا او نصبا
وذلك لانك لما وصفته صار مع صفة كانه وصف للاول **قوله** على لفظه من حيث انه فتحة
يشبه النصب في الوضوح والاطراد **قوله** ومحل التوجيه لانها نعمل على ان محل اسمها الرفع
قوله وجب رفعه لانه ان حمل على محلها وجب رفعه وان حمل على لفظها وجب الرفع ايضا
لان النصب في قولك لا رجل ولا امرءة اعنى كان اجراء لحركة البناء مجرى حركة الاعراب
لحيد المعطوف لان حرف النفي وهو لا موجود لا يكن الامر معا فيجوز اذا لكان ما قبلها و في **قوله**
لفظة الحصر بل تفت الاضداد العاطف لعلية اذ هو مع حرف واحد **قوله** في قول الشاعر
وهو الفرزدق في مدح عبد الملك بن مروان وقوله ارتدى وتازرا اى جعل المجد
دائه وازاره وهو كناية عن شدة اهتمامه به **قوله** في الجواب اراد به الكلام المستتر فان
اللام المحذوفة منها لا تتحاد الا حالة الاضافة **قوله** فهو نحو غلامي بنى ارادبه المثنى والمجموع
حين اضيف كذا في كتاب النحو المشهور وفي بعضها حيني لا بزيادة لفظ لا فعلى الاول التوقف
بين التوجيهين كما سيجيء عليك **قوله** باظهار اللام الباء للسببية وهو علة لعدم الاضافة
قوله من حيث هو مضاف لان اختصاص ليس جزء الاب مثلا بل معناه الذات المتصفة بالابوة
لكنها معناه من حيث كونه مضافا **قوله** وهو الاختصاص وبيانه ان الحاصل معنى المضاف
الذى هو اول حصل لان لك كان تخصيص الاب بالمخاطب لحظ ثم لما حذف اللام
وضيف صار المضاف موضوعا ينبغي اولا تخصيص اصح والتوصيف حادث بالاضافة واب
لك تشارك اولا في الخصوص الذى هو حاصل معناه **قوله** والمعنى التوفيق بينه وبين
الاول ان الاول معتبر فيه ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو اولى

الاعتبار

مبحث المجرورات

الاعتبار الاضافة لوجود اللام يشارك للمضاف المقدر فيه اللام وهذا المعنى المعتبر فيه انه في صورة
المضاف وانه بهذا الاعتبار مشارك له **قوله** المرجح صلة للثبوت قوله في النفي قال نجم
الائمة ان ما وليس للنفي الحال عند النحاة وقيل هما لمطلق النفي هو المحقق **قوله** بل هما
مبتدأ وخبر لانها لا تختص بقيد احد بل هو خلاف في الكلام والعمل واهل الحجاز
اعتبروا شبهها بليس المحض بقيد الواحد وهو الكلام اعم منه طواز تحقق علامة الشيئ
بدون ذلك الشيئ **قوله** بحسبك درهم فان حسب غير داخل في تعريف المضاف اليه
المذكور مع انه مجرور وذلك لما ثبت به المضاف اليه **قوله** وكذا معطوف على قوله مثل **قوله**
اى ملفوظا كان يريد ان المصدر غير اسم المفعول حتى كان المحدود فرد على الرضى حيث ذهب
الى انه حال وذلك لان وقوع المصدر حالا سماعي لا قياسي **قوله** مثل يعنى اريد بالتجريد
الانسلاخ فلا بد ان المعنى على الطلب وهو انه موجود اعنى شروطه **قوله** في المتن في قوله وهى
معنوية ولفظية بعد قوله فالتقدير **قوله** علما منها ان يكون اما قدر هذا التقسيم لمحل
فانه لا يقال المعنوية كون المضاف لان حقيقة الاضافة نسبة الشيئ الى الشيئ والحرف
المجرور تقديرا مع ارادتها معنى فلا يكون عليه الكون **قوله** على التقدير بين محتمله لعدم افادة التعريف
والتخصيص فيهما **قوله** كل رجل وكل واحد فان الاضافة فيهما لا ينبه لافادة الاختصاص اى
اختصاص العموم والشمول الموضوع فيهما كل بالمضاف اليه اعنى الرجل والاصح في مثله
تقدير اللام وبعضهم يطلق لتصحيح اضافته كل الى رجل بان كلا للاحاطة بجزئيات
كل صنف هو اليه واضافة الجزئي الى الكل بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد
التأويل بالجزئيات او الافراد مثلا والا لزم فك كل الاضافة وذلك لا يجوز
ورد بان كلا للاحاطة والجزئي والفرد ملحوظ في جانب المضاف اليه كما هو
في المطلق فتصحيح اضافة الجزئي الى الكل مما لا يجدى في تصحيح اضافة كل الى الجزئي
او الفرد **قوله** لان الهيئة التركيبية بيانه انك اذا قلت غلام زيد يراد به وصفا
غلام له مزيد خصوص بزيد اما لكونه عظم غلامه او اشتهر بكونه غلاما له او معهودا
بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن فجعله لغير معينين عن غلام مرضى

الاضافة قوله كما لا يخفى فان نسبة الفعل الى فاعله المعين تستلزم معهودية الفعل والتوفيه
ولدي امراوفان ثم عين مبهمتين والا لنا في مقام المدح والاشتهار عنه محكي والتوفيه
عن ارادته وقع المجلا وصفاته مع انها نكرة آخره فيضيف ثمة قلت لا بعنى ومع نحو عطف
والتالي لتنافيت اللفظ كرتبة هذا الحكم وهو كسب التعريف من المضاف اليه قوله نحو غير مثل
شبه ونظير وسواء قوله لتوغلها في الابهام فان مماثلة زيد في صفة لا يحصى ذاتا
وكذا مغايرته فانه يشمل كما في الوجه قوله كقبيلة المخاطب قال نجم الائمة وعندي انه يجوز
اضافة العلم مع بقاء التوجيه اذ لا منع في اجتماع التعريفين اذا اختلفا قوله بل فيهما زوال
تعريف والحاصل ان العلمية وضع ثان للكلم فازالت ما اقتضاه الوضع الاول
ولما لم يكن الاضافة وضعا ثانيا ما ترك مقتضى الوضع الاول فلو اضيفت المعرفة
الى المعرفة لاجتمع التعريفان قوله قال ذو الرمة كتب في الحاشية قال في ذو الرمة شعرا
منزلي سلام عليكما هل الازمن اللائي مضين رواجع وهل يرجع التسليم
او يكشف العمى ثلاث اثافي والديار البلاقع اي يرد جواب السلام ويكشف الغم
في المجمع الذي هو وقع في خاطري ولا اثافي جمع اثفية وهي واحد من الاحجار
الثلاثة التي يجب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اي الخالي قوله في تقدير الانفصال
اي ما هو مجرور في اللفظ مرفوع في المعنى او منصوب قوله حاج بيت الله فانها
كان غير المتعين لم يكن فيه ثبوتها حقيقة تسقط الاضافة الا انه في حكم الاسم
المنون من حيث انه قابل له لو لم يمنعه منه مانع لا دخل في ذلك فان جواز مثال
الاول وامتناع مثال الثاني مبنيان على اشتراء التوصيف والامتناع الآتية على
افادة التخفيف قوله كان الحسن لان ما هو متفرع عليه من التخفيف مذكور صريحا
مخالفا اصل النوعين تب فيهن فانه مذكور ضمنا لكثرة لواحقه في مقالة الوجه
والاستدلال عليه قوله يشوب مصادرة لان اثبات المص يتوقف على ابطال الدليل
الثاني والطالب يتوقف على اثباته المطلوب قوله مداخل رب لانها لا تدخل الا على
النكرة قوله وجوزه بعضهم استشهادا الى ان الصفة الراجح الى المثنى في حكمها قوله

وفيه

وفيه وجهان اخوان اما وجر فتح الراء رفع على الصفوة على جمع موصوفها واما النصب ففيه تكلف
حيث جعل الفاعل شبيها بالمفعول فنصب فالحذاء بمعنى ان اللام للحذف من المفعول له
اذا الحذو فاعله وفاعل المفعول وهنا فقد اختلف فان العامل هو النحوي والمجاز المسئلة
المذكورة فاول المجاز بالمجولية ليكون من اجمال المسئلة قوله على التقدير الاول من التقديرين
المحاصلين على تقدير كونه زوال الاستدلال الغراء قوله معنى آخر فان معنى اللام هو
معنى الثاني هو دا وفيه او منه قوله مثال المسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم
الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلاة فاضافة مثلها في قولهم مسجد الجامع
وثانيهما والحاصل هذا الوجه ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص
قوله ساعة اولى وهي الاول ساعة بعد زوال الشمس قوله لها محكما لا انها ثبتت في مجاري
السيول وهو اطئ الاقدام علقها الزوال قوله هو جانبه الجمهور راجع الى الجانب اي الجانب
جانبه لانه يلزم تخرج الجانب جزء من المكان والمكان واقع في جانب الغرب اي المقتضي
ان الجانب جزء وجانب في نفس الجزء الا اذ اختلفا وقلنا ان المكان المقدر
هو نفس الجانب فهما شئ واحد وجزء من الغرب الذي هو الكل فيستقيم قوله
قطيفة جرد القطيفة كساء له خمل كثير ومعنى قطيفة جرد قطيفة منسوبة الى المجرد قوله
اي ذهب خملها فرمي نه اخلاقها قوله لعو جوزه الفراء واضافة احد المترادفين الى الآخر
وتبعه نجم الائمة وهو الحق عندي لوروده في كلام امير المؤمنين عم كثيرا الكوفي شرط
ان يكون لفظ المضاف اليه اشهر من لفظ المضاف لئلا يحصل به التباس قوله سواء
افادت ايا ما هذه الى ان لفظ بحيض الواقع في عبارة المص ليس بمعنى التخصيص
المقابل للتوصيف حتى يخرج منه التوصيف بل هو في المخصوص لا في التخصيص فيشمل
المثالين كليهما قوله وفيه خفاء لان الشيء عند جماعة يشمل الموجود الخارجي والذهني
والمعين لك فلا عموم ح و ندر الخفاء بما ذهب اليه آخرون من ان الشيء
يخبر الموجود في العين بحسب الذات شامل له للمعدوم وفيه كلا تطابق الكلية قوله
سعيد كرز الكرز الجوالق وهو لقب لشخص لزم اي لطة معقودة مثله قوله وقع

عرف النحاة لان بحثهم عن احوال الكلم وعند الصرف فيتبين ما سمي اوله ووسطه واخره فروعا
العلة قوله بعد الشكوك نحو وصول لبير قوله حقيقة او حكما حقيقة ككاف التشبيه وواو
ونائه او حكما كالضمير في اكرمتك والياء في غلامي فانهما لا استقلال لهما في حكم الابتداء
قوله بغيره اي المنصوب والمجرور قوله اي اداة ادوات فقد راجعك ذا المجاز ولا ادري ذا
المجاز اسم اسم سوق بمعنى جاري على سبيله المجهول المعقول بمعنى ظن ان قضاه اليه
وقدره انزلك هذا الموضع لشرفه وشم علي ان هذا الموضع ليس بدارك قوله
وتعول اي امرأة بينا لما صرح بالعقول لخرزا عن شبه النجم والنهي الخفيفة قوله الاسماء
الاربعة اي اخي وابي وحمي وهني قوله بالحركات الثلث في فاء فم قوله شل يد في
حذف اللام وحد الاعراب على العين قوله ضح وصله جيانه انهم اذا ارادوا ان يضيفوا
شيئا بالدعي مثلا لم تيات لهم ان يقولوا جاء في رجل ذهب فجاؤوا بذه ووضعا
فذه اليه قوله لمكان ان يشمل ليشمل الاعلام قوله حكم ما هو كرة المحذوف اي لقلب فتنفي
اضافة الى المضمر فتبقى تلك الاحكام المحاصة عند اضافة تلك الاسماء قوله كالظاهر
وهو ما يلي المكتفيين قوله يا زيد الطويل اي فان ضمة زيد وفتحة رجل اعرابان
حكما من حيث انهما يشبهان الاعراب في الوجه كما عرفت قوله فلا جرت الصفات
بعدهم مقامها عنهم اي قوله الرحيم اي المرحوم بلعن العالمين او المسجد غفر الله له
قوله يدل دايما اي في جميع استعمالاته قوله لا تقع صفة لانك لما تجيء بالصفة لتوضيح
المخاطب الموصوف المبهم فكان المخاطب يجب قبل ذكر الموصوف فلا يجوز الا
ان تكون الصفة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه
هي الجملة الخبرية لان الانشائية لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها
فلما لم يكن خبر المبتدأ موصوفا ولا مخصصا جاز كونه جملة انشائية كما عرفت هنا
واعلم ان الجمل ليست نكرة ولا معرفة لانهما من عوارض الذات لكنها في حكم النكرة
حيث يصح تاويلها بها تقول في قام رجل ذهب ابوه قام رجل ذاهب الاب
قوله يعني الصفة الاعتبارية يشار الى دفع اعتراض تقريره ان المتبوع يدل

مبحث التابع

ط

منه في مفهومه وليس حال المتعلق معنى في المتبوع فاجاب بان هذا الوصف وان لم يدل
على صفة حقيقية قائمة بالموصوف لكنه يدل على صفة اعتبارية قائمة به قوله والتنكير
جوزه الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها قوله بمنزلة
يعتقدون انه لم يصف تعتقدون بشيء فيما عدوه لا الالف والواو في الفاعل فاعل الاكثر
بخلافهما في الصفة فانهما علامتان قطعا قوله ضمير الغايب احتراز الكناية وصيغة اسم الاشارة
والى قوله مستتر لا انه الا هو العزيز الحكيم والجمهور يجعلون مثله على البدل قوله الملازم والدوام
اي كلما انهما لا توصف لو وصف لفيد بهما لا بغيرهما فيكون الا لا وصف وصفا بعقيد الملزم
او اللزم قوله واما المضمرات اما المتكلم والمخاطب فلعدم الالتباس فيهما واما الغائب
فلان احتياجه الى المرجع يحققه بها في عدم الالتباس واما لان الاعلم اعرف من الاشارة
لان مدلول العلم ذات معينة في الوضع والاستعمال بخلاف اسم الاشارة فان تعينه
في الاستعمال من جهة الاشارة الحسية وكثيرا ما يقع الاشتباه في مثله فلذا احتيج الى الصفة
الرافعة واما لان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول
اسم الاشارة بالقلب والعين بخلاف فانه بالقلب فقط وكذا اشركه في المرتبة واما المضاف
الى احدهما فتعريفه منه تعريف المضاف اليه وعند المبرد انه انقص ولذا وصف
المضاف الى المضمر فلا وصف المفرد واعلم ان سيبويه يستثني من اعرفية المضمرات
من الاعلام لفظ الله فذهب الى انه اعرف من كل معرفة ونقل انه رايته في المنام
قال ان الله قد كان من بعد الاصحاب ووقع في الى جزيل الثواب بهذا
السبب قوله مع صلته قيد به لانه بدونها مبهم حتى ذهب الاكثر الى ان تعريفه
انما هو في جملة الصلة لمعلوميتها عند المخاطب قوله يساوي به ليدل الاشارة بالمراد
على رجل مبهم من تذكير اسم الاشارة والصفة قوله يعني المعطوف لان العطف بمعنى مصدري
فلا يكون من التوابع قوله متعلق بالقصد قال الفاضل المحشي وتوضيح الكلام
انه ليس متعلقا بالمقصود الا لان المعطوف ايضا مقصود بالنسبة لنسبة المعطوف
عليه بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة الشيء او نسبة

يشير اليه الشهرة وهو وثيق بالحاج الى زيد نظرا الى ان الشارح قد وضحه بقوله نحو قولنا اه قوله فيسنه
لا يشير نحو زيد بعمرو وفي الدار الحسنة يشير اليه نحو جاء زيد وعمرو قوله الدبير اى الكاتب
وقيل قد جوزوا خلافا عن المص الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول
جعل المعطوف عليه صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله صفة لا محالة ولم يجوز ان
يكون معطوفا بوجه وهذا الوجه جعله صفة لا محالة ولم يجوز ان يكون معطوفا بوجه قوله
لا اتفاق الا انه الى المستقبل وليس مدخول بين الاولى مستقبل مع ان الوقت ان بين نهاية
للعدم حتى يكون مدخولها ايضا مدخول الاولى في تحصيل التعدد قوله مستدل ايضا بالاشعار
وقد قد مر نظرا منها وان الاصح جوازه لو وقع في القرآن وفي الاشعار في
نسخ الادعية الماثورة المكتوبة في زمن اهل البيت بل قد وقفت عليهم وتقريرهم
حجة كتقريرهم على الاشعار على الضرورة ليس له ضرورة قوله القصد عدم التعيين وحاصله
ان التمييز وان كان عبارة عن هذه الشاة المذكورة الا انه اضافة الشاة اليها
في حال الانفصال فكان الاضافة مفقود قوله او مجهولة حاصله ان الاضافة لكلها
الا ان التمييز راجع الى الشاة لا الى الشاة المذكورة بعينها اى بجملة شاة كالجملة
هذه شاة واما كان هذا شاة ذا الا انه يجب ان يقصد بالتمييز القصد الى الكلام
الظاهر السابق بعينه بجملة عبارة عن السابق لا بعينه شاة وانما حصل ان هذا الشاذ
في حال التمييز على النكارة مع سبق المرجع واما الشاذ والذي جعل جوابا ثالثا فهو
شذوذ العطف المضاف الى التمييز على مدخول رب وبهذا اندفع ما ذكره الفاضل
اللاري فانهم جعلوا الجملة على النكارة التمييز جوابا والشذوذ جوابا ذكر وان ذلك الشذوذ
الذي جعل جوابا آخر ثالثا غير هذا الشذوذ والذي ذكره الشارح في الجواب الثاني واندفع
ايضا ما قيل ان التمييز انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع ووجه اندفاعه ان التمييز اولا
يرد به المذكور بعينه يكون ولا يجيء في الجواب الى ما ذكره الائمة فان الجواب الوجه
الى الثاني بخصوصه قوله لانها فاء السببية جعل الشارح لهذا الجواب ثلثة احتمالات
الاول منع كون الفاء للعطف والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه وتكون

رابط

مکاره دار

رابط المعطوف على المعطوف وهذا ماخوذ من تحقيق نجم الائمة حيث ذكر ما معناه ان الجمل التي لا محل لها من الاعراب
كالصلة والصفة اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بها بان يكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا
عنه اولا او بغير ذلك جاز تجرد واحد منهما عن الضمير اكتفاء بارتباطها لان ذلك ارتباط للجملتين المجموع
اولهما احداهما كقول الذي جاء فتوب الشمس زيد لان معناه الذي يعقب مجيئه غروب الشمس
زيد والثالث ان فاء السببية مفيدة للجزئية فالجملة الثانية لا تطالبها بارتباطها بالمعطوف عليه
وهو ان يغضب بسبب طيرانه واما قوله ويمكن بجواب آخر بتقدير الرابط قوله بسبب التمييز الراجع
الى طيرانه قوله اى اذا وقع العطف التوهمي من هذا اصلاح عبارة المص لان العطف يقتضي
عاملين لا عاملين معمولهما فاصلح العبارة بثلاثة اوجه احدها اصلاح الشارح وحاصله ان
عطف مسند الى مصدره من قبيل وقد جعل بين الغير وذلك المصدر هو نائب الفاعل
والتقدير اذا عطف عطف اى وقع عطف بناء على وجه عاملين مختلفين لم يجز اى
يمتنع هذا العطف انما هو توجه العاملين ثانيها اصلاح لبعض شراح اللباب
وحاصله ان العطف بمعنى الامالة والتقدير اذا اميل الاسمين المعمولين لعاملين
ما ان تجعلا معمولين لهما ثالثها وهو الاظهر ما ذكره الاكثر وهو ان في عبارة المص
مضافا مستقدرا قوله ما كل سوداء اه فان قوله بيضاء عطف على سوداء المجرور والعامل
فيه كل وقوله شحمة عطف على تمرة والعامل فيه ما وهذا مثل حاصله انه ليس كل اسود
ظاهرا فهو قبيح في نفس الامر ولا كل ما ابيض ظاهرا فهو حسن في الواقع وعبروا بالتمرة
والشحمة لان التمرة مشهورة بالسواد مستلزمة لنفع مختلفة والشحمة حكمها عكسها قوله
اكل امرء فان قوله دينار عطف على امرء المجرور والعامل فيه كل وقوله نار عطف على امرء
المنصوب والعامل فيه تحسبين وحاصل معنى ان الاستفهام للانكار والتقدير لا كل امرء
رايته نظنه رجلا كاملا في الرجولية ولا كل نار يلتهب شعلتها في الليل تحسبها نارا
كالنيران الموقدة في الليل لطلب الضيف وارشاد الضال في الطريق على ما هو
العادة العرب قوله يجب الاطراد اه التوهم فيه ما وقع ما ذكره الفاضل الهندي
فان الثاني في هذه الشرطية مناف للمقدم لان لفظ اذا صيغة الماضي يقلب

ستقبحه

المحقق فالتقبيح اذا وقع العطف على عاملين ومحقق ولئن لم يجزه هو مسند لان
ما ثبت ومحقق كيف يحكم عليه بعدم الجواز وحاصل الجواب ان العطف بحسب الظاهر متحقق
ومتحقق بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة فان التراكيب الفاسدة المخالفة لقوانين
النحو كلها جائزة بحسب الصورة قوله عند الجمهور اي المتاخرين والا فالمتقدمون قد جوزوا على
جوازه كالاخفش بحجة الائمة الآتية نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وهو الحق عندي لوروده
في كتب النحو وفي الكلام الفصيح قوله لم يقوما يقوم اه هذا جواب عما ذهب اليه بعضهم
وهو ان العامل في المعطوف انما هو حرف العطف نيابة عن العامل السابق وهو بعيد قوله
لعدم لزومه لاحد العاملين وفي العامل في المعطوف مذهبان آخران ان احدهما قول
سيبويه وهو ان العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف ونائبهما وهو مذهب
الفارسي وابن جني ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه هو الاولى
قوله والدار اه فالحجرة عطف على الدار والعامل فيه وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه
الابتداء قوله على حذف المضاف فيكون من قبيل العطف على معمول عامل واحد قوله نحو
يريدون الآية المشهور بينهم المضاف اذا حذف يجري اعرابه على المضاف اليه كما في
واسئل القرية لانه قام مقامه كما ان المضاف يجوز على قلة ابقاء المضاف اليه على
اعرابه السابق ومثاله كاشف الاختلاف المتنازع فيهما في هذا البحث استشهد لها بالآية الكريمة
قوله نحو ضربت زيدا او منسوبا اليه نحو ضرب زيد زيد ان التاكيد اه ورفع
ما قيل ان قوله والشمول نحو الظهور ان كلهم في جاء القوم كلهم قرر امر المتبوع
في النسبة ويفيد ان النسبة الى جميعه لا الى بعضه وحاصل الجواب ان تقرير المتبوع
في النسبة شائع بينهم في التعريف المذكور وليس فيه الشمول حتى يغني عن ذكر الشمول
قوله تلخيصهم اعلم انه اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة ليضاف العدد الى
جميعه للمتبوع وذلك في الثلثة وما فوقها ولكن لا يؤكد الا بعد ان يعرف المخاطب
كمية العدد فيد ذلك التاكيد حتى تاكيدا قوله اي تكريرا اه التصحيح محمل قوله
في حكم تكريرا للفظ اه قصد بالفرق بين ضربت اثنان والجمع وذكر التثنيان الاول

في حكم تكرير اللفظ والمخالفة للضرورة بخلاف الجمع واخواته قوله مطلقا اي اصطلاحا او بغيره قوله لسهوا
الكتابية فيجوز ان لا يذكر ما حسن فيه وفائدته تحسين تزيين اللفظ قوله ويمكن انبساطا اه
كان يقال الا اتمام فلان العموم هو تمام الافراد والاجزاء وما الذي فلانه تمام الشيء
والعموم هو التمام والكمال فلا يستلزم انبساطا وشمولا والعام منبسط شامل والطول
فلانه امتداد والعام باعتبار الكثرة كان له امتداد وان كان بين الامتدادين
تباين تغليبا فان الاول حقيقة والنفسي قوله ولا حاجة اه اي لا حاجة اه اي
لا حاجة للمصنف الى ذكر الافراد مع الاجزاء فان ذكر الاجزاء مغن عن ذكره قوله
بقية الباب وان لم يكن الباقي كله اذا اكد المضمر المتصل البارز بهما نحو ضربت
انت نفسك وضربا هما انفسهما وضربوا هم انفسهم قوله بيان العوامل فكيلا تتعاقبان فاعلا
حتى يلزم المحذور قوله فلا يتقدم ولا يجوز ولا يتقدم البعض على الاخر قوله اي تعيينا لنسبة ايراد اه
اشارة الى ان الجار والمجرور المتعلق بالقصد المفهوم من المقصود كما ذكره في توضيح العطف
وقد سقط الاشارة مجملا الى ان غرضه فاذا وان اردت تفصيلا فعليه بشرح الكافي
التوابع فيجوز لما يتبع عليك فنقول عرف المصنف البدل بانه تابع مقصود بما نسب اه
وهو ظاهر الفساد فانك اذا قلت جاء زيد اخوك فالذي نسب الى المطلق المتبوع هو
جاء وليس المقصود منه الحكم بل المقصود من اللفظ الدال عليه ما اراد الشيخ الاصلاح
فجعل الجار والمجرور متعلقا بالقصد فصار حاصل التوضيح البدل تابع مقصود اي
اي قصده نسبة ينبغي اليه النسبة الآن والذي نسب الى متبوعه فانا قصدنا نسبة المجيء الى
اخوك بسبب اثبات مجيء في الى زيد لان اثبات الحكم للمتبوع انه وسيلة التي اثباته
للتابع اذا عرفت ما تلونا عليك ظهر لك ان كلام الفاضل المحشي اه فيه ما فيه
ليس محالا فيه قوله اي دون المتبوع اه فهو مقصود راجع الى المتبوع وهذا اكمل من المستند
في المقصود اي متجاوز عن المتبوع في كونه مقصودا قوله بنسبة ما نسب اليه اي لو لم يكن
نسبة المجيء الى المتبوع مقصودة بسبب نسبة المجيء المسند الذي اسند الى المتبوع وحاصله
ان اسناد الفعل مثلا الى زيد في جاءني زيد اخوك معبر الاول لنسبة اليه مقصودة ابتداء

لا النسبة الحوالية في قوله لاشتمالها المتابعة قوله سواء كان ما نسب اليه اي سواء كان
ذلك الشيء نسب الى المتبوع مسندا الى المتبوع كالمثال الاول ام مسندا اي غيره كالمثال
الثاني فان الفعل مسند الى ضمير المتكلم لا الى المتبوع الذي هو زيد واعلم ان من جعل
هذا وجه التسمية هو ليس بمطرد والاولى بها ما ذكره بعض النحاة حيث قال انما سمي بدل الاشتمال
لاشتمال المتبوع على التابع لا اشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه
اجمالا بحيث يتشوق النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر الثاني منتظرة له وهذا
هو الذي فيه شبه الملابسة والاحسن ان يجعل وجها للتسمية عليها وحمل كلامه عليه هذا
كما قاله الفاضل اللاري بعيد وتقييد الملابسة قوله وان اختلفا مفهوما لان احدهما يدل
على جزء المعنى مطابقة وما يكون بدل علينا زيد كيف لا ولو اتحد مدلولا لكان الثاني
تأكيدا لا بدلا قوله الا ان ما الى الثاني ليظهر فيه قولك اكرمت زيدا اخاك كونه بدلا
لانك قصدت به لكل المعنى على المخاطب واردت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه
اخوك قوله نظرت الى القمر فلكه اه ان قيل ان النسبة الى المبدل منه في هذين
المثالين لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال فالجواب
انه اذا يكن في الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا
الى الاسناد الى فلكه اجمالا وكذا في المثال الاخير عن المتكلم بهذا التركيب رايت
سرج الاسد فقال لم رايت ورجة الاسد كان المخاطب منتظرا لذكر البدل قوله
لئلا يكون المقصود خاليا عن المقصود انه حينئذ او حاصله التوصيف بدل الكل والمانع
وجعله مثله بدل البعض والاشتمال فقد قال لانها لا بد فيها من ضمير يرجع الى
المتبوع ليعلم انه بعضه او يلابسه ولو كان متصلا لكان معرفة ولو كان بعضه لكان موصوفا
به قوله والجملة اي جملة منها اي جملة على ما مر به فيما سبق في قوله وقال بعض المحققين
له قوله واذا جعلته بدلا قال بعض النحويين في الفرق بينه وبين البدل انه لو قال
رجل زوجتك الخير فاطمة وكان اسمها خديجة فاراد عطف البيان صح النكاح
لان الغلط واقع فيما ليس بمقصود بالنسبة وان اراد البدل لم يصح النكاح لان الغلط

واقع

قوله

مبحث المبنيات

وقع فيما هو مقصود بالنسبة قوله فيه اشارة الى التصوير التذاء قوله لا لمعنى يعرف اه قوله يعرف
بالتخفيف كيضرب رجل هذا الكلام على وجه لا يرد عليه ما اورده الفاضل المحشي ان هذا الحد
لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق كان عرفها مثلا بان مطلق المبني هو الذي لا
يختلف آخره باختلاف العوامل لكنه لا يعرف هذا النوع منه اي الاسم المبني فيعرفه بهذا
التعريف والحاصل مطلق المبني المعلوم له سابقا فيه فان مبني في قوله من الاصل نكرة مطلقة لا قيد فيها فه
الى ما بعده لفظه نوع من قبيل توصيف الخاص بالعام انما وحد لهذا التوجيه مطلق المبني
كأنه قال المبني مطلقا اسما كان او غيره ما ناسب مبني الاصل وقد عرفت ان هذا المبني الذي
وقع جزءا للتعريف ايضا مطلق فيلزم توصيف الشيء بنفسه قوله او وقع هي كافتقاره الى الاشارة
المحسية قوله كغني رقاش بالنزال الواقع موقع انزل قوله بالفتح اي فتح مبني على انه
كتب البناء في المضاف اليه لجزء اذ والآخر على قياسه بالكسر فهو مضروب قوله والمضاف اليه
موجب لتركيبه مع عامله يعني المضاف او بحوث المعتقد بخلاف المضاف قوله لمنع المخلو المنع
يجيء للجواز اجتماعا كهؤلاء واما المشكل ليكون لحذف على ما ضمه قوله في حيث حركات اواخره
اي كون هذه الحركات القابل للمبني انما هو من حيث حركات اواخره لا من حيث نفسه كما
هو المتبادر من قوله والقابه فانه يقع للمبني الضم والفتح والكسر لا للمضموم والمفتوح
والمكسور قوله لان هذه الالقاب اه كما هو المتبادر من اللقب فانه قسم من اقسام العلم فما
المراد باللقب هنا ما هو المصطلح بل المراد به ما يعبر به عن الشيء سواء دونه غير شيء آخر
ام لا وهذا هو متعارف اللغة قوله واثره المترتب اه لا مطلق حركة كما هو المتبادر من الاسم
المحسن للمضاف قوله نحو من الرجل اه فنون من هنا مفتوحة وفي الثاني مكسورة ومن الثالث
ساكنة اما فتح النون اولى فلكثرة ملاقاتها للالف واللام والكسرة يناسبها التخفيف والاصل
البناء على السكون لا حجاج الساكنين والكسر الثانية فلان السكون يفضي على ما عرفت
والاصل في تحريك ما لا يكون على الكسر والسكون الثالث فلانه الاصل قوله لا باسماء
الموصولات فانها ليست باسماء لعدم دخولها جارية مجرى الاسماء المبنية في البناء
قوله بهذا العقيدة اي بعقيدة المرء ضد الا حالا لامر على الله واحد من الفعل بين انما على الثلاثة

لنت

فظاهر واما على الاول فلان لفظ الكلم مثلا وان كان موضوعا لمفهوم المتكلم لكنا الالة
ليس موضوعا فرحيث انه يحكى عن نفسه ولهذا صح ان يق انت متكلم وانا لم احد قوله
عندنا لمحازيه اى كون ما اعلام مخصوص بلغة الحجار كما عرفت قوله الا ضرب الاكثر قوله
واعا بده وبالمتكلم عكس ترتيب اهل الصرف قوله لحاجا اى فى البصريين و وجب القراء
الى ان انت بكماله اسم وبعض الكوفيين الى ان الضمير هو التا و ان عماده لعتمد
عليها حالى فصلها فى العامل لتشتغل بالتلفظ قوله اختلافات كثيرة احدها ما اختاره
و هو مذهب الاخفش وثانيها مذهب بعضهم و هو ان ايك و ايا مجموعها اسم ثالثها
ما ذهب اليه الشيخ الرضى و هو ان ما بعد ايا هو الضمير وايا عماده كما عرفته وهو غير بعيد قوله
فان الضمير وقع لما بعدهم فى عدم اشتراك الضمير بنا على ان التا و جزوه ما شاد اليه
و فيه نحو فانه الضمير انا قوله سبى كلمة فان فى لفظ واحد فى القصار يحتمله اثنى عشر وجهه
فى الاثنى عشر سبك لسيلى و معدودها فى الثمانية عشر سبك تسعين قوله علاوة ومناسبات ما
كقولهم انما وضع للمتكلم انا لان المتكلم له مبتدا الكلام والهمزة لها مبتدا المخرج لانها
فى اقصى الحلق فحصلت المناسبة قوله وزيدت ميم ما فى لانها مناسبة لحروف المد و
واللين من حيث انها متولده وزيدت الالف لبيان الفتحة وانما وضع انت
للمخاطب للمناسبة بينه وبين المتكلم لانه مثله فى المواجهة وزيدت التاء لما
سبقها الواو فى المخرج وكسرة التاء للمؤنثة لان الكسرة تدل على الياء والياء
علامة التانيث فالكسرة بالمؤنث اولى من المذكر وفتحت للمذكر للخفة وزادوا الميم
فى ضربتما وضربتم واصلها ان يق ضربتا و ضربتو لئلا يلتبس الف التثنية بالف
الاشباع وزيد فى جمع المؤنث نون لئلا يكون جمع المؤنث مساويا لجمع المذكر بالحاق
زيادة مع اتحاد العبرة ذلك من التعليلات المذكورة فى المطولات قوله صفة
جرت اه انما قيد بالصفة لان الفعل اذا جرى على غيره فهو لم يجب فيه ابراز الضمير
عند البصريين الا فى صورة التلبس نحو زيد عمرو يضربه هو ومعنى جريانها على غيره فهى له
بان تقع صفة او حالا او خبرا او نعتا قوله لئلا يكون الحمل فى تقديمة الاعتراض وشهود اما
في

استبداله

شنباء

وجهة الافاقا على عدم الفعل وعيرة ولخصوصها على ما يعرف لكنه اكثر افرادا قوله ما هو الاصل وهو
فى الفعل لانه اشرف قوله واما ايضا ذلك اه واما قيل كون هذا المثال وضرابه مثالا لكون الفعل
لغيرا ان الصفة جرت على غير من هى له اذا كان الضمير المنفصل تاكيدا يكون الصفة خالية عن الضمير و
يكون ابرازه لما عرفت انه لو جرد الضمير تاكيد الفاعل المستتر فيها الابراز انما هو لوجوب
التاكيد ولكنه تاكيد لازم استدراك فى قوله اذا كان فاعلا لاتاكيدا اى يصح ما ذكرت اذ هى
فاعل لا تاكيد ولا لكنه تاكيد لازم لا فاعل فلا يصح التمثيل وانما كان التاكيد لازما وسمى
ثمة التزوم لرفع اللبس فى صورة اى لشمل ان جرم بانه تاكيد استدل بالمثال
المذكور لانه لو كان الضمير المتصل فيه فاعلا لما قيل فما رجوه بل فما رجهم للزوم جمع
الفاعلين واما ما روى عن الزمخشرى فبقى مثال المذكور حمله على لاتاكيد اذ لا علامة
فى الصفة تدل على استتار الفاعل قوله لا لبس فيها لان تا وضاربه قرينة على انها صفة
لهند قوله بايراده علة للطعن اى الطعن فى اول الوهلة بسبب تقديم غير الا عرف
بحيث التعبير منفصلا لئلا يجمع هذا الطعن او اللحن الطعن فى ثانى الحال وقت التلفظ بالضمير
المنفصل قوله شبيه بالمعزول فى الحذف وكونه فضلة قوله فى هذا المقام اى مقام
الفعال الضمير خاصة قوله حرف جر قال بعضهم لكانه محله فى حكم حرف مجرور لا علمه
فانه فى معنى اللام للتعليل فانه كان فى قوله لولاك لكان كذا فى معرض يحكى كذا لوجودك
و هو بعيد قوله فى الوسط احكى لشدة امتزاج ياء الضمير معه لانه فاعل بخلاف ياء
المتكلم فانه منفصل قوله كما فى لعل فيلزم فيه اجتماع ثلث نونات لما ربع لان فى لعل
يلى الا ما سيبين حرف واحد قوله ومحلا معطوف على تحرزا قوله قبل العوامل اى اللفظية
لانها المتبادرة عند الاطلاق قوله و ذلك الربط لغرض اشارة الى ان قوله لغرض
متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا لان اللام المقدر بعد الام كى معناه السببية
ما قبلها لما بعدها والتسبب انما هو للتوسط لا للتسمية على ما لا يخفى قوله وكون المبتدا ء
ضميرا نحو كنت انت الرقيب فانه لا التباس اذ الضمير لا يوصف لما عرفت قوله
لامتناع اللام يكتب لوجه اشتراكه فى اللام لانه على المعارف فكذا افعل التفضيل

يجوز وصف الموصوف به لو جهها فيحتاج الى الجمع الى الخبر الفصل عن انه خبر مبتداء ما بعده خبر معهود وهو
خبر بالتاكيد قوله معنى الكلام ويقع اه حاصله ان يراد بقوله يتقدم بعض معناه لان معنى التقدم
الوقوع مقدما واريد هنا بالوقوع هو بيانه قوله قبل الجملة مرج فيه الشيء ويقع منتقد ما
بيان لحاصل المعنى والا فلا حاجة الى قوله منتقدها لان حاصله على ما عرفت ويقع قبل الجملة قوله اى
قبل هذه الجنس جعل الجملة هنا الجنس ليجعل الجملة بعده نظيره منه فيتغايران فيكون حاصل
العبارة ويقع قبل مطلق الجملة جملة مخصوصة وقد فهم ذلك من الجنس الكل وبهذا دفع ما قال بعض افاضل
المهندسين حيث قال انه من قبيل وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن فالحق
حج بعينه واحد وظني ان هذا احسن واقل تكلفات من كلام الشيخ قوله اذ الكلام اى الضمير نحو
قل هو الله احد قوله رعاية علة للتسمية وحاصله انه لما كان راجحا الى الشان يسمى به وقيل
انما سمى به ضمير الشان لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا في كلام له شان في عظم فلا
يقال هو زيد قائم الا اذا كان قيام زيد امر الخطير او يعرف منه وجه تسمية الضمير القصة قوله
ويجيء مونثه اه لانه المسموع في الفصيح وله تاويله بتاويله بالقصة وعن كونه
العمدة فيها مونثا نحو هل زيد قائم يجوز فيكتفى قوله ليحصل المناسبة العمدة او الكائن
مونثا وجهة القصة واما في قولك هي زيد قائم وان جاز لكنه محال في كتاب موضحة
اى بين الموصوف والصفة قوله في هذا الحكم اى الحكم عن هذا الضمير بابه بعينها بالجملة قوله
يلزم استدراكه اه لان قوله يستتر لكانه هو المحكوم به في الكلام في عنده فكانه
قال الضمير عن الجملة يستتر ضمير الشان فيقطع الكلام ويكون ما بعده مستدركا وفيه
نظر فان فاعله بعده عن هذا التقدير فائدة اخرى سنية تدوجب تفسيره بهذه
الجملة امر اخر وهو تفسيرا وتمييز قوله منع هذا اى منع قولنا والحكم ان قوله اه
لو لم يجعل التقديم عن ما ذكره سابقا بقوله ولا يبعد ان يقع اه قوله انتقض القاعدة
اه وجه الانتقاض ان مثل هذا الضمير ليس بضمير الشان لجواز تفسيره بالمفرد
في قولك الشان هو قيام زيد ويصدق عليه التعريف لكنه خارج عن تفسيره
التقديم فانه اخذ فيه عدم سبق المرجع وهذا له مرجع واما اذا جعل قوله يستتر ضمير

لشان

الشان من محمد نحو به شديد الضمير فانه يسمى شديد الضمير الشان في اصطلاح ارباب
الفن قوله للابتداء اى في اللفظ وانما قلنا ذلك لان في قوله ان زيدا خبر اليت قرينة
معنوية وهو ان كلمة ان لا تدخل عن كلم المجازات لاقتضائها الصدارة والكلمة مبتدا
للصدارة والمجازات جمع حجر ذو رهو ولد النسر والانثى وكنى به عن الاولاد بحسان
وبالظباء عن البنات الحسنات قوله اقرب بسببها لان هذا في الاول كما لا يخفى قوله وحكمه عطف
عن قوله فقدر واعلم قوله اى كما وضع انما قال ذلك لان جمع الحكم هو المجموع ووضع
المجموع ووضع اجزائه قوله اشارة حيثية التوضيح في الاعتراض الذى اورده اكثر الشراح
عن عبارة المصنف وتقريره ان اراد بقوله حيث رايه الكنايه الاصطلاحية لزم توجيه
الشيء بما يسأل وبه في الموضعين والمجاز اذ الكناية في الحدود والاصطلاحية وان اريد الكناية
اللغوية دخل فيه جميع الغائب والمجهود وغيرها فانه محل الاشارة عن الكناية بحيث
هي اى المسند او المتخذ الواصل بين الشخص وما يصير غاية لذلك لذلك الامتداد
قوله عن التجرد انه منزلة منزلة المحسوس فان في كلمات المخلوقات باسرها دالة
عليه فهو فوق المحسوس قوله مفسر العقل فانه يعجز عن نسبة الخبر الى المبتداء معنى هو
تقييدى فاذا قلت زيد قائم فهو في معنى زيد متقيد ابا القيام وهذا انما هو عن مذهب
ابن مالك حيث جوزه وقع الحال عن الخبر وجعل العامل معنى الفعل المفهوم من الا
نبات كما عرفت قوله وقدم اى قدم لفظ المشار مع انه حال في ذلك وذهب لكون
الضمير فيه وجب المرجع حجر فقط المذكور بلا فاصلة جزء الموضوع من هذا التكليف وقع
الاعتراض الوارد عن ظاهر العبارة تقريره ان قوله وهي مبتداء راجع الى اسم
الاشارة ولا يصح جعله ذا عليها وحاصل الجواب انه ذا مع ما عطف عليها المجموع خبر عن
هذا المعمول المصمت مثلا والمشار ذاك وذو بيته وليس جملة مركبة من مبتداء وخبر معطوفة
عن الجملة قبلها كما توهم ظاهر العبارة بل هو مفرد ومقيد كما قال ومكذا الجزء
البسملة الاشارة الى ما عرفت فانه اى ما وقع في بعض النسخ في تقدير لفظ حسنه
بعد قوله اى البسملة الاشارة غلط فانه جواب الحاكي الشيخ لم يرتضه منقول لغيره

قوله ٤ احد الوجوه وقيل ان انت هنا حرف خطاب عندهم وهذان مبتدأ وانا عند
حمزة وقيل اسم ان حمزة شاذ محذوف قوله يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول
اصلها قوله على سبيل اللحوق والعوض دفع لما يرد فراق المتبادر فيما اللحوق اتصال
بالاخر وحاصل الدفع ان اللحوق بمعنى العوض قوله فهو ليس في المجمع منها فيعني في فوائد
لحوق الحروف الحسنة انها ليست في المجمع منه وان ابهمه [illegible] الاشتراك والكتابة كحروف
الخطاب قوله هي اي حروف الخطاب خمسة وهي ك كما كم ك كن في خمسة انواع اسم
الاشارة وهي ذا وذان وتا وتان واولاء قوله ترتقي الى ستة وهي تا وذي وتي
وته وذه وده هي الا ان لونها واحد حاصل في ضمن احدهما مجموعها الافراد
قوله على سبيل التشبيه مثل ان تستعمل في الزمان كقوله تعالى هنالك الولاية وهو باستعارات
ما هو موضوع للمكان للزمان كما ورد العكس في قول الفقهاء مواقيت الاحرام اي
مواضعها قوله يعني لا يكون هذا ايضا [illegible] لان حينه معذرة ولا للحاق
قوله جزء او جزءا لا يتجزأ قوله في الافعال فان الافعال انما هي [illegible] كما قال نجم الائمة
لا حصر لها يجوز ان يكون تتم منها قوله والمراد بالجزء التام [illegible] ان الجزء التام
هو الذي يكون جزءا في تركيب اذا كان المركب اليه لا يحتاج في كونه جزءا له الى انضمام
امر اخر الى الفاعل فرضا كذلك قام زيد فانك اذا جعلت هذا المركب يكون تام الجملة
وزيد هو الفاعل فيكون زيد فاعلا لا يحتاج الى شيء كذلك وكذلك جاء الذي قام ابوه
فان الموصول لا يكون جزءا تاما في هذا المركب الا بانضمام الصلة اليه قوله معناها
اللغوي وهو المتم للشيء مطلقا قوله اذ وحيث فانهما تحتاجان الى صلة اعني الجملة
التي تضافان اليها في غير غاية قوله كاسم الفاعل فالضارب بمعنى الذي يضرب قوله
تشبيه اللام الحرفية في اللفظ بالحقيقة والشبه قوله فالضارب اسم بمعنى الجملة الفعلية
فكونه جملة بالنظر الى الحقيقة اللام فانها موصولة وكونه مفردا صورة بالنظر الى كونه
مشابها للام التعريف قوله وتثنى [illegible] اوله فان الماء [illegible] واحد قوله
ومكتوب اي يكتب بالحجارة قوله وما يقوم مقامه وهو الالف واللام ونوع

مبحث الموصول

متم ل

الذی

مبحث الاخبار بالذي

وقوع الذي لا الذين والتي وغيرها قوله فتذكره كما تذكر مثلا بعرفه ان
المحال والضمير لا يخبر عنهما لانه يجب تنكيرها وهو فان الضمير لا يخبر عنه انه يجب
لتصدره قوله بجملة الثابتة وهي الجملة التي يكون الموصول مبتدأ او ما قوله وجعلت اه لان
المطلوب ان تثبت للموصول حكم الذي كان ثابتا لذلك المخبر عنه وهذا لا يمكن الا بوقوع
الموصول موقع المخبر عنه لتصدره مبتدأ والا يلزم ان يكون ثابتا بعد وهو ان الضمير العائد اليه
فلانه قوله الذي ضربته زيد والفرق بين المثالين انك اذا قلت ضربت زيدا وتخاطب
به من لا يعرف ان لك مضروبا في الدنيا [illegible] تخاطب من يعرف شخصا مضروبا لك
لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطب به الا من يعرف انه
لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما قوله ليصح بناؤه اسم الفاعل [illegible] فتقول
في الاخبار عن زيد في المثال المذكور الضاربه انا زيد او المعلوم [illegible] زيد قوله بخلاف
يجب منه اي بخلاف الاخبار عنهما معا فانه جائز وامتنع في كل الا [illegible] بفعل
وامتنع فيما يجب تنكيره قوله نحو ضربت غلامه يصلح مثالا للكلام [illegible] فلو لم تقدر
له اذ جعلت الضمير اي الضمير الذي في ضربته واما غلامه فهو خبر الذي [illegible]
يجب ان يكون في الصلة قوله وتامة اي غير محتاجة الى صلة او صفة وقيل او الى
موصوف ولكنها تتضمن معنى نفسها قوله الا في التمام والصفة وعن الفارسي انها جاءت
تامة ايضا كقول الشاعر وكيف ارهب امرا او اراع له وقد زكات الى بشر بن
مروان ونعم مركاه [illegible] مذاهبه [illegible] في سر واعلان [illegible] شخصا هو
[illegible] منصب المحل من التمييز قوله بانه [illegible] تسمونه سجانه
وبتوبها فله الاسماء الحسنى قوله الا اذا حذف صدر صلتها هذا مذهب سيبويه وخالفه الكو
فيون وجماعة من البصريين لانهم يرون انها معربة دائما كالشرطية والاستفهامية
قال الزجاج ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يسلم
انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت وقال الجرمي خرجت
من البصرة [illegible] ثم منذ فارقت الخندق الى مكة احدا يقول لاضربن ايهم

لذلك ل

طب

صول

قائم بالفعل المشهور وزعموا انها في الآية اسم فعل وانها مبتداء وما بعدها خبره ومعمول لنحو
اما محذوف والتقدير لننزعن الذين يلق فيهم انهم اشد اوانه علق عن العمل بالاستفهام
او معمول له من كل شيعة ومن زائدة على مذهب الاخفش قوله حيهل قرأها بالضم والام وقراء
بالسعت دمر موب ومعمول للفعل قال الشيخ الرضي قد ابحثنا في اول الكتاب عن
هذا وعشرنا ما ذهب اليه البعض قوله ان يكون هذا اى كونه بمعنى الامر والماضي قوله
الآن دراء وهو اعطنا فرقادا اى صوت في التصويت نابيهما وعادا اى تلائيولا الوعاء
وهي لغة للصبيان قوله معرفة اى علم جنس كسبحان فانه علم جنس للتسبيح عن اللام المعنى
للمبالغة قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل انزل ثلاثا او اكثر والثلاث فما فوقها
جمع والجمع مؤنث فقيل انزلي لمجموع الفعل الياء التي هي ضمير المؤنث دليلا على التكرار
ثم عدلوا الى نزال من انزلي فنزال اذن مؤنث كانزلي قوله ويبنى وهيهات اصل بعض ما ذكره
ان عليك زيدا اسم فعل معمول في الجار والمجرور ثم صار عليك اخذ زيد واصل دونك
زيد خذه فقد مكنت منه فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض الفراغ منه تشوقا للتبادر
المامور الى الامتثال فبلان بلتباعد عنه زيد ولهاهو بعيد جدا فبعيد التعجب فمعنى هيهات
اى ما ابعده وشتان اى ما اشد الافتراق وسرعان اى ما اسرع والتعجب هو لتأكيد
والمبالغة في الكلام وغيرها على امراة قوله وغير ذلك مثل سكتي الهيمة اوحلا عما يتعجب
قال بعض الائمة وانما الاولى في كتاب كون هذه الاصوات التي يصوت بها
للبهائم اسماء افعال بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم هو ذلك لان الله تعالى قد جعلها
في حيز المصوت بها لا تعقلاء قوله يسمى اى فليعلم ان هذه المركبات كلها كذا توجيه
والوجوه منها ما تركيب غير اسمين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه او اسم وفعل
نحو تابط شرا فمركب في بحث بالضم نحو الابن ان قالوا انه وجد عندهم اسمه اسمه
لف فنسب اليه والنحو في باب التعقيد قوله ليس بينهما نسبة اى النسبة بينهما والاضافة
اضافة فلانسبة عمرو ولانسبة افادة عقله لانها حال ولا قيد التركيب توجيه
بالفاصل الرضي حيث قال ليس بينهما نسبة قبل العلمية وهو عدول عن عموم العبارة

مبحث اسماء الافعال

قوله

مبحث المركب

بلا خلاف في الاسماء المبنية في المعرب ان على طريقة واحدة قوله وثانيها الاسترابادي في تركيب تضمني
في وجه عن هذه الطارح انه ميز قلنا بادة في جهة النقل عن الكل لانه لجهة التركيب لانه ليس
بحث وجه عنها قوله وتقتضي النسبة اى ان ادلى على وعلى لنسبة الواقعة في الكلام المقصر
على وجه اخرج عنها النسبة اللطيفة فقد اركب لما اصلا لا تنفك في صباق السق
فيقيد العموم قوله لا تدل على نسبة ملا والدلالة على النسبة العطيفة انما تحصل بعد التخصيص
عن اصله وانه مركب في اى شيء قوله كل في خمسة عشر حادي عشر ما جاوت الثاني ما كان
الجزء الاول منه على صيغة اسم الفاعل واخوات الاول ما كان جزؤه الاول على
اوزان الاعداد لا اصطلاح المشهور منه اى في العدد الزايد فان حادي عشر
في احد وهو نابه على العشرة لان اصل حادي عشر احد عشر كما تسمع حادي
عشر وعشر لاختلال المعنى لان معنى حادي عشر واحد في احد عشر واقع بعد العشرة
ايمسى حادي وعشر بمجموع العشرة والواحد قوله بعد التركيب ميلا لسيبويه ونفطويه فانه
يبنى على ما كان عليه وجوابه حاصلا ان المراد بالتضمن الاعرابية في الحال اوما لا كل
واحد في احد عشر في واحد اصله حادي باق اخوت الواو عن الدال وقدمت
الحاء على الالف فصار احادي ثم قلبت الواو ياء اللاحقة اذ اى قوله والمراد به عنها
اى في باب المبنيات قوله لا الخبر المصدري وهو الخبر اللغوي والاصطلاح المعبر عنه
بما تعبر به عن شيء معين فان قلت ان فيه مصدرية شفعا التعبير وهو
لا يتصف بالبناء ثم الكنية والاطل ما يكنى به فان كثيرا منه موجب كهن كناية
عن القبيح وكذلك وفلانة بل بعضه عن المكنى به قوله الا كل بعض اى والاطل ذلك
المكثر فان كثيرا منه ليس في هذا المقصد الغايب وح وما اذا عرفت معنى العبارة
على هذا النمط ظهر لك حسن قول الفاضل المحشي حيث قال بعد قول الشيخ ولا يخفى
لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب ولا بعض مبهم وكان السهو في الناسخ انتهى
قوله سيعد لتوجيه اى الاظهر موقوف في ذلك التعين للمعين المراد في الكنايات الاتي ذكرها
دعقادة معضلة فلذا من عن توجه الكنايات على الاطلاق كما هو حقا عنده بل هو

الفنا في الامالي حيث قال والمراد بالكنايات منها الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام
متكلم مفسرا اما للابهام على المخاطب واما لنسيانه نحو ذلك لان اللفظ العلم اذا اطلق
واريد بعض معانيه من افراده كما ان يطلق الرجال ويراد زيد وعمرو وخالد فلا يحكى موقع
ذلك السوق المعين بتعريف الرجال بان يقال انه لفظ موضوع لافراد غير محصورة
فانه لا يصدق عليها انه يحقق الافراد فيصدق عليها بغير في ايضا فلا بد في موقعها
ربما بها مفصلة مبينة باسمائها قوله وضع الحروف اي ثنائية فان الاصل في وضع
الاسم ان يكون على ثلثة والحرف على اقل قوله من حيث هي لا تحقق الا في حيث
وقع الموقع موقعها لحجة انك قائم في قولك بلغني انك قائم بالنظر الى انفسها
لا تحقق شيئا منها واما بالنظر الى قيامها مقام الفاعل فيحق اتيانها في محل الرفع
وفي هذا التعليل تعريض لصاحب المتوسط حيث قال وانما بنى كيت وذيت
لكونهما كنايتين عن موقع الجمل والجمل محل قوله مطلقا وذلك لانه في الاصل
موجب وكسرته حركة اعراب وفتحه تشويش قوله تبعا اي ترجيحا بالاتباع ولو لا
لمناسبته مع كل واحد من الطرفين فلا حكم مع قيمة ما يبنى وهو المميز تحفظ الا انه
قوله لموافقته جزء المميز اي لموافقة هذا الجزء اعني جزء المميز لما هو محذوف جهة بالاضافة
اي باضافة الى اليه بخلاف الاستفهامية فان الجر بالحرف لا يناسب اعراب مميزها
سابقا اعني النصب قوله لكن جوز الزمخشري الخ هذا الكلام في النسخ [illegible] ادعاه
الفاضل الهندي [illegible] مميز الاستفهامية [illegible] جوازه كتاب مع
كتب هذا [illegible] فانه قد جوزه الزمخشري في اكثر كتبه مستدلا عليه بالاية قوله اي كل
واحد منهما ينبه على وجه كون الخبر مقدرا او ان المبتدا مثنى وذلك لانه نحوه
لفظ قوله ودينه ونحو ترك المص اقتصارا على الاصل لانه الاول بالعطف والتشبيه
لما قال بعضهم قوله الاكتب المبهمة وذلك لانها اسم [illegible] لا تحقق معناها
وكونه ظرفا او معمولا لا يراد بغيرهما الا بمميزه الرافع للابهام وقد نحو كلام الشيخ
هذا دفع اعتراض الفاضل الرضي حيث قال ان قول المص ينتقض بكم يوم
ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضاء مميزه فانه يقتضي منصوبات

كم

وقد

كثيرة وليس لفظه الا على الظرفية فاجاب بان مدار النصب في كونه اي قسم من اقسام
المنصوبات انما هو على مميزها فيعنيه اي لتعيين في كونه اي منصوب قوله ان لم
يكن اي التمييز قوله نكرة متضمنة استغراقا لانها في معنى الموصوفة فان قولك كم رجلا اخوتك
بمنزلة قولك اعشرون ام ثلاثون ام اكثر منها قوله على عدة النص لانه يصدق عليه
دفع تعدد بشبهه من غير ان يعتقد عنه بمميزه ولا متعلقة قوله لقيامه مقام عامله وكان
العامل غير مقدر فلا يمكن تعدد مع شبه فعل قوله مع انتصابه اي انه بهذا الدفع الخارجي
وهو كونه قائما مقام عامله لا يخرج عن الكشف على الظرفية حقيقة بل ان مثله
قد خرج عن الظرفية فيجب الشبه عليه كثيرة في الاسماء التي وقعت عن النصب
الظرفية قوله وفي بعضها اي الاول الموجود في النسخ التي رايتها على الرسالة مثله وبوده
قولك بوده وقد يحذف باعتبار المميز ولو لا ذلك التمييز الحاضر الاول ان يقول
وقد يحذف المميز قوله بحسب ارجحية الوجه اي النصب والجر قوله رفعه بالابتداء
استفهامية كانت او خبرية ومع تمييزها منصوب تكثيره افراده قوله اي بهذا اي
بحسب الوجوه الثلثة في حتى يوافق لمبنى في الكلام لخفي قوله الا ان هذا
الوجه وهو يحتمل بحسب الوجوه الثلثة في تمييزه الذي [illegible] افراده [illegible]
قوله وانما عدى اي جعلت متعديا بنفسه فيح عداه بالحرف قوله اي كم مرة
بالنصب اشارة الى النصب في الظرفية او في جملته بالنصب ايضا اشارة الى
النصب على المصدرية وقس عليها حال اخو بها قوله في هذا المثال اعني قولك
كم ضربت يحتمل النصب على الظرفية ان قدر كم مرة والمصدرية ان قدر كم
ضربة والفرق بين المعنيين ان المصدر اذا كان للنوع فقط فان ضربة للنوع
ولا يفيد العدد حتى يحتاج الى الفرق بينه وبين نصبه على الظرف واذا كان
المصدر للعدد فالعددية تفهم منها وحاصل الفرق ان كم اذا كان منصوبا
على الظرفية فالملحوظ فيه اولا وبالذات هو الزمان المدلول عليه بلفظ مرة بل لا
فيه العدد ثانيا وبالعرض واذا كان منصوبا على المصدرية فالملحوظ فيه اولا

ن

مبتدا او

وبالذات هو الحدث المدلول عليه بلفظ المصدر ويفهم منه ايضا العدد تبعا قوله عند
نسيانه اى حذفه من اللفظ وعدم ارادته بالنية لا نزع بعض منهم لمعنى حرف
الاضافة الموجب للبناء فكان في حيز الاسماء المعاربة عن الاضافة كزيد وعمرو قوله
معنى حرف الاضافة وهو اللام وفي معناها هو الاختصاص والشبه بها بحر
المتنقصات اى نقصان ما لحقها بسبب حذف المضاف اليه قوله ما تعجبنا الكلام
والدخل دد ون داول وفي ع وزن قبل قوله فساغ اه ساغ الماء كاسهل
مدخله في الحلق والمراد بالماء بحميم الماء البارد المجاز وفي رواية اغص بالماء الفرات
قوله فلا فرق اه اى لا فرق في الخبر بين التقدمين فان المضاف في كليهما محذوف
معوض عنه وفي احدهما غير معوض عنه في الآخر وهذا النقل فيه قول بعضهم من
ان المخبر ليس مع الاضافة بل كانها اسم موضوع من الاضافة منذ قديما قوله
كلا فيها اى كلا في الظروف فان قولك قدام زيد بمثابة قولك ما قدام وجهه الى
انقطاع الارض قوله فشابهت الغايات اه حاصله انها وان كانت مضافة الى المحل
بعد في الآن ان اضافتها ليست لظاهرة اذ الاضافة في حقيقة الى مصادر تلك
المحل فكان المضاف اليه محذوفا علته وقرينه لا ظهر وجه لالا وجه ومنه قول
الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مسئلة قد كنت اظن
ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها وخرج عليه وجوه احدها انه نصب
على معنى فوجدته اياها وفيه نظر لانها نصب مفعولين وثانيها قول المقدسي
الاقرب ان الاصل فاذا هو موجود اياها بحذف الخبر وثالثها ان يكون نصبه
على اسقاط الكاف فيكون التقدير فاذا هى كهيا اى فاذا الزنبور كالعقرب
وهو مبني على جواز دخول الكاف على الضمير ورابعها قول بعض النحويين انه
يجوز ان يكون اياها كناية عن المحل وخامسها ان الاصل فاذا هو هى
فتبعه الضمير المنصب موضع صيغة الرفع وسادسها انه مفعول به والاصل فاذا هو
يساويها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير وسابعها انه مفعول مطلق والاصل

فاذا

فاذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل والمضاف وهذه التوجيهات كلها ضعيفة والحق عدم
ثبوت وقوع المنصوب بعد اذا كما ذكره سيبويه ولذا قالت العرب لما اجتمعت عند باب الخليفة
القول ما قال الكسائى وامروا بالنطق به بعد بالنطق به لم يقدروا قوله جار مجرى الظرف في انها
تفيد تقديره فيما قبلها قوله بعض الشارحين هو صاحب المتوسط ووجه كونه توجها انك
اذا قلت كيف زيد فهو سال عن حاله وصفته ولا دخل في زمان الحال اوليس المطلوب
السؤال عن حاله في زمان الحال اى في بداية كيف وهو عبارة صاحب المفصل تؤيده
لما ذكره منهم قوله حالكونه متلبسا بالعدد قيد الباء للمصاحبة وقطع عن المقصود الذى
لطل هذا البناء لما قبله في الائمة حيث قال ودليل المخبر جنس ولا لكان الواحد ان
يعقل المقصود به الجنس ولانك تقصدت بقولك يومان عدد اثنين لانك بالعدد
قصدت يومين قوله والخبر معرفة لان قد عين اول المدة الجيما قوله عدوه محافظة
سماعا وبعضها الى عن التشبيه بالمفعول او عن التشبيه بالتمييز والاسم هو قول الشاعر لدن
عدوة حتى الا نجنحها قوله نفيه منقوص من الفعل الماضى قوله اى حصول العقد بريد ان الحكم
ما صفه للزمان الماضى الذى ينفى فيه شيء وعن الثانى الامتناع وظاهر وكذا الكلام
في المستقبل المنفي اى لذاته المنفية الظاهر ان فعل لا انه مصدره باللام لا بالباء
وهو لتغير الشيء لا لقوله بعينه ولعله المنفية تغير العين وحاصل التوجيه قوله
ان الكلم الموضوع هو الذى وضع لذات مع تعينها وبدل على ان الذات تغير
الشيء قوله ما الشيء معتقدا بهذه المعلومية ولم يقل معتقدا الا الذات المعلومة وفي نسخة
الفاضل المحشى الذات مصدره بالباء كما في كثير من النسخ فيجد المجموع تغير اللعن و
الاعتراض بان هذا انما يتم لو جاء العين بمعنى الذات المتعينة لا اثبات اللغة قوله
فتعقل ذلك المشترك قد حققنا الكلام في اول الكتاب فارجع اليه لتفهم ما هنا
قوله والجمع اه جواب اعتراض هو ان ما عرف بالجمع من اقسام التوجيه فلم عرض
الجمع عن ذكره وحاصل الجواب انما يدل من اللام فلا تعد قسما آخر قوله ولهذا
ما اثبت اه والاصل ان تفاوت المضاف الواحد لتفاوت المضاف اليه ايهى

التفاوت بين اضافته بعد بيانه بين الزاي المضاف اليه بل اكتفي بذلك البيان
عن هذا لانه تابعه وفرعه قوله اختلافات كثيرة قد بيناها سابقا قوله افردها بالذكر مع انها
داخلة تحت النكرة قوله منفردة كاثنان الخ دفع لاعتراض نجم الائمة حيث قال يخرج
عن التوصيف الواحد والاثنان لانها وان وصفا لكنه لكن لا يوصفا لكيه اتحاد
واكثيا منفردة لا مجتمعة قوله رجل رجلين الخ فانه يفهم من هذه الاسماء الكمية مع الكاثر
بخلاف ثلث مثلا فان المفهوم منها الا هو الكمية فقط واما كونها رجالا او نحوها فيحتاج
في فهمه الى لفظ اخر قوله من جنس واحد وهو الثابت بالتاء ومن جنس احدهما بالتاء
ولا اخر بالالف قوله واما تذكير الثاني الخ جواب اعتراض تقريره انك ذكرت الجزء
الثاني في تسعة عشر واخواته نحو ما من اجتماع الشيئين ولولا هذا المحذور لما ذكرت مع نظائرات
في احد عشر لو انث الجزء الثاني منه مع ذكرته قوله والتاء في ثنتان الخ جواب
عما يتوهم انه ثم يلزمك اجتماع تانيثين من جنس واحد في ثنتا عشرة وقد كرهته وقد
فررت منه وحاصل الجواب ان التاء في ثنتا بدل من لام الكلمة اعني الياء كالتاء
في ثنتان فانها بدل من الواو ولم يتحقق للتانيث واما في اثنتان ثم فالهمزة
عوض اللام فالتاء للتانيث حقيقة لكن حذف بانه لم يتحقق لم يجد فيه ما جرى فيه
قوله ولما عشرة الخ حاصل العبارة ان المصنف الخ لبعد هذه القاعدة بجملته حرفه لم يعتبر
بالعطف بلفظ ما تقدم وما ذكره هاهنا تابع الى هذه القاعدة من قوله احد و
عشرون مندرج فيها وفرد من افرادها لم افرده بالذكر وحاصل الجواب
انه قد يجيء فيه الواحد الاحد والواحد الاحدى وليس التعبير فيه للتركيب
كاحدى عشر بل العطف المتشابه له فلم يكن داخلا في قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم
فان ما تقدم في الاعداد المفردة هو الواحد والواحدة لا الاحد والاحدى
فلذا خص القاعدة بما عداهما قوله لكنهم كرهوا الخ تركيب العبارة ان يقال
والتمييز فاعله والمجموع مفعول له وحاصلها انهم لو جمعوا تمييز الثلث فما فوقها وقالوا ثلث
مائات رجلا لوقع تمييز المئات جمع جمع بالالف والتاء وهو عسكره

لانه

لانه خلاف المالوف من عادتهم وهو ايلاء التمييز لما هو في صورة الجمع بالواو والنون كقولهم
عشرون رجلا وثلثون درهما ونحوها قوله يزيد الخ لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو
المقصود بالاول في المعنى والحاجبي به لبيانه فكان الجمع كالمثنى الواحد والمضاف اليه
في ضمن عشرك مغاير للاول فلم يكن لجمع ثلاثة اشياء والاعلام حسب الجمع باستنادها
الى منع هذا الاعتبار لجواز افادته التاكيد كما في اله واحد والهين اثنين قوله هيئة خاصة
لرجل مثلا وهي هذا المحل لا يرد الاعتراض السابق قوله فلا افاده التمييز الخ بخلاف الزايد
على الاثنين فانك اذا قلت رجال لم يعلم عددهم ولو قلت ثلثه فقط لم يعلم انهم هي
قوله في تمييز ذلك المفرد الخ حاصله ان قوله تمييز مصدر مضاف الى الفاعل والمفعول
محذوف فالمفعول الاول قوله عدد او قوله النقص من عدده صفة له وقوله ازيد مفعوله
الثاني وحاصله المعنى ان ذلك المفرد كالثاني مثلا يصير ذلك العدد اي الواحد الذي
هو النقص من اثنين زايدا على ذلك المعنى الاول اي الناقص لو اجدنا في قولك
ثاني واحد معناه ان الثاني مصير الواحد اثنين بانضمامه اليه وقوله ازيد صفة
مصدر محذوف اي عددا ازيد قوله انقص من عدده اي في عدده الذي اشتق منه
لان الثاني اشتق من اثنين قوله اسماء الفاعلين الخ كضارب وقاتل ونحوهما
قوله والا يلزم ارادة الواحد الاول اي يجوز ارادة الواحد الاول لان لكنه
العشرة اذا لم تستعمل له المرتبة العاشرة كان نسبة المراتب اليه واحدا قوله
وحمل لبعض الشارحين هو صاحب المتوسط قوله لم يجز تانيثه الخ ... فيه
ما جرى فيه بالالف والتاء بعضه للسقاط حط الواحد فيه ايضا لكن لما تغير ذلك
المفرد والعلامة الى نحو الجليلة والحاوات كان ذلك التغير كنوع من التكسير وكان
تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حذف التاء فيه مقدر كما في التبليات
والهندات عليه لان المقدر عندهم في حكم الملفوظ قوله فانث بالمجاز انما جاز فيه
الوجهان لانه اول بالجماعة ومجاعة مؤنثة باعتبار اللفظ غير مؤنث باعتبار
المعنى فجوز الوجهان عملا بالاعتبارين قوله بتقدير المضاف لان التمييز كالترديد في

الدريد

مع هذا فيجب ان يبقى حكم التانيث
في تحقيقه في الجمع بالالف والتاء ايضا

مثلا ما يلحق اخره ثبر بل الالف والنون والياء والنون انما لحقت بآخر زيد قوله او تقدير
اي في صيغ المفرد وهو زيد مثلا مع لواحقه وهي الالف او الياء والنون الاسم المثنى
حكاية قال الاسم الذي يلحق اخره الف او ياء ونون مكسورة مع هذه الملحقات
هو المثنى لان المثنى هو الذي لحقت به هذه العلامات فقط بدون اعتبار ها فان
التوضيح لا يصدق الا على مثل مسلم وهو مفرد ويخرج المثنى جميع افراد المحدود فلا
يكون جامعا ولا مانعا قوله ولو اكتفى اي ان الحكم في هذه العبارة ان المراد ما في
اخره الف او ياء او نون ملحقات في الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو كما سبق
تحقيقه قوله ولا بأس باشتماله جواب سؤال تقريره ان لحوق النون هنا خلل
في الدار عما ذكر في التفاسير الثلث مع انه لا دخل له في الدلالة على ان معه مثله من
جنسه بل الدال هو الاسم المفرد مع الالف او الياء او هما ولهذا لو حذفت
النون للاضافة كانت الدلالة بحالها قوله تقدير تسليمه ان الحكم منع ما يحتوي عليه
من كون علامة التثنية الالف او الياء ولانه يمكن القول مجموع الالف والياء والنون
علامة وحذف النون في بعض الاحوال لا ينافيه قوله باعتبار دخوله اي بيان
لكون ذلك المثال في حد المفرد وتوضيحه انا اذا قلنا اسدان فالاسد الذي
دخلته الالف في جنس الاول باعتبار دخول الاسد الثاني تحت جنس وهو الموضوع
له اللفظ عن الحيوان المفترس المشترك بينهما قوله لا يجوز تثنية الاسم ... هذا مفهوم
من قوله في جنسه قوله ... باول الاسماء اي بعد ان تسمى الاسم الاب ... الاسم
مجموعهما كما اعني المشترك فاذا قلت ابوان معناه المسميان بالاب وهما فردان
لجنس واحد اعني المشترك ... وهذا ...
تكلف ... الاكتفاء بالمجانسة اللفظية وحدها ... اختار عدم جواز تثنية
المشترك ... فيثنى ويجمع ... للطرفين والقوه
لا ... او يجمع باعتبار معانيها المختلفة لادى الى اللبس فانه اذا قيل قرءان
مثلا لا يدرى اطهران ام حيضان ... بخلاف ... فانه ليس له جنس ...

ثم

فيثنى ويجمع فان الملحق ويجمع باعتبار معانيها المختلفة ادت الى اللبس قوله وبهذا الاعتبار وهو
اعتبار ... بل الاسم بالمشترك ... وذلك المفهوم الخ قوله الالف مفردة احترز بقوله مفردة
عن الالف المقرونة بهمزة فانها ممدودة قوله لانه فانها هذا الممدود وهو ... ما يوجد
في القصر خلاف الممدود على التوجيه الآخر هو ما يوجد في القصر يعني المحبس قوله او حكاية
وانما كان ذلك في المنقلب عن الواو لانه اذا كان مجهول الاصل ولم يحتمل تلك الالف
عن الياء الدال على كونها منقلبة عنه ... لزم كونها ياء في الاسم علم
ان يكون واوا في الاصل قوله اي بغير ما فيه ... اي ان المراد بالثلاثي ما كان
على ثلثة احرف لا الثلاثي الاصطلاحي حتى يشمل الثلاثي المزيد فيه الذي يكون اكثر
من ثلثة احرف كالمصطفون ان الالف تقلب ياء ... عن هذه المخالفة هو مع الآخر
قوله او عدمه اي عدم الاصل اي يكون الالف اصلية غير منقلبة ولكن جاء في النور
امالتها كمتيان وبليان في المشتر بمتى وبلى ... الاصل هي التي تقع
في محل الاصل وما يوجد ... قوله ... وذلك لان ... الا الياء ... ٢
قلبها الى الواو قوله ولا منقلبة عن اصلية كما في كساء ورداء قوله او زايدة كما
في حمراء كعلباء وهو عصب العنق قوله منقلبة عن واو او ياء وهذه حال معترضة بين ...
ان وجدها وفايدتها بيان ان الف الالحاق لا يكون الا منقلبة اما عن واو او ياء
وحاصل العبارة ان الف الالحاق لكونها حال كونها منقلبة ملحقة بالحرف الاصلي
حيث انها وقعت مقابلة لو كانت اصلية قوله لان عين الهمزة اي نفس الهمزة بل
الحرف الاصلي الذي وقعت مقابلته او منقلبة عنه فهي ليست باصلية ...
ما ليس اصلها كحمراء قوله في الترجمة اي هو الشرح الفارسي الذي ترجم به المحقق ...
الالفاظ الآتية مع زيادة ... قوله انه لا يجوز ... وذلك لان لام الوجهان
للعهد والمعهود سابقا هو الباقي بالهمزة وقبلها واو ... الاصل
فان يكون واوا او ياء قوله التي قبلها ان لا تحذف لانها لو حذفت لالتبس
مثنى المذكر بمثنى المؤنث ... فالكساء فيه كان لا يكون له ...

قوله مستعملان فاذا لان مستعملين محضان ذاليا منشأ بها الا شرحتيه واليه فالعكس وكلام بعض الائمة صرح في نهاية جملا انما قيد الاحاد بالجملة لئلا يتوهم ان استحالة في هذا التوقيف لاستحالة في توقيف اسماء العدد في كونه اسم على الاحاد جملة او متفرقة طائفة واثنين اثنين او واحد واحد قوله هي مادة اللفظ ولان صورة المفرد بجزها باقية بحالة الجمع قوله اما بزيادة كرجال او نقصان كطلبة في جمع طالب قوله حقيقة مثل اسد جمع اسد قوله او حكما مثل فلك وهجان حيث اعتبر الضمة والكسرة في الجمع عارضين مثل الضمة والكسرة في اسد ورجال وفي الواحد اصليين مثل الضمة والكسرة في قفل وحمار فحصل التغيير بهذا الاعتبار تقديرا وفرضا قوله او بقوله دل والدلالة لا الحروف المفرد ومعناه انها لها دخل في الدلالة لا انها مستقلة بها اذ هيئة الجمع لها ايضا دخل في الدلالة قوله رهط ونفس لرهط من الثلاثة الى العشرة والنفس جميع الناس او ما دون العشرة قوله كثلاثة وعشرة لا واحد واثنين لعدم دلالتهما على الاحاد لان اقل الجمع ثلاثة قوله فبقوله مقصودة اذ المقصود بها وضعا هو الجنس والاحاد اريدت باعتبار الجنس عليها ولا الاشتمال فيها بحروف مفرده اي بحروف العقد فانها وان دلت على احاد مقصودة حيث الاشتمال الا ان تلك الدلالة ليست بحروف مفرده كنخل وتمر اذ ليس لهما مفرد بل هي مع نخلة وتمرة الجمع الفاظ مفرده بدليل جريان احكام المفرد فيها كالتصغير على لفظها والنسبة اليه ونحوهما قوله اسماء الجموع والعدد اذ ليس لهما مفرد يدل على الاحاد بتوسط وقد فان قيل تصدق هذا الحد على اسماء الجموع التي لها احاد نحو ركب وصحب فان مفرده الراكب والصاحب فينبغي ان يكون جمعا كما قال الاخفش قيل ان ركب وان اوفق الراكب في الحروف لكن الراكب وحده ليس بمفرد بل كلاهما مفردات بدليل جريان احكام المفرد فيهما كما عرفت كذا قيل وفيه نظر لان المفرد ان اريد به كونه مفردا له اصطلاحا فيكون موقوفا على كونه جمعا فيلزم الدور قوله كالجماعة اي كان لفظ الجماعة اسم

اي بحروف غير العقد الا النهاية 8 والا حاد غير معقود ثم

جمع

جمع مكسر وركب قوله كجامل اسم لجمع جمل وباقر اسم لجمع بقر قوله غير محركة كما في احمدان فانه لا تنوين فيه قوله والتنوين او ما على سبيل الجمع كما في زيدان قوله فان قيل اسم التفضيل الخ حاصل السؤال ان الكثرة في قول المصنف اسم تفضيل والتقدير ان هذا الالحاق يدل على ان مع المفرد اكثر منه فينبغي ان يكون في المفرد كثرة حتى يضاف اليه الاكثر به من الواو والنون وهو مفرد لا كثرة فيه وحاصل الجواب ان ثبوت اصل الفعل الذي يقتضيه اسم التفضيل اما ان يكون محققا كما في زيد اعلم من عمرو او مقدرا كما في قولك زيد احمق من الحمار اي لو فرض ثبوت الحمق له فزيد احمق منه ومحقق فيه من هذا القبيل بمعنى لو فرض الكثرة في الواحد لكان ذلك في الجمع اكثر منه قوله اي فلكونه اشار به الى دفع اعتراض الفاضل المحشي رضي الله عنه ان يتعلق احدهما باللفظ والآخر بالمعنى اما الاول فتقريره انه لا يجوز ان يكون قوله فلكون اسماء تمدد كرجبر لقوله لشرط وجود العايد فيها الا ان ربطها بالمبتداء واما الثاني فهو ان الشرط كونه مذكرا وليس في مجيئه كجملة بمعنى المصدر لتطابقا عزو وحاصل ما اشار اليه في الجواب عنهما ان مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر شرط فوجد العايد والمصدر كلاهما فيغنيه حاجته الى تقدير عايد كما اجاب بالفاضل الرضي قوله من حيث مسماه تنبيه على ان المذكر العلم هو اللفظ فوصفه بالعقل في قيد وصف بحاله مدلوله قوله لفرس لبني هلال تنسب اليه الاعوجيات كما في الكنز وما حدثنا به تبليغ في صار الى بني هلال قوله واراد بالمذكر جواب عن اعتراض بعض الائمة حيث قال كان على المصنف ان يقول بدل قوله فذكر مجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو مسلمات وردنا على رجلين بفتحها قياسا على الجمع بالالف والتاء كما الطلحات وذلك لحذف الالف والتاء قوله او التاء اي في نحو لان وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث بخلاف الالف قوله غير مسواه يشار بهذا الكلام الى ان الجمع بالواو والنون في صيغه لا يستوي فيها المذكر والمؤنث في صيغته ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث بجرد التاء بل يكون بالصيغة

٢٢

كما في افعل فعلا خلاف الاصل وذلك لمشابهتهما بالاسم في ان يشارع فيه الفرق
بين المذكر والمؤنث بنفي اللفظ لا كحمر والناقة والمراة والرجل قوله الاسم المذكور اه
دفع لما اعترض به الفاضل الرضي حيث قال هذه العبارة سخيفة لان ضميره يكون عايد
الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك
الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام لا نستقيل مستوا والشيء في نفسه مع غيره
وحاصل الجواب ان ضميره يكون راجع الى الاسم المذكور الذي اريد جمعيته ولكانه
قال وان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا في الصيغة مع المؤنث قوله بتاويل
الوصف دفع لما قيل يقال اذا كان الضمير راجعا الى الصيغة لم ذكره قوله والشرط
الخامس اقول تعرض هذا الشرط مسامحة فان العلامة يستوي فيه المذكر والمؤنث
قوله وتاء التانيث قد تحقق لك ان تاء المبالغة هي تاء التانيث فلا حاجة
قوله لئلا يلتبس فانه اذا قيل علامون لم يدر انه جمع علام او علامة تحت قاعدة كلية
لانه قال بعد ان ذكر قسمي الجمع السالم وهو النوع والضغط المستجمع للشرط الطاهري
بان حصه في ذي التاء المحذوف التاء معتلا مما لا ينكر له مجموعا هذا الجمع
مغيرا اوله كسنون او غير مغير كثبين وجاء قلون على بوجهين وقد شذ نحو خرون
واورون وارضون الشهر وحاصل هذه الضابطة ان كل اسم يجمع هذا الجمع ولا يكون
علما ولا صفة مجموعه شاذا الا اذا كان اسما محذوف اللام معتلا وليس فرد كر الجمع
بالواو والنون فانه يجمع هذا الجمع بلا شذوذ وان لم يكن علما ولا صفة وذلك كسنون
والضاية فان مفرده سنة واصلها سنو فجمع هذا الجمع جبرا لما فاته من حذف اللام
وفي تنشذ ارضون فانه ليس معتلا محذوف اللام حتى يكون هذا الجمع عوضا عن محذوفه
قوله فان تغيير الواحد اه اي ان تغيير مفرد مصطفون الذي هو مصطفو هو حذف
العين انما هو بعد الجمع فانه لما جمع التقاء الساكنين هما الالف والواو حذف الالف
قوله واما التغيير اه جواب عما يقال كيف جعلنا التغيير هنا على هذا النحو مخالف
وفيما تقدم من مطلق التغيير قوله جمع القلة افعلة قال نجم الائمة هذه الاوزان

للقلة

للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما اذا لم يجيء جمع الكثرة فهي لهما اعني للقلة والكثرة وكذا ما هي استعمل
لكثرة اذا لم يجيء فيه جمع والا فهو مشترك بينهما وقد يصطلح على اذا لم يجيء كما ان الجار
جمع القلة في هذه الاوزان الاربع مع الجمعين هو المشهور وزاد الفراء فعلة كالفتح جمع
الكل وزاد بعضهم افعلاء كاصدقاء جمع صديق قوله والمراد بجريانه اه اعلم ان الجريان
في اصطلاحهم يستعمل لمعان احدها ما ذكره وهو جريان المصدر على الفعل وثانيها جريان
اسم الفاعل على الفعل اي موازنته اياه في الحركات والسكنات وثالثها جريان الصفة
على شيء اي كون ذلك الشيء صاحبها اما مبتدا او ذو حال او موصوف
او موصول ولكل من المعاني اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا يلتبس الا بما في كلام الفاضل الرضي قوله نقله استقاق الفعل منه اشار الى اختيار ما اختاره البصريون
في ان الاصل هو المصدر والفعل مشتق منه وذهب الكوفيون الى اصالة الفعل
واستدلوا عليه بدلايل احدها ان المصدر تابع للفعل في الاعلال وعدمه واذا ثبت
التوطية في الاعلال ثبت في الاشتقاق لانه لا يكون فرعا لشيء في اصلاح اخر
وثانيها ان المصدر جاء مؤكدا للفعل فيكون تابعا له والمتبوع احق بالاصالة
من التابع وثالثها ان الفعل قد جاء عاملا في المصدر والعامل اصل بالنسبة الى المعمول
ورابعها انها قد جاءت افعال بلا مصادر ولو كان المصدر اصلا والفعل فرعا لما وجد
الفعل بدونه وخامسها ان مفهوم المصدر جزء من مفهوم الفعل والكل اصل بالنسبة
الى جزئه وكل هذه الادلة مدفوعة يمكن الجواب عنها اما الاول فلانه لا يلزم
فرعيته في الاعلال فرعيته في الاشتقاق الا ترى ان اعد واخواته فرع يعد
في الاعلال وليس مشتقا منه واما الثاني فلانه يلزم فرعيته لفظ الاعراب الاستعمال
واما الثالث فلانه لا يلزم من كونه عاملا كونه اصلا فان الحروف عاملة في الاسماء
وليست اصلا لها واما الرابع فبان المتنازع فيه الافعال التي وجد لها
مصادر واما الخامس فلانه جزء والجزء مقدم على الكل واصل لوجوده
فيكون اصلا لها للاشتقاق قوله وان كان ذلك اقوى اه لكن فعليهما من غير

لفظها فتقول النبم الله زيدا ويلا ووبحًا اى عذابا وهلاكا وفى هنا ظهر الفرق بين
المصدر والمفعول المطلق اى سماعى يعنى انه اطلق السماع واراد السماعى مجازا ام يرد فى
بابه المثبتة محذوفة اذ لم يثبت حذفها قوله اشتهى وثلاثين عدها المصنف فى الشافية وهى
فتل وفسق وشغل ورحمة ونشده وكدره ومجدى وذكرى وبشرى وليان
وحرمان وغفران وتردان وطلب وكذب وصغر وهدى وغلبة وسرقة وذهاب
وكتاب وسؤال ورغادة ودراية ودخول وقبول ووجيف وصهوبة
وسعاه ومحمدة وكراهية قوله بالقطع لقوله يعمل اى يعمل المصدر عملا مقطوعا بان
الفعل له اذا لم يكن مفعولا مطلقا واما اذا كان مفعولا مطلقا بدلا عن اللفظ بالفعل
فمحل ان العمل له او للفعل فانه للفعل فليس عمله مقطوعا به كما سيجى لا باعتبار شبهه
واذا كان عمله بالاتفاق لا باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل فانه
يعمل لمشابهته الفعل لفظا ومعنى وهما لا يتحقق الا اذا كان بمعنى الحال والاستقبال
اذ لو كان بمعنى الماضى كان مشابها له معنى ومخالفا له لفظا ومشابها للمضارع
لفظا مخالفا له معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد هذا هو الاصح
وقيل اذا كان المصدر بمعنى الحال لا يعمل لانه انما يعمل لكونه فى تقدير ان مع
الفعل ولا يجوز هذا التقدير اذا كان بمعنى الحال لان ان المصدرية اذا دخلت
على المضارع خلص للاستقبال قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا اى حقيقة واما المجازى
نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعمل قوله معمولة عليه جوز بعض الائمة تقديم المعمول
اذا كان ظرفا للتوسع ولورود نحو قوله تعالى اللهم ارزقنى من عدوك البراءة
واليك الفرار قال الله تعالى ولا تاخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ معه
السعى وتقدير الفعل فى مثله تكلف وليس كل ما اول شيء حكمه حكم ذلك
الشيء فى جميع الامور قوله وشيء منها فى حيز ان اى كل منها حرف مصدرى موصول
ومعمول المصدر فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف ومعمول الصلة
لا يتقدم على الموصول قوله او يكون المضمر اه والتقدير بك ولا يقع اضمار

المستتر

وسؤال لم

المستتر فيه اى لا يقع فى مثل الزيدان اعجبنى ضربهما الزيدان اعجبنى اه ان الالف
ضمير الفاعل المثنى قوله لا ضمير فى المستتر اى لو اضمر فى المصدر لا ضمير فيه او غير اوجع
فيلزم اه اجتماع علامتى تثنية وعلامتى جمع فانك اذا قلت اعجبنى ضربان ها لا نصف
فيه علامة تثنية المصدر وهلا اضمر الفاعل فيه وجب استتاره لا اجتماع الحال الا الاعجاز
تدل عليه ذلك المستتر كما هى القاعدة المقررة فى باب الاضمار قوله واجلبى كلام
مستانف يتضمن جوابا عن سؤال مقدر تقريره ان الاضمار فى المصدر قد وقع
فى مثل ضربى زيدا حاصل فان الياء ضمير المتكلم وهو مستتر فى المصدر وحاصل الجواب
ان المراد بالاضمار الاستتار فانه اذا كان بارزا لا يقال انه ضمير ولا يقال انه مضمر
فى المصدر ولا فى غيره قوله فى مفهومه هو الحدث المذكور فى التوضيح سابقا قوله بدلا
منه قال بعض الائمة المشهور خلاف النحاة فى المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا
او سواء كان يحذف جايزا او واجبا وهو خلاف قول المصنف قوله فلو اخرت
اه اى لو اخرت تلك الاحكام للمصدر بقوله ولا يتقدم معمول المنهية عند قوله
وان عمله باللام فليدخل القسم الثانى فتوهم ان نسبة هذه الاحكام الى القسمين واحدة
حيث انها واقعة بعدها وفيها لبس لك فان امتناع تقديم المعمول تخصيص بالقسم الاول
قوله اى حدث وهو المصدر وذلك مبنى على مذهب سيبويه فى تسمية المصدر فعلا وحدثا
وحدثانا قوله موضوعا لذلك اى فيه سلبية على ان الام الجارة اه لاقوة اشتقه تسميته
الوضع قوله ما قام به اشار الى ان المراد بمن الاعم من العقلاء وغيرهم ان المراد ما قام به الفعل
مع الفعل فان اسم الفاعل موضوع لهما قوله يخرج ذلك الآلة واسم المكان والزمان

قوله لان المجيء اه فان اسم المفعول لمن وقع عليه واسم الزمان والمكان لمن وقع فيه
والالة لمن وقع بها الفعل اى يتوسطها قوله والظاهر ان اسم المصدر اه اى الظاهر قول
المصنف قام به يخرج ما عدا الصفة ويدخل اسم المصدر المجيء اى فى قول ما عدا الصفة
فانه يميز ثم خرج المجيء الا الصفة لما علمت ان الاشتقاق معتبر بمعنى الوضع فى قوله فى
اول التوضيح اى حدث موضوع ذلك الاسم ونحن اشرنا الكافية قوله وبكان

ماضيا اى بالنسبة الى زمان نزول الاية فان زمانه اى الكهف مقدم على زمان نبينا قوله الشرط
الاعتماد اما بهذا عند سيبويه وسائر البصريين واما الاخفش والكوفيون فيجوزون اعماله غير معتمد
على شيء فاذلك فلانهم اعتبروا نفس مشابهته للفعل فى جواز اعتماده على صاحبه والهمزة ونحوها
هذا واعلم انه قال بعض الائمة ظاهر كلام النحاة انه يشترط ما ذكر فى الاستعمال ايضا اذا وقع
بعد حرف النفى والاستفهام والامر انه يشترط ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين
كالشرط ذلك فيه اذا دخل اللام هذا كلامه وهو كلام انيق قوله وحيث الاضافة
فنقل العلماء فى هذه المسئلة القضاء وهى ان القايل اذا قال انا قاتل عبدك
وسارق مالك بالاضافة كان ضامنا واذا نون الاسم لم يضمن والفرق بينهما
ان اسم الفاعل فى الصورة الاولى حيث انه لم يعمل كان بمعنى الماضى فهو اخبار عن تحقق
الفعل ولهذا الواقعتين فى زمان الماضى والثانى لتقدير الثانى فاسم الفاعل بمعنى
الحال او الاستقبال فهو قد عدمه بالفعل ولهذا لا اخبار عما وقع منه قوله فيتعين تقدير
فان الاسراف الاعتداد ان يقع فيها ما يصلح اسم الفاعل المعمول الثانى ضرورة
حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المعمول الاول قوله فاكثر نحاة الاعمال
بمعنى الماضى فى معنى الفعل قال ولا نحو الاعمال بمعنى الماضى فى غير هذا الا انه لا ضرورة
ولهذا لا يوجد عاملا فى المعمول الاول فى موضع فى المواضع مع كثرة وروده فى كلامهم
قوله اللام الموصولة قيدها بها احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل على اسم الفاعل
لا يعمله غير شرط فى شرائط العمل لعدم الفرق هذا النظر هذا الدليل لا يجرى فى
جميع التراكيب الا ان يدعى انحصار عمله ما لا يحقق بغير شرط واللباب قوله بنصبه على
المفعولية بتنازعه الى ان اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد فى تقييده بنصب على المفعولية
اذ لا يجوز مع عمله رفع الفاعل لان حذفه كما عرفناه اتصل بذكر المعمول قوله للمفضل
الفاعل بان يكون اسم التفضيل بمعنى الفاعل نحو زيد اضرب الناس اى اشد ضاربية
قوله او المفعول بان يكون اسم التفضيل بمعنى اسم المفعول نحو زيد
اشهر الناس واعجبهم اى اكثرهم مشهورية ومعجوبية قوله اى على النصب فقيد به

لان

لان عمل الرفع لا يتوقف على شرط كما صرح به بعض الائمة قوله واشتراط عمله باحد الازمان ينفى ما قال
بعض الائمة ليس هذا الكلام المتقدمين لكن المتاخرين كابن مالك وغيره صرحوا به وجعلوه كلام
الفاعل قوله ضامر وطالق فانهما اسما فاعل وهما فى الاصل بمعنى الحدوث لكن غالب استعماله
فى الثبوت فلا يقال طالق الان بل طلقها الطلاق الان لتجدد لها الان فانما قوله فى المشبهة
فى مخالفة والمشبهة لم يسلكن دليل الاحصر والتقدير وصيغتها مخالفة لصيغة حال كون
صيغة الصفة كائنة على قدر السماع فى العرب بخلاف اسم الفاعل فان صيغته قياسية كما عليه
قوله ليست بموصول بالاتفاق بل هى حرف تعريف والا لم يكن موصولة لان مدخول
اللام الموصولة وان كانت بحسب الصورة اسما لكنها فى الحقيقة الا ان ذلك الاسم فى معنى الفعل
وقائم مقامه لما عرفت ولا يناسبه فى الصفة ذلك لانها تدل على الثبوت والفعل لكون
الزمان جزء من مفهومه يدل على التجدد فلا تقوم مقامه فلا بد من حمل عليها ما يتعلق
ان يدخل على الفعل قوله على التشبيه وجه شبهه بالمعمول لكونه فضلة مثله واقعا بعد
تمام الكلام قوله عكس المعهود اذ هو فى الصورة اضافة المعرفة الى النكرة والمعهود
اضافة المعرفة الى النكرة كغلام زيد وغيره قوله فى ضرورة الشعر كما قال اقامت
على ربعيهما جاريا صفا كميت الاعالى جونتا مصطلاهما فاضاف جونتا الى المصطلى
المضاف الى ضميرهما وهو مثل حسن وجهه قوله فى اصل ذلك الفعل لانه المتبادر
من الاطلاق وفى هذا جواب الاعتراض الفاضل الرضى حيث قال يتعين نحو
فاضل زيد وغالب فان فيهما زيادة على الغير وحاصل الجواب انه لم يقصد
فيهما الزيادة فى الفعل الذى اشتق منه اذ لم يرد الزيادة فى الفضل والزيادة
فى الفعل الذى والغلبة بل المراد بقولك زيد فاضل عمرو انه اكثر منه مالا
او جاها او نحوهما قوله متلبس غالبا او بمعنى مع مات مبهم فان قولك على
بدل على ان ذاتا ما متصفة بالعلم وانه لا يدل على ان تلك الذات الا بذكر الموصوف قيد
نحو زيد افضل من عمرو ولا حاجة الى ذكر الموصوف على ذلك لان اسم الزمان
مثلا ما وضع الزمان موصوف بل الزمان فقط قوله من حيث صفة قدر هذا التسمية

بحث اسم التفضيل

حدا قبل ح اسم التفضيل فان اسم التفضيل هو الموزون باحفظه هي صيغته وبزانه
مكانه قال اسم التفضيل صيغته افعل قوله في الثلاثي اي فانه اذا قيل ما خرج لم يدر
انه ماخوذ من دحرج او من مزيد فيجعل الذي هو الثلاثي المجرد او خرج بالتشديد الذي
هو الثلاثي المزيد فيه ويحتمل ان يكون مراده لزوم الالتباس بين كل اثنين منها
مثلا لو قيل ما احرجه ايهم ان المراد منه من دحرج او تحرج قوله لغير التفضيل
اعني افعل الصفة مقدم بالطبع لان تفهم الطبيعة ما وقت هو كون المبنا فيها محتاجا
الى التقييد ولا يكون المنصوص علة لوجوده وفيها كذلك لان ما يدل على زيادة الفعل
يحتاج الى الدلالة على اصل الفعل وليس علة له والا لزم من حصول الدلالة على اصل
الفعل الدلالة على الزيادة قوله في التقدير اي على تقدير ان المراد العيب الظاهر
يلزم صحة احمق من غير شذوذ مع انهم حكموا عليه بالشذوذ قوله فالجواب اه هذا
الجواب للفاضل الهندي وفي النسخة ايضا فالتشنيع عليه عجيب وحاصل الجواب
ان المراد بالحمق ثمرته الظاهرة مثل تعليق الخرز ونحوه فهو من العيوب
الظاهرة والمراد بالجهل والبلادة الملكة الراسخة في النفس التي هي منشأ
هذه الآثار فهو من العيوب الباطنة فحينئذ ثبت الفا وامارا كره اوعى لوجهه
لا او لقدرها في نفس الكلام والتقدير فاما الجواب فحينئذ من حمق بين حمقه قد
نكل رمز اقلم نحط الاين والذي صححه الفاضل الهندي وصاحب القاموس
انه مشتق من غير زيادة الاين كما ففيه ود والودعات النبقة يزيد بن ثروان
قوله قياس لانه اذا لم يكن بهذا الظهور كان من العيوب الباطنة وبناء افعل
التفضيل منه قياسي قوله على سبيل الشذوذ لانه لا يكون من العيوب الظاهرة
قوله على خلاف القياس وروده في كلام ال محمد كثيرا بحيث في الصحيفة السجادية
اعدل ثبت على موافقته للقياس والفارق القوية قوله الا لفصال المحقق
يعني علم اجتماعها وعلم ارتفاعها قوله بتعيين الجار والمجرور متعلق بمعنى التقدير
ان المتفصد اليه اذا كان مع غير اللام وقوله مذكور صفة مبني قوله لما اذا طلب

مثال

لمذكر المقصر عليه لفظا واما حكما فكما اذا كان في البلد فاضلان عمرو وخالد واحدهما افضل من
الآخر فتقول فلان افضل قوله واما الجزء الكاثر الجزء الغلبة والكاثر من هو اكثر عدد
في عشايره وقبايله من غيره قوله من عليهم وهذا كما تقول مثلا اريد نجعلها من قريش افضل
من عيسى فيق محمد صلى الله عليه وآله الافضل من قريش اي افضل من عيسى من بني قريش
وحاصل المعنى انه بعض قريش وهو افضل من عيسى وبناكن فيه ان ثبت بالتعريف
الا انه حصر من هذه القبيلة قوله من كل بيتي دفعته المشهور عند ال محمد صلى الله عليه وآله
الكبر فان يوصف قوله اي ما هو زيادة ما هو النوعي من هذا التقدير ومن الا صحى
الوارد على ظاهر العبارة تقديره ان المعنى المقصود فالمعنى ان اي المقصود
وان يقصد مصدر مجرد الخص فالتقدير احد المقصودين فقصد الزيادة مجرد منه المصدر
على المجعول وهو غير جايز وحاصل الدفع ان قلنا ان يقصد مصدر مضاف الى الزيادة
يجب الحاء ال ومن هذا المصدر بخبر المجعول والاضافة بيانية وفيه من التكلف ما لا يخفى
والاولى في الجواب ان المضاف محذوف اي قصد احدهما قوله اي ما لابد حل فيه
اعد المجعول والجنس المجعول قوله تحقيقه اي تحقق المضاف اليه في ضمن غير المخص
قوله والاول قصد به الزيادة على كل من ضيف اليه وهو يحلبهم لزم تفضيل الشيء
على نفسه اذا دفت فالاولى في العبارة ان يقول في ضمن ما عدا المفضل لئلا
يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار اي بعض كان قوله في مشاركته اعلان
المشاركة تحقيقا كقولك زيد احسن من عمرو او تقديرا كقوله عليه السلام لان صوم
يوما من شعبان احب الي من افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي
يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره محبوبا الا الفعل لنا في
فصد فيه صوم شعبان عليه فكانه قال حب انه محبوب عند المخالف صوم
يوم من شعبان واحب منه وقال عليه اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم
لا في نفس الامر فانهم ليس فيهم خير وابدلهم لي شرا مني اي في اعتقادهم ايضا
والا فلم يكن فيه عليه شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كذا قال

بعض الائمة قوله اى ثانى مخيلته اه هذا اشاره ما بنى هناك عليه ان المعنى الاول
فى ان الغرض من مثله دفع الاعتراض السابق قوله يوسف احسن من اخوته اى
احسن من كل واحد من بين اخوته اى انه مختص بهذه الفضيلة قوله لفظا ومعنى
اما لفظا ففى الاسم المذكور ففى لفظ واما معنى فلان النوع الاول اى المضاف
الذى قصد به الزيادة على من اضيف اليه فانه ممتنع عن التفضيل يقتضى من غير اعتبار
ذكر المفضل عليه بعده لا الذى معه فى ذا اللفظ قوله باب احمر اما فى الصفة
فلان اصل الصيغ التفضيل واقع وسطا ولهذا لا يجوز الفصل بينه وبين من الا
معموله الرفع بالفاعلية وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه للظاهر بلا شرط
نحو مررت برجل افضل منه ابوه فى المختصر قيده بعض الائمة بالاكثر فلا يجوز
عنده زيدا افضل منه ونقله الشارح ايضا بدل عليه قوله اى وصفا سببا اقرب لقوله
قوله ذمع من فى المعنى لسبب والوصف للسبب على ما عرفه هو كونه فى اللفظ صفة
لشىء وفى التحقيق هو صفة لمتعلق ذلك الشىء ولهذا الوصف بحال متعلق الموصوف
فيسمى الوصف بحاله قوله لسبب اى لمتعلق ذلك الشىء فان الكحل سبب لقوله
رجلا اى متعلق وملابسه لانه حصل عليه بسببه كما ان الغلام فى قولك زيد حسن
الغلام من متعلقات زيد وملابساته حيث انه حصل له بسببه هذا واعلم
ان المشهور فى اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون السبب ولعل اسم
استعمله غير المشهور للتنبيه على صحته وكذلك كما عرفت قوله كما الصفة المشبهة فى زيد حسن
وجهه فانها عملت الرفع فى الوجه الذى هو من متعلقات زيد قوله زيد ضارب
عمرو وامثال ذلك فى معمول اسم الفاعل ليس من متعلقات الموصوف قوله فانهما مختلفان
بالذات اى فان المفضل والمفضل عليه فى هذا المثال مختلفان ذاتا واما فى الكحل الثانى
ما يعبر عنه بالعين كالمثال المشهور حتى يقال انه هو العين من جهة متحد فيه بل عبر عنه
بالاسم الظاهر والاصل فى الاسماء الظاهرة التغاير فالكحل فى هذا المثال مرفوع بفعل
محذوف تعبيره افعل التفضيل اى ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد

بخلاف

بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا قوله اى بخلاف الكحل فى المثال المشهور فانه قد لوحظ
مطلقا اى مجردا عن التعدد فاتحد ذاتا هو شىء واحد حيث انه جرد عن التعدد الا ان
ذلك الشىء الملحوظ على هذه الصفة قد يكون تارة يكون فى عين زيد وتارة يكون
فى عين الرجل وتعدد المحل لا يوجب تعدده المعتبر الا ترى الى ان الانسان يعنى
وهو الحيوان الناطق يتصف تارة بكونه فى ضمن زيد وتارة بكونه فى ضمن عمرو وهكذا
وهو شىء واحد لا يتعدد بتعدد المحل فلا يقال ان الانسان الذى فى زيد غير
الانسان الذى فى عمرو بل يقال ان هذا التعدد عين تشخص زيد غير ذلك التشخص
لتشخص عمرو وكذلك الكحل فى مثالنا هذا قوله هو التغاير بان الاصل فى اسم التفضيل
قوله الذى لا بد ان يكون المفضل فيه ومغاير المفضل عليه مغايرة ذاتية نحو
زيد احسن من عمرو ولو كان بينهما فى مثالنا هذا مغايرة ذاتية لا امتنع العمل فيها
لما امتنع هناك قوله لئلا يسبقه اه علة لعدم البقاء اى علة عدم بقائه على ما
هو الاصل لا اصل لسبب اخراجه عن معنى التفضيل فيصير بمعنى الفعل فيعمل الرفع
قوله فى المفرد الآخر اى فى الامثلة الاخر التى تشابه هذا المثال فى كونها
افعل التفضيل فيها بمعنى الفعل قوله فى عينى كل احد هذا التعميم انما جاء من وقوع
الرجل فى المثال نكرة فى سياق النفى مع النفى بمن حسن فالتعميم ما رايت
رجلا احسن كحل عينه مثل حسن الكحل عين زيد بل هو اقل منه قوله عرفا لانه
فان الزياده ما خوذه فيه قطعا لا يجوز تجريده عنها لا يجوز ان تجرده عن
الزياده عرفا ولا ينافى مع وجود معنى التفضيل اذ لا يسبق لذكر ما وجه قوله او يكونه
دونه اى يكون حسن كحل عين زيد افضل من حسن كحل عين الرجل قوله لما اقتضاه المقام
اى مقام المدح قوله ولا يبعد انه فى التحقيق معنى ثالث مغاير للاولين حاصل انه
لا يعتبر اسم التفضيل قبل تسلط النفى مجردا عن الزياده كما فى المعنى الثانى بل
يعتبره مقترنا بها واذا قرن بها لا يعقل ان النفى المسلط عليه يتوجه الى
قيد الذى هو الزياده كما فى معنى الاول بل يقصد نفى المساوات والمجموع معنى

بث

٢

هذا العقد نفي الزيادة لان المساواة فيه ان احدهما مساواه يجمع في غير
تفاصيل تاليهما المساواة مع زيادة في غير ما وقع فيه التساوي قوله مطلقا سواء
لم يكن في ضمن الزايد ولو كان في ضمنه فقوله ولو كان الى عطف على مقدر قوله في
جميع ذلك اي في جميع المعاني الثلث او في جميع هذه الاحوال التي هي ان يقصد
منه المساواة نفي الزيادة الى اخر الاحوال التي هي ان يقصد نفي المساواة في
الزيادة الى اخر الاحوال قوله زوال الزيادة التفضيلية بالنفي اي مع النفي فالباء
بمعنى مع لا صلة للزوال لان هذا السوال لا يختص زوال الزيادة التفضيلية بالنفي
بل يتوجه على زوالها سواء كان برجوع النفي الى الزيادة او بوجه اخر وفي التوجيه
تسامح بقي على توجيههما جميعا فتامل قوله اذ ليس لكل الى هذا التحقيق
مختاره لارد الكلام الكائي والنواة حيث قالوا لا يلزم الفصل بالاجنبي لان
المبتدا الذي هو معمول للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب وحاصل الجواب ان الكحل
وان كان معمولا لاحسن الا انه ليس معمولا له من حيث انه اسم تفضيل لما احتجنا الى
الاتيان بهذا المعمول كما سبق قوله ولا يخرجه الى جواب سوال تقريره ان معمول الابتداء
على بعض المذاهب عامل فيهما باشتراكه في كونهما معمولا عامل فلا يكون احدهما
اجنبيا من الاخر وحاصل الجواب ان العامل الاسم في الكحل قوله معنى الابتداء على تقدير
لا اسم التفضيل وذلك الاشتراك لا يخرجه عن الاجنبية قوله تعقيد ركيك
وهو عدم التعقيد الحاصل بذكر لفظا وهو مذكور رتبة كما في هذا المثال لان الكحل المؤخر
لكونه مبتدا مقدم رتبة مع فنقول انه اشارة الى التحقيق المذكور في قولهم هذا بسرا
اطيب منه رطبا فيه انه اذا تعلق بعامل ذي حدثين ظرفان او حالان يلزم ان
يعلق كل منهما بمتعلق اي حدثه وتقريره في هذا المقام ان اسم التفضيل هنا عامل
ذو حدثين حدث للمفضل وحدث للمفضل عليه اي حدث التفضيل التفضيل على
التي يتعلق به ظرفان وهو قوله في عينه باعتبار حدث المفضل وتعلق قوله في عين
زيد باعتبار حدث للمفضل عليه فيلزم ان يعلق كل واحد منهما بمتعلقه فجهة كونه

الكحل

الكحل مفضلا باعتبار عين رجل فيلزم ايلاؤه قوله في عينه وجهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين
زيد فيلزم ايلاء منه المفضل ذكر المفضل عليه بقوله في عين زيد على تقدم منه لم يبق ايلا
منه قوله في عين زيد وايلاء الكحل قوله في عينه فافهم هذا المقام على هذا المنوال قوله
كل تقدير الى رد لما ذكره بعض الائمة حيث قال هو على حذف المضاف اي في كحل عين زيد
لا يقصد الكحل على الكحل الا الكحل على العين وحاصل الرد ان عدم التفضيل محقق
عما اذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار قوله مع انهما متغايرين
بالذات واما قوله ان المقصود تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب تقدير في كحل عين زيد
فليقدر منه في عين زيد حذف المجرور في وصار العين لظهور المراد قوله وتقديره الى
رد لما ذكره بعض الائمة وهو ان قوله كعين زيد معطوف راءيت وحسن فيها الكحل بدل منه
بدل الكل في الكل لان معنى ما رايت كعين زيد الا زائدة عليها ومعنى احسن فيها
الكحل احسن فيها الكحل ولا شكلها حذف المعطوف في الموصوفين اعتمادا على وضوح
المقصود ولا يجوز ان يكون احسن فيها صفة لقوله كعين زيد لانه يكون المراد ما رايت
عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة على عين زيد في حسن الكحل فيها وكيف يكون
مثل الشي زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة ولهذا اشاره بقوله لامانع من
جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر
كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف ووجه الثاني خفي اما الجعل الى
في اصل التكلم لان في العطف في حسنه واما الجعل المماثلة بعد المماثلة في الفصل ويلزم
منه المقصود على الوجه الابلغ ولكان اللزوم على الوجه الابلغ مر على انه لو كان
عين مثل عين زيد في الحسن احسن ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة مع
الترجيح فيكون النفي متوجها فيكون ابلغ كذا قاله بعض الافاضل
قوله اسم جماعة الركبان اشارة الى انه ليس بجمع لمجيء جدي سارياهم صفة
ركبان لان اسم الجمع لا يجب تانيث المسند الى مفرده ولا يحصل هذا ما يتعلق
بشرح الكلام كتبناه مع تفرق البال وتشتت الحال ونعمة في الدار



بشرح القيصري الاخير بن فاك بلسانه السيد الكامل العالم سيد نعمة الله
بن عبد الله الحسيني الجزايري عفى الله
عنه وعن والديه بحق محمد
واله الطيبين الطاهرين
المعصومين

قد فرغت من تسويد هذا الكتاب المستطاب في يوم دوشنبه
في غرة شهر صفر المظفر من شهور سنة الف ومائتين وثلثين من بعد
هجرة النبي صلى الله عليه واله واستدعائي من الاخوان الذين يطالعون
هذا الكتاب ان يطلبوا العفو من واهب العطايا لكاتبه الذي
لا يكون له زاد من الحسنات بل يكون عاصيا حتى يكون
خالصا من فضل دعائهم عن بعض الذنوب التي عليه مستحقا
بعد الموت اللهم ارحم من رحم على عبادك
وارحم على من يطلب العفو وجعل شفيعنا محمد
واله الطيبين الطاهرين المعصومين
وصلى عليهم ابدا

تمت الكتاب على يد اقل عباد [illegible] ابن
محمد شفيع [illegible] اللهم
[illegible] ولوالديه

كتابخانه جعفر سلطان القرائي



